المساواة والإيجاز
فى البلاغة العربية

أ.د/ فرج محمد فرج
أستاذ البلاغة والنقد المساعد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل على خلقه بآلائه وأجلها بعد القرآن الكريم نعمة البيـان ، وأنزل القرآن فى أبهى صورة ، وأكمل نظم ، كتاب فصلت آياته ثم أحكمت من لـدن حكيم خبير ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، لانـت له وبه القلوب الصم ، وأعجز فرسان القول وملوك الكلم عن أن ينسجوا على منواله فضلاً عن أن يأتوا ولو بسورة من مثله .

وأصلى وأسلم وأبارك على من تتعطر الأنفاس والمجالس بذكره ، وتقصـر الأيدى وتحبس الألسنة عن أن تحوك مثل مثل بيانه ، فهو – ﷺ – أفصح العـرب بيد أنه من قريش ، وهو صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد .

وبعـد :

فقد تراءى لى أن المساواة ضرب من الكلام تشادقت به الألسن ، وعاقرتـه الأقلام ، ولربما جمحت عما نراه من الصواب ، وظهر لى الحيف البين بلـى عنـق الشواهد لتطويعها لتكون من هذا الفن .

ولكم نبهتنى نفسى أن أضرب بسهم فى الكتابة فى هـذا الشـأن عسـى أن يصيب الهدف مرماه ، والكلم معناد ، الحق عسانا نصنع جيلاً ينزع عن نفسه عبـاءة التقليد ، ويأبى أن يكون بوق الطلاسم ، والمماحكات ، والمعاقرات اللفظية ، وإنمـا الذى نبغيه وريث عبدالقاهر ، ومشاكلة الرمانى من قبله ، وصنو ابن سنان ، وابـن رشيق ، ذاك الرعيل الذى استطاع أن ينظم قولاً يضئ البهم ، ويستنزل العصم .

ولا تزال جامعتنا الموقرة – حفظ الله القائمين عليها – ولودا يتوالى درهـــا ودررها ، فهى الراعية الحافظة للغة القرآن الكريم .

ومن ثم فقد خضت غمار المساواة لغة واصطلاحا ، ودراسة تطورها عـــبر التاريخ لدى أشهر فرسان البحث البلاغى ، وأشـــفعتهم ببعـــض المعـــاصرين ، ثـــم تعرضت لمناقشة الشواهد على المساواة من القرآن الكريم ، فالأحاديث الشريفة ، ثـم الشعر العربى ، مناقشة علمية ، خلت من عصبية فكرية ، واتسمت بالحيدة المرعـــى جانبها فى أصول النقد .

حتى إذا ما أمكننى الوصول إلى رأى معين قطعت به دون تردد ، لئلا أتـــرك لباحث اليوم الذى تناولته تشعبات الحياة بمشكلاتها المختلفة فتركتـــه أشـــلاء مـــزع الأفكار ، لا يكاد يصبر على النظر والبحث والتقصى للحقـــائق العلميـــة المجـــردة ، وأحوجه عصره للخلاصة من أقرب طريق ، وبأيسر وسيلة.

وانتقلت بعد إلى الإيجاز ففعلت به فعل المساواة غير أنى زدت فيـــه ســـبب حسنه ، وصور حذفه ، والأدلة على ذلك ، وفوائد الإيجاز ، وشرطه .

وذيلت ذلك بتنبيه لرشيد الرأى ، الذى اتخذته البلاغة خدنا وملك ناصيتـــها أسلوباً ، أو رآها مهنة يقوم بها أن يراعى بعض أمور عند إرادة الإيجاز .

ولعلى أكون أصبت المفصل ، ولم يتفلت منى زمام القول ، فجـــاء قصـــداً ، والحكم قسطاً عدلاً ، فإن أصبت فلله الحمد والمنة أولاً وآخـــراً ، وإن لـــم أحـــالف التوفيق فحسبى أنى أعمل تحت راية القرآن وجعلت وقتى ونفسى وما امتن الله بـــه على فى خدمته ، فيشفع لى نبل المقصد وشرف الغاية .

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل .

دكتور / فرج محمد فرج

قنا فى يوم الجمعة ٢١ من جمادى الآخرة ١٤٢٠ هـ ١ من أكتوبر ١٩٩٩ م

المســـاواة

المساواة فن من فنون البلاغة العربية ، حظيت باهتمـــام بعـــض الدارســـين وجعلوها البلاغة دون قيد ، قال قدامة عن المساواة : أن يكون اللفظ مساوياً للمعنـــى ، حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه ، وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلاً فقال : كانت ألفاظه قوالب لمعانيه ، أى مساوية لها لا يفضـــل أحدهمـــا علـــى الآخر " [١] . وقالوا عنها إنها " فن من القول عزيز المنال ، تشـــرئب إليـــه أعنـــاق البلغاء لكن لا يرتقى إلى ذراه إلا الأفذاذ لصعوبة المرتقى ، وجلالـــة المقصـــد " [٢] ومنهم من جعلها " محمودة إذا طابقت مقتضى الحال ، ومذمومة إذا لم تطابقـــه ؛ لأن كل ما خرج عن البلاغة التحق بأصوات البهائم " [٣] .

ولما كان هذا الفن فى نظر بعض البلاغيين هو ميـــدان إظـــهار القـــدرات ، وتجلى البراعات بالتعبير عن القول بإحدى صـــوره المعروفـــة لـــدى البلاغيـــن ، والمشهود من بعضهم بمكانتها .

بينما نرى على الطرف الآخر من لا يعد المساواة شيئاً ، أو يدمجـــها تحـــت الإيجاز ويجعلها قسماً من أقسامه .

ولما كان هذا الأمر من الأهمية بمكان استوجب منا البحث بوقفة متأنية لدى المتقدمين منهم والمتأخرين نحاورهم ، لا تـ.فيها لرأيهم ، ولا إعناتاً منا ، إذ لولاهـم فى درسهم ماكناً ، ولكن بغية الوصول للرأى الذى نرجحه ونميل إليه مـــن خـــلال المتابعة عبر الأعصر مذ بزغ نجم المساواة إلى أن تعطل الابتكار ، وهيمن الجمـــود وفشت التبعية .

---

(١) نقد الشعر / ١٥٠ – ت : كمال مصطفى ، نشر الخانجى بمصر ١٩٦٢ م .

(٢) جواهر البلاغة للهاشمى / ١٨٨ – ط : الأصوالى . دمنهور مصر .

(٣) عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٣/١٦٨ – ط : دار السرور . بيروت ، لبنان .

المساواة فى سجل التاريخ :

المساواة فى اللغة : من " سوى / استوى الشيئان وتساويا ، وساوى أحدهما صاحبه " [١] .

المساواة فى الاصطلاح : لعل أقدم بناء على ما سبق أن قلناه من الاختلاف فى القول بالمساواة ، فإن أول من تلقاه من علماء البلاغة هو العلامة الجاحظ الذى درس الإيجاز ، وهو عنده " يشتمل على ما تساوى معناه مع لفظه ، وهو ما عرف عند البلاغيين باسم (المساواة) ، وعلى ما كان الكلام فيه يزيد معناه على لفظه " [٢]

الجاحظ والمساواة :

ولذا لم يعرف الجاحظ المساواة بتعريف يقصد إليه ، وإنما جاء ذكره عرضاً لما قال " " حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً ، وتلك الحال له وفقاً ، ويكون الاسم له لا فاضلاً ولا مفضولاً " [٣] .

فإن التعريف كما ترى لم يوضع للمساواة ، وإنما جاء فى عداد الكلام عن مسألة اللفظ والمعنى ، التى اتهم الجاحظ بالحيف فيها وهو من ذلك براء إذ نراه من خلال كلامه السابق لم ينتصر لأى منهما على حساب الآخر ، بل عنى بمطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وكون اللفظ جاء على قدر المعنى ، بحيث لا يغرى المتلقى بأن يجعل أحدهما فاضلاً والآخر مفضولاً .

وعليه فإن الجاحظ لم يستعمل كلمة (المساواة) ، كما استخدمها من جاءوا بعده وإنما نراه يستعمل ألفاظاً ذات معنى قريب من معنى المساواة ، من مثل (الموازنة) و (القدر) ، و (إصابة المعنى) ، و (إصابة المقدار).

---

[١] أساس البلاغة للزمخشرى (سوى) . ط : دار صادر بيروت .

[٢] ينظر المقاييس البلاغية عند الجاحظ للأستاذ الدكتور / فوزى السيد عبدربه / ٢٥٩ - ط : دار التوفيق النموذجية ، أولى ١٩٨٣ م ، وكذلك البيان والتبين ٧/٢ . ت : عبدالسلام هارون .

[٣] البيان والتبين ٩٣/١ ، ط : الفتوح الأدبية ١٣٣٢ هـ .

وإطلاقه هذه المصطلحات يجعله يدخل فى المساواة باصطلاح المتأخرين مـا ليس منه فنراه يدخل فى المساواة بعض صور الإطناب من مثل قول طرفة : [١]

فسقى ديارك –غـــير مفسـدها صـــوب الربيـــع وديمـــة تـــــهمى

فإن طرفة احترس بقوله : (غير مفسدها) ، من السقيا التى فيها مضـرة ، وهو – الاحتراس – صورة من صور الإطناب مشهورة . [٢]

والمساواة بهذه الصورة لم توضع تحت مصطلحها العلمـى الدقيـق ، ولـم يعرفها الجاحظ على أنها القدر الذى مازاد عليه إطناب ، وما نقـص عنـه إيجـاز ، وإنما يعنى هذا الأسلوب عنده أنه إحدى وسائل التعبير التى فيها إصابة المحز بكـون اللفظ جاء على قدر المعنى .

ونرى أن الجاحظ كان أبعد نظراً ، وأوثق صلة بالبلاغة العربية لمـا أهمـل المساواة – بعرف المتأخرين – ، لأن المساواة فن صعب المراس ، فإن الأسـلوب العربى المكون من ألفاظ تكونت من حروف ذات معنى ، كلما وجدت كلمة على قـدر معناها كان اللفظ دون زيادة عليه .

المبرد والمساواة :

ومن ثم رأينا بعض الأدباء يجعل البلاغة المسـاواة بيـن اللفـظ والمعنـى ويتجلى ذلك فى إجابة المبرد على سؤال مـن سـأله عـن البلاغـة ، فقـال لـه : "إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى " [٣] .

---

[١] ديوانه .

[٢] ينظر البلاغة الشعرية فى البيان والتبيين للجاحظ ، تأليف / محمد على ذكى الصباغ نشر المكتبة العصرية ، بيروت : لبنان ، أولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

[٣] البلاغة للمبرد / ٨١–ت د/ رمضان عبد التواب ، طبعة ثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ ، نشر مكتبة الثقافة الدينية بمصر –.

وقد يعمى القول على من لا دربة لديه ، لكنه سرعان ما ينبلج الليل عن صبح فصيح حين يعرض المبرد أمثلة للبلاغة وهى المساواة فى الصميم – كما قد يظن – ، وذلك لما ذكر قول الربيع بن خيثم عندما رئى اجتهاده فى سائر العبادات ، فقيل له : " قتلت نفسك ، فقال : راحتها أطلب ، فهذا كلام محيط بالمعنى لا فضل فيه عنه " [١].

ويستشهد أيضاً بقول رسول الله – ﷺ – : كفى بالسلامة داء " يقول المبرد :" فانظر إلى هذا الكلام ، الذى لا زيادة فيه ولا نقصان ، لا يطول المعنى ولا يقصر عنه " . [٢]

فإنك ترى أن ما ذكره من أمثلة على البلاغة لا تعدو أن تكون من المساواة عند المتأخرين من إن المساواة عندهم كما ذكر الخطيب : " أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ،ولا زائداً عليه " .[٣]

قدامة والمساواة :

والمساواة هى البلاغة أيضاً كما ذكر قدامة عن بعض الكتاب لما وصفوا رجلا بالبلاغة فقالوا : " كانت ألفاظه قوالب لمعانيه ، وقد عرف قدامة المساواة بأنها : " أن يكون اللفظ مساويا للمعنى حتى لا يزيد عنه ولا ينقص"[٤] .

هذا وقد بين قدامة المراد بكون الألفاظ قوالب المعانى بأنه : لا يفضل أحدهما على الآخر .

وضرب لذلك أمثلة عدة منها قول امرئ القيس : [٥]

فإن تكتموا الداء لانخفه ... وإن تبعثوا الحرب لا نقعد

وإن تقتلونا نقتلكم ... وإن تقصدوا لدم نقصد

---

[١] نفسه /٨٥ .
[٢] نفسه /٩٠ .
[٣] الإيضاح /١٧٧ – شرح د/ خفاجى ، ط : دار الكتاب المصرى اللبنانى .
[٤] نقد الشعر /١٥٠–ت: كمال مصطفى ، طبعة ثالثة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م ، نشر الخانجى بمصر .
[٥] ديوانه . الصناعتين /١٩٩ – ت : د/ مفيد قميحه ، ط : دا الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، أولى ١٤٠١هـ –١٩٨١م .

وأعـــددت للحـــرب وثابـــة جـــواد المجثـــة والمـــرود

أبو هلال والمساواة :-

ولم يخرج أبو هلال عما استنه قدامة فى المساواة من كون الألفاظ قوالـــب للمعانى كما أشار إليه القائل من قبل ، لكن الجديد عند أبى هلال أنه جعل المســـاواة داخلة فى الإيجاز ، وأنها منه فقال : " ومما يدخل فى هذا الباب المساواة – وعرفها بقوله – أن تكون المعانى بقدر الألفاظ ، والألفاظ بقدر المعانى لا يزيد بعضها علـــى بعض " [١].

ولا أدرى لماذا اضطرب أبو هلال فى فكره ، فنراه فى مقدمة العبارة يدخـــل المساواة فى الإيجاز فيقول ، ومما يدخل فى هذا الباب المساواة ، ثم يعود فينـــاقض نفسه فيقول : وهو المذهب الوسط بين الإيجاز والإطناب .

الباقلانى والمساواة :-

وأما الباقلانى فقد تعرض للمساواة على أنها من البديع ، وأنها عنـــده : " أن يكون اللفظ مساويا للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه " [٢].

ولم يقدم جديدا فى درسه للمساواة ، وإنما كان فى درسه لها حـــاطب ليـــل دون إعمال نظر ، أو إطالة فكر ؛ لأن ما استشهد به على المساواة تنازعـــه فنـــون شتى فى البلاغة العربية ، فهل من الممكن مثلا أن نعد قول زهير : [٣]

ومهما تكن عند امرئ من خليقـــة وإن خالها تخفى على النـــاس تعلـــم

حيث اسم الشرط (مهما) ، وقيمة التعبير بـــ (تكن) ، و (إن) ، وكذلـــك التضاد فى : (تخفى) و (تعلم) ، والتنكير فى (خليقـــة) ، أليســـت هـــذه كلـــها

---

[١] الصناعتين /١٩٩ – ت : د/ مفيد قميحه ، ط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، أولى ١٤٠١هـــ – ١٩٨١م .

[٢] إعجاز القرآن /٨٩ :٩٠ – ت: السيد أحمد صقر ، ط دار المعارف بمصر .

[٣] ديوانه/٣٢ – ينظر /ط دار الكتب المصرية .

مؤهلات لزيادة اللفظ على المعنى بما تحتوى عليه من أسرار بلاغية لو أردنا استجلاءها لثبت عندنا أن البيت من إيجاز القصر ، وكذا الشواهد الأخرى التى ذكرها.

على بن خلف والمساواة :

وأما على بن خلف الكاتب فقد قسم البلاغة إلى ثلاثة أقسام : " إشارة دالة ، ومساواة لفظ لمعنى ، وإسهاب يقتضيه الحال " [١] وينبه على إلى أن " الإيجاز ، والمساواة ، والإسهاب صفات موجودة فى الكلام ، ولكل منها موضع لا يخلفه فيه رديفه وعقيبه، إذا وضع انتظم فى سلك "بلاغة ودل على فضل الواضع ، وإذا وضع بغيره وهى منه ودل على نقص الواضع وجهله برسوم الصناعة " [٢] .

وفى ذكره لترتيب الكلام بين أن على المتحدث أن : " يستعمل فى موضع ما يليق به من إيجاز ومساواة وإطناب " . [٣]

وثمت أمر مهم هنا أننا نرى أن عليا فرق بين هذه المصطلحات وأنه عد المساواة مذهبا وسطا فى البلاغة كما عدها أبو هلال من قبل ، وأنه مذهب يؤتى به لمراعاة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وأن من لم يراع ذلك فى مخاطباته أو مكاتباته جاهل بصناعة الكلام ؛ لأن لكل من الثلاثة موضعا لا يصلح فيه الآخر .

وبالرغم من أن عليا اعتمد فى درسه للمساواة على كتابات من سبقه ، إلا أن درسه لها جاء مميزا عنهم ؛ لخلوه من الاضطراب الذى وقع فيه بعض المتقدمين على عصره من جعل المساواة من الإيجاز ، أو أنها لا وجود لها .

ابن رشيق والمساواة :-

أما ابن رشيق القيروانى فقد تابع الرمانى فى تعريفه للمساواة ، وهى عنده مطابقة اللفظ لمعناه [٤]، وضرب لها مثلا بقول الحطيئة أو أبى العتاهية :

---

(١) مواد البيان /٩٥ - ت : د/ حسين عبد اللطيف ، منشورات جامعة الفاتح طرابلس ، ليبيا ١٩٨٢م .
(٢) مواد البيان / ١٢٩ .
(٣) نفسه / ١٣٧ .
(٤) العمدة ، /٢٥٠-ت: محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط : دار الجيل بيروت ، اللبنان .

الحمد لله إنى فـــى جـــوار فتـــى حـــامى الحقيقـــة ، نفـــاع وضـــــرار
لا يرفع الطرف إلا عنـــد مكرمـــة من الحيـــاء ولا يفضـــى علـــى عـــار

الرمانى والمساواة :-

والمساواة عند الرمانى ضرب من ضروب الإيجاز ؛ لأن المطابقـــة هنـــا لا يعنى بها مساواة معنى للفظ ، وإنما المراد أن اللفظ هنا جاء مشتملاً علـــى المعنـــى بدون وقوع حذف فى تراكيب الكلام ، ويؤيد هذا أن الرمانى فى درسه للإيجاز قسمه إلى ضربين : " حذف وقصر " [١] ، وابن رشيق عقب ذكر المساواة بذكره للاكتفـاء ، وقال عنه : " والضرب الثانى مما ذكر الرمانى ... يسمونه (الاكتفـــاء) يحذفـون بعض الكلام لدلالة الباقى على الذاهب " [٢].

وقد فشا أمر التعبير عما فى النفس بالقول فى كونه لا يخرج عـــن الطـــرق الثلاثة المعروفة ، ومن ثم لم نجد غرابة فى تقسيم ابن سنان الخفاجى لدلالة الألفـاظ على المعانى إلى ثلاثة أقسام أحدها المساواة ، وعرفها بقوله : " إن يكـــون المعنـــى مساويا للفظ " . [٣]

ابن سنان والمساواة :-

والمساواة عند ابن سنان " تصلح للوسط بين الطرفين اللذين همـــا الملـــوك وعوام الناس وقد عد المساواة فى الفصاحة والدالة على البلاغة فقال: إن المختـــار فى الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساويا للفظ أو زائداً عليه". [٤]

---

[١] النكت /٧٦ – ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، ت/ محمد خلف الله أحمد ، ود/ محمد زغلول سلام، ط: دار المعارف بمصر .

[٢] العمدة ١/٢٠١ .

[٣] سر الفصاحة /٢٠٧–ط: دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ/١٩٨٧م .

[٤] سر الفصاحة / ٢٠٧ .

لكن ابن سنان لم يستبعد الإيجاز إلا إذا أفرط فيه فألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج فى استنباطه إلى طرف من التأمل دقيق الفكر ، فإن هذا عنده عيب فى الكلام .

ابن أبى الأصبع والمساواة :

وأما ابن أبى الأصبع المصرى فقد اتبع قدامة بن جعفر فى تعريفه للمساواة بأنها " أن يكون اللفظ مساويا للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه"[١] .

وضرب أمثلة لها ، لكن هذه الأمثلة بجملتها تندرج تحت الإيجاز ، ولم تكن دراسته بالتى يمكن أن يعتد بها ، وذلك للاضطراب الواقع فيها ، لأنه مع ذكره لتعريف المساواة إلا أنه لم يحالفه التوفيق فى الأمثلة التى ذكرها ، وعقب بأن ذكر : " أن البلاغة قسمان كما قيل : البلاغة إيجاز من غير إخلال ، وإطناب من غير إملال، والمساواة معتبرة فى القسمين معا " [٢] ، وأن ما جاء من قسم الإيجاز وهو موصوف بالمساواة " [٣].

وعقب ابن أبى الأصبع بأمثلة هى من الإيجاز موصوفة عنده بالمساواة ، ومعلوم لدى المتأخرين من البلاغيين أن المساواة المذهب الوسط بين الإيجاز والإطناب والذى يلاحظ على درس ابن أبى الأصبع أنه لم يقصد بالمساواة المعنى الذى قصده الخطيب وشراح تلخيصه ، وإنما أراد بالمساواة : البلاغة ، أى أن الكلمة إذا أصابت موضعها وأن يراعى قائلها مطابقة مقتضى الحال سواء أكان الإيجاز أو الإطناب فهى المساواة ، فإن المساواة عنده لفظ عام يتسع للإيجاز والإطناب ، ويرجح مذهبنا هذا ما ذكره هو من انقسام المساواة إلى معنيين – كما سبق – وأن الأمثلة التى استشهد بها أغلبها مستشهد به على ما يزيد عن المساواة

---

[١] بديع القرآن /٧٩– ت : حفنى محمد شرف ، ط : نهضة مصر ، بدون تاريخ .

[٢] بديع /٨١ ، وتحرير التحبير /١٩٨ .

[٣] نفسه /٨١ .

من أمثلة باب الإفراط فى الصفة الذى هو عنده بمعنى المبالغة واستشهد عليه بقول زهير :-

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن ظنها تخفى على الناس تعلم

وقول طرفة :-

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ... ويأتيك بالأخبار من لم تزود [1]

عبد الوهاب الزنجانى والمساواة :-

ومن بعد هؤلاء الأعلام الذين تعرضوا للمساواة تعرض لها أيضا عبد الوهاب الزنجانى ، ووسمها بقوله : " أن يكون اللفظ مساويا للمعنى بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص " [2] ، وعدها البلاغة ، واستشهد عليها بقول امرئ القيس : [3] .

فإن تكتموا الداء لا نخفه ... وإن تبعثوا الحرب لا تقعد

وإن تقتلونا نقتلكم ... وإن تقصدوا لدم نقصد

فأى مساواة للفظ هنا لمعناه !

وقد ظهر لديك ظهور زيادة المعنى عن اللفظ لما فيه من حذف فى قوله (لا تقعد) أى الحرب ، وفى (نقصد) ، أى نقصد لحرب ضروس ، وبين تقصد ونقصد جناس تام من حيث إن الأول منه حرب ، والثانى جزاء ، وأى مساواة فى (الداء) المعلوم أنه المرض ، وما أراده الشاعر هنا من إطلاق الداء وإرادة البغضاء، والكراهية ، والحقد ، والحسد إلى غير ذلك من المعانى البليغة التى اشتمل عليها الشاهد مما يتنافى مع ما ذهب إليه من استشهاد به على المساواة .

ابن الأثير والمساواة :-

أما ابن الأثير فلم يتعرض للمساواة قصدا ، وإنما تعرض للإيجاز والإطناب لكن تعريفه للإيجاز لا يخرج عن تعريف سابقيه للمساواة ، فقد تناول الإيجاز بقوله:

---

[1] ينظر التحرير والتحبير / ١٤٧ : ١٥٨ ، و ١٩٧ : ١٩٩ .

[2] معيار النظار ١٤٢/٢-ت: د/ محمد على رزق خفاجى ، ط : دار المعارف بمصر ١٩٩١م.

[3] ديوانه .

" حد الإيجاز هو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه " [١] وعليه فإن ابن الأثير لم يجعل المساواة قسما مستقلا ، بل جعلها أحد أقسام الإيجاز .

ابن مالك والمساواة :-

وأما ابن مالك فقد تعرض فى تقدمة موجزة للمساواة فى حديثه عن الإيجاز والإطناب على اعتبار أن الإيجاز والإطناب لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بتقديم أصل ، والأصل الذى يقاس عليه هو المساواة ، وهى عنده : " أن يكون لفظ الكلام بمقدار معناه لا ناقصا عنه بحذف للاختصار ، ولا زائدا عليه " [٢] .

غير أن درس ابن مالك للمساواة لم يكن كدرس بعض من سبقه ، فقد قسم المساواة إلى قسمين :

الأول : " مساواة مع الاختصار وهو يعنى : " أن يتحرى البليغ فى تأدية معنى كلامه أخف مما يمكن فيحتال على الألفاظ القليلة الحروف والكثيرة المعانى التى يعز تحصيل مثلها على من دونه فى البلاغة"[٣] ، وهو مذهب ابن الأثير فى إطلاقه تعريف المساواة على تعريف الإيجاز .

وأما النوع الثانى فهو متعارف الأوساط الذى لا يحمد ولا يذم . [٤]

وهذا هو المذهب الذى ارتضاه الخطيب وشراح تلخيصه فى المساواة ، فإنه عرفها بقوله : " أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ؛ لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ... ولا زائدا عليه " [٥] ، وما أرى من جعل الخطيب القزوينى المساواة واسطة بين الإيجاز والإطناب قيمة بلا غية تذكر ؛ لأنها تحصيل حاصل ، حيث إن تعريفه

---

(١) المثل السائر ٢/٧٠-ت: محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

(٢) المصباح /٧٣ - ت د/ حسنى عبد الجليل يوسف ، ط الآداب بمصر ١٩٨٩م .

(٣) نفسه /٧٣ .

(٤) المصباح /٧٣ .

(٥) الإيضاح /٢٨١ .

للإطناب بأنه ما كان فيه زيادة لفائدة ، فإن محيت الزيادة هذه فالكلام على الإيجاز ، ومن ثم فلا أرى داعيا لتزاحم هذه التقسيمات التى جنت جناية كبرى على الذوق البلاغى فأفقدته هويته واستشهد على ذلك بقوله جل شأنه " ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله " [١] وقوله سبحانه : " وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره " [٢] وقول النابغة فى الاعتذار : [٣]

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

وكلها شواهد محل نظر – سنتعرض لها إن شاء الله تعالى –.

الدسوقى والمساواة :-

وأما أصحاب الشروح فقد تعرضوا لدرس المساواة ، ومنهم العلامة الدسوقى فإنه علل تقديم المساواة : " لكونها الأصل المقيس عليه ؛ لأنها الكلام المتعارف فما زاد عليه إطناب ، وما نقص عنه إيجاز " [٤] .

وإذا كان الأمر كذلك فى نظر الدسوقى فبم علل إطراح السكاكى للمساواة ؟ العلة فى نظره ما ذكره السيد فى شرح المفتاح أنها : " وإن كانت نسبية أيضاً ؛ لأنه لا نضيلة لكلام الأوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغاً إذ ليس فيه نكتة يعتد بها " [٥] .

ويتناول الدسوقى مسألة مهمة ألا وهى صعوبة وضع تعريف لمقدار الإيجاز والإطناب ، وبالتالى المساواة من باب أولى ، حيث إنها الحد الذى اختاره الخطيب ليكون المقياس الذى يقاس عليه ، يقول الدسوقى : " وإذا كان الكلام الواحد يكون

---

[١] فاطر /٤٣ .

[٢] الأنعام /٨٦ .

[٣] ديوانه .

[٤] حاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص) ١٥٩/٣ .

[٥] حاشية الدسوقى ١٦٠/٣ .

موجزاً بالنسبة لكلام ، ومطنبا بالنسبة لكلام آخر ، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق والتحديد إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب ؟!

والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز أو للإطناب بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن ؛ لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متحد القدر بحيث يقال : ما زاد على هذا القدر إطناب وما نقص عنه إيجاز ". [١]

ومن ثم نرى أن وجهات نظر الأدباء إلى الكلام مختلفة ، فما عده هذا من الإيجاز ، يعده ذاك من الإطناب .

ولقد وجه الدسوقى انتقادا لتعريف الخطيب القزوينى للمساواة ، بكونها من كلام الأوساط ، وهو لا يحمد منهم ولا يذم ؛ لأنه لم يراع فيه مقتضيات الأحوال ، وكان الأولى بالقزوينى أن يعتبر كلام البلغاء هو المعتد به لما يشتمل عليه من خواص ومزايا .

ولذا نرى إن وافقناه على تعريفه أن يكتفى فيه عند قوله : بـ(المتعارف) ، فقط ، ولا يزيد ، لأن كلام الأوساط جملة لا يحمد منهم ولا يذم .

على بن محمد الجرجانى والمساواة :-

وأما على بن محمد الجرجانى صاحب الإشارات والتنبيهات على الإيضاح فإنه تعرض للكلام باعتبار مقايسته إلى المعنى يعرض له خمسة أوصاف : " الإيجاز ، والإطناب ، والمساواة ، والإخلال ، والتطويل ، والأخيران مردودان بالإطلاق ، والثالث مقبول بالاتفاق ، والأولان : مقبولان إن وقعا موقعهما ، وإلا فمردودان"[٢].

وقد استحسن على الجرجانى رأى الخطيب ، بل رأى إن رأيه أفضل من رأى السكاكى فى تعريفه للإيجاز والإطناب . ولم يزد الجرجانى فى درسه للمساواة عما ذكره الخطيب شيئا ، بيد أن تعريفه للمساواة هنا محل نظر ؛ لأنه عرف المساواة

---

[١] حاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص) ٣/١٦٠ .

[٢] الإشارات والتنبيهات /١٤٥-ت: د/ عبد القادر حسين ، ط : نهضة مصر أولى ١٩٨٢م.

بأنها : " كلام لو حذف منه شيء من لفظه اختل معناه ، ولم يحتج إلى زيادة علـــي لفظا " [١] وذا لا يتفق مع الأمثلة التى ذكرها – كما ستعرف –.

ابن القيم أو ابن النقيب والمساواة :-

وأما عن مقدمة تفسير ابن النقيب والمنسوب خطأ لابن القيم تحت عنـوان " الفوائد المشوق إلى علوم القرآن " ، فإنه تعرض للمســاواة وعرفــها بأنــها : " أن يكون اللفظ مساويا للمعنى بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص " [٢] .

وعقب معلقا على هذا الكلام : " والقرآن العظيم جله بــل كلــه علــى هــذا النمط"[٣] ، وإذا صح قوله فأين الإعجاز !!

إن محاولة وضع القرآن الكريم تحت المقاييس البلاغيـــة التـــى اصطنعــها هؤلاء الأعلام مع علو رتبتهم ، قد أوقعتهم فى شناعات لا يقرها مـــن وقــف علـــى إعجاز القرآن الكريم ، إذ كيف نجعل آيات القرآن الكريم وقفا على المساواة مـــع إن المساوة فى عرف جمهور البلاغيين باب لا يحمد منهم ولا يذم لخلوه من أدنى صور التعبير البلاغى ، أيمكن أن يكون القرآن الكريم كذلك كلا وألف كلا !!

عضد الدين الأيجى والمساواة :-

أما وقد عرفت رأى السكاكى والخطيب فإنا نقدم لك رأى عضد الدين الأيجـى الذى تعرض للإيجاز والإطناب ولم يذكر المساواة قصدا ، وإنما ذكرها عرضا ليبيـــن الوجه بين كلامى الخطيب والسكاكى فى هذا المبحث فى بيان الأصل المقيـــس عليــه بين الإطناب والإيجاز ، وانتقاد الخطيب لتعريف السكاكى وأن فيه رد إلى جهالة حيث لا يعرف المراد بـــ (متعارف الأوساط) ، إذ بنا نجد عضد الدين ينتقد كلام الخطيـب

---

[١] نفسه /١٦٦ .

[٢] الفوائد المشوق /١٧٨ – نشر مكتبة المتنبي بالقاهرة .

[٣] نفسه .

فى المساواة ، وإن عده فى النهاية اجتهادا محمودا للخطيب ؛ لأنه يقرب من التحديد والفهم لمعانى المصطلحات .

يقول الأيجى : " وإن كنا مع ذلك لا نرى الخطيب قد أقام تحديد المفاهيم الثلاثة على أساس وطيد من الدقة ، فقد عرف المساواة ، وبنى عليها تعريف الإيجاز والإطناب .

فما هى المساواة ؟

هى تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له .

** فما هو حدود هذا الأصل ؟

** وما هى طريقة قياس الألفاظ عليه ؟

** وكيف الاتفاق على ذلك وبناء عليه يمكن التساؤل أو المشاحة فى أمر الزيادة أو التصور ؟

وألا يلحظ الخطيب أنه كاد يقع فى تعريف الشىء بنفسه فعرف المساواة بأنها : تأدية الأصل بلفظ مساو ... الخ .

ويقول الأيجى معلقا – وعلى أية حال فهو اجتهاد محمود يقرب بنا إلى بعض التحديد والفهم " [1] .

وكنا نأمل بعد هذا الاعتراض أن نرى معنى جديدا للمساواة على يد عضد الدين إلا أننا لم نر جهداً له يمكن أن نذكره له .

ولعلنا قد وصلنا بذلك إلى مرحلة الجمود والتبعية اللهم إلا بعض اجتهادات سنجدها عند بعض من أتوا بعد السكاكى ، فهذا الشيخ سعد الدين الذى تناول فى

---

[1] الفوائد الغياثية /٧٢-ت: د/ عاشق حسين ، دار الكتاب المصرى ، واللبنانى ،أولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م .

مختصره ومطوله على السواء كلام الخطيب فى التلخيص بالشرح والتحليل ، فبين أن الأوساط : "الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لا يحمد) من الأوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الأحوال (ولا يذم) . [١]

المغربى والمساواة :-

والشيخ المغربى هو الأخر تعرض لما قاله الخطيب فى التلخيص ، وذكر كلام السكاكى فى درسه للإيجاز والإطناب وإهماله للمساواة ، وجعل توقف معرفة الإيجاز على الإطناب ، ولم يذكر السكاكى المساواة ، لكن المغربى يرى أن المساواة من الأمور النسبية وعلل ذلك بأنها لا تعرف " إلا بالنسبة إلى نفى الإطناب والإيجاز ، فإن كون الكلام مساويا إنما يعرف بكونه ليس فيه زائد على المتعارف ولا نقصان عنه "[٢].

وتعرض للشواهد التى ذكرها الخطيب واستهل بقوله تعالى : (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله) [٣] ، واستبعد أن يكون هذا الشاهد من الإيجاز أو الإطناب ، ورد على من ادعى أنه من الإيجاز . [٤]

لكن الشيخ المغربى تعجل الحكم ، إذ إن الشاهد من الإطناب وليس مستبعدا عنه ذلك كما ادعى ، لأن كلمة (السيئ) فى الآية جاءت للتوكيد ، على اعتبار أن المكر من البشر لا يكون إلا سيئا ، ومن ثم فلا وجه للخطيب ولا لمن شايعه فى جعل هذا الشاهد من المساواة .

---

[١] مختصر سعد الدين (ضمن الشروح) ١٦٢/٣ ، والمطول /٢٨٢ - ط : تركيا .

[٢] ينظر مواهب الفتح .

[٣] فاطر / ٤٣ .

[٤] ينظر مواهب الفتاح (ضمن الشروح) ١٨١/٣ .

وبالنسبة للشاهد الثانى (فإنك كالليل .. الخ) ، فليس هو الآخر محل شاهد للمساواة ؛ لأن ذكر الليل بعد ذكر القرائن السابقة يدل على أن النعمان سيدركه حيث كان مثل الليل ، وعليه فإن الاسم الموصول وجملة الصلة جاء إطنابا ؛ لأنه لو قال : (فإنك كالليل وأن خلت أن المنتأى عنك واسع) صح الكلام ولم يكن فيه حذف .

يزيد عليه أن قول الشاعر (فإنك كالليل) أعطت ما أعطت من تهويل الأمر وتعظيمه ، وقد أغنت عن عبارات كثيرة يحتاج إليها لتسد مسدها فى بيان طول يد المعتذر إليه ، وأنه من التمكن والهيمنة بمكان ، مما لا تقف دونه حدود ولا تمنعه سدود ، ولا ترده حواجز عن نيل مراده لا المعتذر فقط ، ومن المعلوم أن من طرق القصر من غير إسقاط معنى يكون بخمسة أوجه : الجملة ، والاستعارة ، والتشبيه ، والتخليص ، والترتيب ، والاختصار بالتشبيه ؛ لأنه يخرج المعنى الأغمض إلى الأوضح كما تخرجه الاستعارة .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الشطر الثانى من البيت وقع " تذييلا غير جار مجرى المثل " [1] وجعله ابن الأثير من الإيجاز بالقصر وبين أن " تخصيصه الليل دون النهار مما يسأل عنه ". [2]

وجعل السبكى هذا البيت من الإيجاز بالحذف " لحذف جواب الشرط ، وإن كان الكاف حرفا ففيه إيجاز آخر بحذف خبر إن على القول الصحيح خلافا لمن ذهب إلى أن الجار والمجرور نفسه هو الخبر ، وخلافا لمن ذهب إلى أن القول بذلك فيما إذا كان الجار الكاف دون غيره .

وفيه الإطناب بذكر دليل الجواب فإنه زائد على مدلول الكلام فإن الأصل الإتيان . بالشرط وجوابه إلا أن يقال النظر للملفوظ به ولا زيادة فيه"[3].

---

[1] علم المعانى للدكتور بسيونى فيود ٢/٢٧٧-ط : مكتبة وهبه ١٩٨٧م .

[2] المثل السائر ٢/١١١ .

[3] ينظر عروس الأفراح ٣/١٨٢ .

بهاء الدين السبكى والمساواة :-

وأما العلامة السبكى فقد تعرض هو الآخر للمساواة ضمن كلامه عن إخراج الكلام على مقتضى الحال ، وأن الكلام تارة يكون بالإيجاز وأخرى بالإطناب ، أما المساواة عنده فعلى خلاف ، وتعرض للمعنى اللغوى لكل من الإيجاز والإطناب ، ورأى أن المساواة واضحة لا يحتاج إلى معرفة ذلك فى المعاجم فقال " والمساواة واضحة " [١] ، لكنه يعود فيخلط الأمر فى معنى المصطلح البلاغى للمساواة إذ ينقل عن ابن رشيق قوله : " والإيجاز عند الرماني : التعبير عن المعنى بأقل ما يمكن من الحروف مثل (واسأل القرية)[٢] وهو الذى يسميه غيره المساواة . [٣]

ومن المعلوم لدى المبتدئين فى الدرس البلاغى أن الآية المستشهد بها فيها إيجاز بالحذف ، إذ هى على تقدير حذف المضاف – واسأل أهل القرية – أما أن يسمى هذا الكلام عند غير الرمانى بالمساواة فهذا إلحاق للمساواة بفن الإيجاز وعليه فليست فنا مستقلا وليست الواسطة بين الإيجاز والإطناب وأن الأمر يتوقف على متعارف الأوساط من الدارسين لفنون القول الذين يعرفون أن القول على الإطناب أو على الإيجاز ، ومقصدنا من الدارسين لفنون القول إخراج كلمة متعارف الأوساط التى ذهب إليها السكاكى لكونها ترد إلى جهالة فإن العرف يكون إطنابا لشخص بينما هو نفسه إيجاز لآخر فإنه قد يوصف الكلام بالإطناب والإيجاز معا باعتبار أصلين كما فى قوله تعالى : " رب إنى وهن العظم منى " [٤] فإنه إطناب بالنسبة (لربى إنى ضعفت) ، وإيجاز بالنسبة إلى (رب إنى وهنت عظام بدنى) .

وبعد مناقشات طويلة يخلص السبكى إلى أن المساواة عنده هى : " تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له لفائدة " . [٥]

---

(١) عروس الأفراح ٣/١٦٠ .
(٢) يوسف /٨٢ .
(٣) ينظر عروس الأفراح ٣/١٦٣ ، والنكت / ٢٧٦ ، والعمدة ١/٢٥١ .
(٤) مريم /٤ .
(٥) عروس الأفراح ٣/١٧٠ .

كما تعرض السبكى لنظرة كل من السكاكى والخطيب ، وابـــن الأثـــير إلـــى المساواة فقد ذكر أن الخطيب والسكاكى : " متفقان على ثبوت الواسطة بين الإيجـــاز والإطناب ، إلا أن المصنف يجعل المساواة تنقسم إلى مقبـــول وغـــيره ، والســـكاكى يجعل المساواة أبدا غير مقبولة بل بها يعتبر الإيجاز والإطناب المقبولان ... وعلـــى ما ذكره ابن الأثير لا واسطة بينهما قطعا ؛ فإن الإيجاز عنده التعبير عن المراد بلفـظ غير زائد عنه فإنه يدخل فى غير الزائد المساوى" .(١)

وأما عن تعرضه لأمثلة المساواة التى ذكرها الخطيب ، فإنه قـــد ســـبق أن أشرنا إلى قوله عند تعرضه لدرس ذلك عند المغربى ، وعلى الرغـــم مـــن انتقـــاده للأمثلة التى ذكرها الخطيب إلا أنه قياسا على الضوابط التى وضعها للمساواة .

قال السبكى : إنه يمكن الاستشهاد على المساواة بقول الشاعر :

أخذنا بأطراف الحديث بيننـــا وسالت بأعناق المطـــى الأبـــاطح

على كلام ذكره فى الإيضاح مطول ، ومثل فى الإيضاح بقوله تعـالى : " وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا " (٢) (٣) .

لكن الناقد البصير المطلع على ما كتبه العلامة عبد القاهر ، وابـــن قتيبـــة ، يرى أن البيت محل الشاهد فيه استعارة ، وأطراف الأحاديث كناية عن التوسع فـــى القول ، وتنوع الحكايات المذكورة ، ولا شك أن كلام عبد القاهر فى معنى البيت هـــو السحر الحلال لما أشتمل على بديع القول فأين المساواة فيه!!

وأما عن الآية القرآنية فقد عقب السبكى نفسه عليها بأن فيـــها : " حـــذف موصوف الذين " (٤).

---

(١) المثل السائر ٢/٧٠ .

(٢) الأنعام /٦٨ .

(٣) عروس الأفراح ٣/١٨٢ .

(٤) نفسه ٣/١٨٣ .

السيوطي والمساواة :-

أما العلامة السيوطي فيبدو لنا أنه لم يقطع القول بالمساواة ؛ لأنه استهل حديثه عن الإيجاز والإطناب بتقدمة بأنه هل هناك واسطة بينهما ، وبعد عرض الآراء نجده يرد على البلاغيين شاهدهم ويرجح بأنه ليس فيه واسطة ، يقول السيوطي : " واختلف : هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة أو لا ، وهي داخلة في قسم الإيجاز ؟

فقد رجح السيوطي إذا أن خروج الكلام على مقتضى الحال لا يخرج عن الإيجاز والإطناب ، أما عن المساواة فقد نقل رأي السكاكي فيها وأنها واسطة لا محمودة ، ولا مذمومة لردها المتعارف الأوساط ، وقد نا قشنا هذا الكلام من قبل – جعل ابن الأثير الكلام إما على الإيجاز أو الإطناب ، والقزويني قال بالمساواة – وينتهي العلامة السيوطي إلى الرد على سؤال يدور بخلد المتلقي قدره بقوله :

فإن قلت : عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا ؟ [1]

هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها ، أو لأمر غير ذلك ؟

أجاب السيوطي : بأن المساواة لا تكاد توجد وخصوصا في القرآن الكريم وعليه فإنه ينكر وقوع المساواة في القرآن الكريم ، ويناقش صاحب التلخيص في استشهاده بقوله تعالى : " ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله " [2] لينتهي إلى ما أراده.

حامد عونى والمساواة :-

وإذا ما تابعنا السير مع الزمن لنصل إلى بعض من أدركناهم ، أو أدركنا من أدركهم من أعلام لا يشق لهم غبار ، قد أزدحم بهم العصر والمصر ، لكننا نذكر

---

[1] الإتقان ٢/٨٠٩–ت: مصطفى ديب البغا ، ط : دار ابن كثير ، سوريا وبيروت ، ثالثة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

[2] فاطر / ٤٣ .

منهم بعضا على سبيل المثال لا الحصر ، الأستاذ / حامد عونى ، الذى تبع السكاكى والخطيب وغيرهما ، فى جعله المساواة الرد فيها إلى أوساط الناس فى محاورا[illegible] وعرفهم بقوله : " وهم الذين لم يرتقوا إلى درجة البلاغة ، ولم ينحطوا إلى [illegible] الفهاهة ، فهؤلاء هم الذين يؤدون المعنى بعبارة يدل كل جزء منها على معناه بالمطابقة " [١] .

ومع تقديرنا ، واحترامنا ، وإجلالنا لهذا الرعيل من العلماء الأفاضل إلا أننى أجد فى النفس شيئا من تفسير (أوساط الناس) بهذا التفسير ، وبخاصة أننا قد عرفنا من قبل اتفاق جل البلاغيين على أن الكلام إن لم يكن له وجه فى البلاغة فهو وأصوات الحيوانات سواء ، ولعل ما يشفع لنا عند أستاذ أساتذتنا أن الأمثلة التى ذكرها لا يمكن أن تعد من كلام أوساط الناس ، وليست مخاطبة لهم وحدهم بل هى فى أعلى درجات البلاغة ، وهذه الأمثلة هى : " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله " [٢] وقوله تعالى " وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره"[٣] ، وقوله -صلى الله عليه وسلم- " الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات " .[٤]

وبذا يتبين لنا أن الأستاذ/ حامد عونى لم يخرج عما قال به صاحب التلخيص وأتباعه ، من جعل المساواة المذهب الوسط بين الإيجاز والإطناب ، فما نقص عنه كان الأول ، وما زاد عليها كان الثانى بشرط أن تكون الزيادة لفائدة ، ويخلص حامد عونى إلى أن المساواة هى : " أن يؤدى المعنى المراد بعبارة مساوية له ، لا تنقص عنه ولا تزيد " [٥] .

---

(١) المنهاج الواضح ١٤٩/٢-نشر مكتبة الجامعة الأزهرية ١٩٧٢م .

(٢) المزمل / ٢٠ .

(٣) الأنعام / ٦٨ .

(٤) ينظر فتح البارى ١٦٨/١ - ط: دار الكتب العلمية - ، سنن الدارمى ٣١٩/٢ ، حديث رقم ٢٥٣١ - ط :الريان للتراث -.

(٥) المنهاج الواضح ١٤٩/٢ .

الهاشمى والمساواة :-

وأما السيد / أحمد الهاشمى فلم يزد عما ذهب إليه الأوائل غير أنه لما عرف المساواة بأنها : " تأدية المعنى بعبارة مساوية له " [١] ، وقسم المساواة إلى قسمين :

الأول : مساواة مع الاختصار ، وهى أن يتحرى البليغ فى تأدية المعنى أوجز ما يكون من الألفاظ القليلة الأحرف الكثيرة المعانى كقوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) [٢] وقوله تعالى : (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله)[٣].

الثانى : مساواة بدون اختصار ويسمى المتعارف وهو : تأدية المقصود من غير طلب للاختصار كقوله تعالى : (حور مقصورات فى الخيام) ، والوجهان فى المركز الأسمى من البلاغة غير أن الأول أدخل فيها وأدل عليها . [٤]

والهاشمى فى شواهده على أثر من تقدمه ،فقد استشهد بقوله تعالى " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله " [٥] وقول طرفة : [٦]

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

ولم يشف الهاشمى غلتنا بالوصول إلى رأى فرد ، وإنما ذكر آراء غيره ولم يرجح فقال : " والمساواة يعتبرها بعضهم وسطا بين الإيجاز والإطناب ، وبعضهم يدمجها ولا يعُدها قسما ثالثا للإيجاز والإطناب " . [٧]

---

(١) جواهر البلاغة /١٨٨ -ط : الأصوالى / دمنهور مصر .
(٢) الرحمن /٦٠ .
(٣) فاطر / ٤٣ .
(٤) جواهر البلاغة /١٨٨ .
(٥) المزمل /٢٠ .
(٦) ديوانه .
(٧) جواهر البلاغة / ١٨٩ .

شواهد المساواة فى الميزان :-

كان لابد لنا أن نعرض شواهد المساواة على أولى النهى ، لنرى في أى كفة تخرج المساواة ، أم الإدماج فى فنون البلاغة الأخرى .

ولعل البصير بأبعاد الكلام قد خبر من خلال ما سبق أنا لا نميل إلى القول بوقوع المساواة فى القرآن الكريم ؛ لأننى والمنصفين من أهل العلم نرى أن كلام الله تعالى ليس بليغاً فقط ، وإنما هو معجز فى نفسه ولغيره تتضاءل أمامه ما تشدقت به العرب من أفانين القول التى تسحر اللب وتستبى الفؤاد ، حيث لا وجه للمقارنة ، ولا للمقاربة بين كلام أبلغ البلغاء ، وافصح الفصحاء ممن عدهم العرب ملوك أزمة القول ، وفرسان البيان ، ممن لا ينثنى لهم بنان ، ولا يعجزهم بيان ، وبين كلام رب العالمين .

وإن جاز وقوع المساواة فى كلام البشر إلا أننا نجل كلام رب العالمين أن يقع فيه ما وصف بأنه باب فى البلاغة لا يحمد ولا يذم ، ومعاذ الله تعالى أن نسفه أحلام من قال بهذا ، فإن الفهوم تتفاوت فى إدراك ما فى كلام الله من أسرار ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

والذى جعلنا نميل إلى عدم وقوع المساواة فى القرآن الكريم – عدا ما سبق – أيضاً – أن ما استشهد به البلاغيون على المساواة ، يرى فريق آخر أنه ليس منها ولهم حجتهم الدامغة ، التى لم نجد ممن قال بالمساواة فى بعض آى القرآن الكريم قد استطاع أن يرد لهم قولا .

أما عن استشهاد البلاغيين بقوله تعالى : " ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله"[1] فقد ضعف من جهات عدة ، إذا إن المكر عند اللغويين : إخفاء الأذى على سبيل الغدر وهو خلق ذميم تأباه الشيم العربية الأصيله ، وكلمة(سيئ) وصف كاشف ، أضيفت إلى الموصوف لإظهار الملازمة ، ولشدة النكارة على هذا النوع من الخلق ، وإن أزيلت كلمة (سيئ) فإن دلالة (مكر) على الأذى كافية ، والذى جعلنا

---

[1] فاطر /٤٣

نرجع وجه الأذى فى المكر أنه من الإنسان ، والشرع يعرف منه ذلك وقد حذر المصطفى -ﷺ- منه فقال : " لا تمكروا ولا تعينوا ماكرا ؛ فإن الله يقول : (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله) [١] .

كما أن الآية فيها أوجه بلاغية عدة تجعلها من الإيجاز لا من المساواة كما أدعى الخطيب وغيره ، منها :-

إيجاز بالحذف ، فقد حذف فيها المضاف فإنها على تقدير : ولا يحيق ضر المكر السيئ إلا بأهله .

(ال) فى (المكر)يجوز أن تكون للجنس وعليه فتشتمل على كل ماكر بالمسلمين ، وتكون الآية حينذاك فيها قصر ادعائى مبناه على عدم الاعتداد بمكر هؤلاء الناس بما أعده الله تعالى لهؤلاء الماكرين من عذاب يقع بهم فى الدارين .

ويجوز أن تكون (ال) للعهد ، ويقصد بذلك الذين جاءهم الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – فازدادوا عناداً وكفراً ، فإن الله يدفع عن رسوله ويحيق بهم السوء .

يرى الرمانى أن الآية فيها إيجاز قصر [٢] .

الآية أيضاً فيها قصر ، والقصر فيها بالنفى (لا يحيق) ، والإثبات (إلا بأهله) ، فالقصر هنا قائم مقام جملتين جملة إثبات إحاطة المكر بمن مكر ، وجملة نفى أن من لم يمكر لا يقع تحت هذه العقوبة ، فلو قال : يحيق المكر بالماكرين لصح أن يكون من المساواة ، أما مجئ (إلا بأهله) عدول إلى صيغة القصر ، ومن ثم يكون قد سلك به طريق الإيجاز .

(بأهله) : إيجاز ؛ لأنه عوض عن أن يقال بالذين تقلدوه . [٣]

---

[١] جاء بنص (لا تمكر .. الخ) ينظر الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر / ٦٥٥ – ط: دار المعرفة ، لبنان –.

[٢] النكت /٧٧ .

[٣] ينظر التحرير والتنوير ٣٣٠/٢٢/١١ : ٣٣٦ (بتصرف) .

ومما استشهد به القائلون بوقوع المساواة فى القرآن الكريم قوله تعالى : "وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره"[١].

وهذا الشاهد منهم محل نظر ؛ لأن الآية جاءت على الشرط بـ(إذا) القليل الحدوث ، مبينة أنها فئة قليلة كان عملها أقذى ، وكفرها أقذع ، والذى وضح ذلك التعبير بالاسم الموصول (الذين) ، إلا لقال : (رأيتهم) بالجمع .

والتعبير بـ(الذين) : " فيه إيماء إلى وجه الأمر بالإعراض ؛ لأنه أمر غريب إذ شأن الرسول –عليه الصلاة والسلام – أن يمارس الناس لعرض دعوة الدين فأمر الله إياه بالإعراض عن فريق منهم يحتاج إلى توجيه واستئناس – وذلك بالتعليل الذى أفاده الموصول وصلته . [٢]

(يخوضون) على الاستعارة من تشبيه الدخول فى الباطل بالخوض فى الماء ، واستعير الخوض للكلام لما فيه من تكلف الكذب والباطل ، ,وأكثر ما يرد الخوص فيما فيه ذم ، [٣] والاستعارة معلوم أنها إيجاز فى القول بالمجاز .

الخطاب فى الآية للجمع فى صيغة المفرد – سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وذلك لأهمية الأمر .

وقد أشار السكاكى عند تعرضه لمجئ المسند إليه اسم موصول أنه يأتى للإيماء : " إلى وجه بناء الخبر الذى ينبه عليه " [٤] .

---

[١] الأنعام /٦٨ .

[٢] ينظر التحرير والتنوير ٤/٧/٢٨٨ .

[٣] ينظر المفردات للراغب الأصفهانى (خوض) ص /١٧٩ – ضبط إبراهيم شمس الدين ، ط: دار الكتب العلمية ، أولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

[٤] مفتاح العلوم /١٨٢ ، وينظر درسه للإيجاز /٢٧٧ – ط : العلمية .

(فأعرض) ليست على المساواة ، وإلا لعبر بغيرها لو أراد ؛ لأن الإعراض عدم الالتفات إلى الشئ بقصد التباعد عنه : " واستعمل استعمالا شائعا في الترك والإمساك عن المخالطة والمحادثة ؛ لأنه يتضمن الإعراض غالبا ، يقال : أعرض عنه كما يقال : صد عنه ... ولذلك كثر هذا اللفظ في أشعار المتيمين رديفا للصدود ، وهذا أقرب المعاني إلى المعنى الحقيقي فهو مجاز مرسل بعلاقة اللزوم"[١].

والمجاز في الآية قريب من الحقيقة ؛ لأنه يلزم النبي –صلى الله عليه وسلم – ترك مجالسهم ، وإن هم أتوا إليه قام عنهم ، وفي ذلك زجر لهم ، وإغلاق باب الجدال معهم لعلهم يفيقون من غفلتهم . فأين المساواة إذا !

وأما عن استشهادهم بقوله تعالى : " هل جزاء الإحسان إلا الإحسان"[٢] فإني لأعجب ممن ذهب هذا المذهب في تضييقه واسعا ، وحجره على الفكر ، فإن الآية معلوم أنها من الجناس التام المتفق اللفظ ، المختلف المعنى ؛ فإن (الإحسان) الأول بمعنى الفعل الذي يقدمه العبد في الدنيا من تكاليف فرضت عليه فقام بها ، بينما (الإحسان) الثاني بمعنى الثواب ، والعطاء ، والفيوضات الربانية على أحبابه الذين رعوا حده ، وكانوا جنده ، ومن يستطيع أن يحصر هذا الفضل ويعلم قدره ، ثم أين هو من قوله جل شأنه : " للذين أحسنوا الحسنى وزيادة " [٣] وفرق بين الفعل (أحسنوا) و(الحسنى) الاسم المعرف ، وكذا قوله تعالى : " وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون " [٤] ، وقوله سبحانه : " وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين وأنتم فيها خالدون "[٥] ، وهل لما تشتهي النفس نهاية ؟ ، وقول المصطفى ﷺ –: " فيها

---

[١] التحرير والتنوير ٣/٥/١٠٨ .

[٢] الرحمن /٦٠ .

[٣] يونس /٢٦ .

[٤] الأنبياء /١٠٢ .

[٥] الزخرف /٧١ .

ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر " [١] ، يقول فخر الدين الرازى : " هذه الآية تدل على أن كل ما يفرضه الإنسان من أنواع الإحسان من الله تعالى فهو دون الإحسان الذى وعد الله تعالى به ، لأن الكريم إذا قال للفقير افعل كذا ولك كذا دينار ، وقال لغيره : افعل كذا على أن أحسن إليك يكون رجاء من لم يعين له أجرا أكثر من رجاء من عين له ، هذا إذا كان الكريم فى غاية الكرم ونهاية الغنى ، إذا ثبت هذا فالله تعالى قال جزاء من أحسن إلى أن أحسن إليه بما يغبط به ، وأوصل إليه فوق ما يشتهيه فالذى يعطى الله فوق ما يرجوه وذلك على وفق كرمه وإفضاله " [٢]

ثم إن الآية جاءت على سبيل " التذييل للجمل المبدوءة بقوله : (ولمن خاف مقام ربه جنتان) [٣]، [٤] .

وقس على الشاهد السابق استشهادهم بقوله جل شأنه : " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله " . [٥]

إذ إن جملة الشرط وقعت تذييلا لقوله (فاقرأوا ماتيسر منه) [٦] ، ولا أدرى لماذا عدها من عدها مساواة ! أيقصد وضع (تجدوه) مساواة مع (تقدموا) ، كيف ؟ والتعبير للمبالغة والتأكيد بحصول المثوبة من الله ، ثم لماذا وقف القائل بهذا الرأى عند (تجدوه عند الله) ، ولم يتبصر بقية الآية (هو خيراً وأعظم أجراً)!.

- الآية فيها إيجاز بالحذف والتقدير (حسنا وافعلوا الخير وما تقدموا) .

- وفيها إيهام فى (ما) الشرطية لتذهب النفس فيها كل مذهب .

---

[١] مسند أحمد ٣٣٤/٥- المطبعة الميمنية - ، مستدرك الحاكم ٤١٣/٢- تصوير بيروت ، والدر المنثور ١٧٧/٥ - ط : دار الفكر ، بيروت ، لبنان - .

[٢] التفسير الكبير ١١٦/٢٩/١٥ . ط دار الكتب العلمية ، أولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

[٣] الرحمن /٤٦ .

[٤] تحرير التحبير ٢٧١/٢٧/١٣ .

[٥] ، [٦] المزمل /٢٠ .

- وتقديم لإيضاح المبهم فى قوله (من خير) ، (وتجدوه) أتى بالضمير مفعـــولا أولا لتجد ، جريا على استعمال القرآن والحديث فى التعبير عن عوض الشـــيء وجزائه باسم المعوض عنه والمجازى به ، ولو لم يكن ذلك لكان وما تفعلوا مـن خير تجدوا جزاءه وثوابه . [١]

وكيف يعقل أن تحمل هذه الألفاظ على المساواة ، والكريم لا يجازى بمثل ما قدم له ، وقد رأينا عباد الكريم يترفعون عن المجازاة بالمثل ، ويتخلقـــون بمـــا أراد منهم خالقهم ، فإن ضيوف خليل الله –عليه السلام – لما قـــالوا لـــه : (ســـلاما) فحياهم بقوله :(سلام) بالرفع : مصدر مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف ، تقديـــره : أمرى سلام : أى لكم ... ورفعه المصدر أبلغ من نصبه ؛ لأن الرفـــع فيـــه تناســـى معنى الفعل فهو أدل على الدوام والثبات ، ولبذلك خالف بينـــهما للدلالـــة علـــى أن إبراهيم – عليه السلام – رد السلام بعبارة أحسن من عبـــارة الرســـل زيـــادة فـــى الإكرام.[٢]

الشواهد من السنة :-

أما عن الشواهد من السنة ، فقد استشهد البلاغيون بقوله – ﷺ – :" كفـــى بالسلامة داء " [٣]، فإن الكلام هنا ليس على قدر المعنى كما رأى بعض البـــاحثين ، وإنما الاستشهاد عند المبرد جاء فى معرض المقارنة بين قوله–ﷺ– قول شـــاعرين يدور كلامهما حول أن ما على الأرض يفنى ، وأن كر الدهر ، ومرور الليالى كـــاف فى أن يفنى كل من كتب عليه الفناء ، ومن خلال عرض المقارنـــة وجـــد أن كـــلام الرسول –ﷺ– أكثر وجازة من كلام الشاعرين إذا فالشاهد على الإيجاز وليس علـــى المساواة .

---

[١] ينظر التفسير الكبير ١٥/٣٠/١٦٦.

[٢] التحرير والتنوير ١٢/١٢/١١٦ .

[٣] كنز العمال /٦٦٩٢– ط: التراث الإسلامى .

وأما عن الاستشهاد بقوله - ﷺ - : الحلال بين والحرام بين [١]، فليس المراد الحلال ظاهر ، والحرام ظاهر ، وإن كان فتكون المساواة بين بين (بيّن) و(ظاهر) ، وإن كان ذلك فتكون الجملة قد جاءت على الخبر ، لكن النص - والله أعلم - يريد المصطفى - ﷺ - أن يحذر عباد الله من التهاون فى حدود الحلال والحرام ، وأن كليهما أصبح من الشهرة بمكان مما لا يخفى معه الأمر ، والحلال والحرام لفظان جاءا على المصدر ؛ ليعبر بهما عما أحل وما حرم ، والمعرف بـ (أل) التى نرى أنها للعهد ،أي الحلال والحرام المذكوران فى الشرع ، واللذان حفظتهما الذاكرة لديكم أرعوا حقهما يقول أحد الباحثين الذين تعرضوا لهذا الحديث : " وهذا الحديث من أجمع الأحاديث للمعانى الكثيرة ، وذلك أنه يشتمل على جل الأحكام الشرعية فإن الحلال والحرام إما أن يكون الحكم فيهما بينا لا خلاف فيه بين العلماء ، وإما أن يكون خافيا تتجاذبه وجوه التأويلات ، فكل منهم يذهب فيه مذهبا"[٢].

وعليه فقد ترجح عندنا ما رجحه غيرنا من كون الحديث إذا ، لا يخفى عليك رجوعه إلى إيجاز القصر ؛ لأن المعانى التى تكمن فى الحديث الشريف معان كثيرة غزيرة وألفاظهما قليلة " . [٣]

الشواهد من الشعر :-

وأما عن الشواهد الشعرية ، فقد سبق أن ناقشنا قول النابغة : (فإنك كالليل،،، الخ)[٤] ، وأما عن استشهادهم بقول الشاعر : [٥]

أخذنا بأطراف الحديث بيننا ... وسالت بأعناق المطى الأباطح

---

[١] سبق تخريجه ص/٢٦ .
[٢] المصطلحات البلاغية ١/٣٤٨ - ط : المجمع العلمى العراقى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
[٣] علم المعانى ٢/٢٧٧ .
[٤] ينظر ص/ من هذا البحث .
[٥] هذا البيت أحد ثلاث أبيات هى :-
ولما قضينا من منى كل حاجة *** ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهارى رحالنا *** ولا ينظر الغادى الذى هو رائح

أين هم من شيخ البلاغيين وإمامهم ، فقد عد البيت من الاستعارة ، لما تعرض له تحت فصل (تفاوت الاستعارة) ، والذى يعنينا الشاهد لا المقارنة بينه وبين غيره ، فقد قال عنه : " أراد أنها – المطى – سارت سيرا حثيثا فى غاية السرعة ، وكانت سرعة فى لين وسلامة حتى كأنها سيولا وقعت فى تلك الأباطح فجرت بها ... جعل المطى فى سرعة سيرها وسهولته كالماء يجرى فى الأبطح ".[1]

وهذا ابن جنى أيضا يرد على من ادعى أن هذه الأبيات لا كبير معنى تحتها وذلك عند تعرضه للرد على من أدعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعانى، يقول ابن جنى : " هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه ، ولا رأى ما أراد القوم منه ، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق ، وذلك أن فى قوله (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرقة ، وذوو الأهواء والمقة مالا يفيده غيرهم ، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوائج (منى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقى ، ومنها التشاكى ، ومنها التخلى ، إلى غير ذلك مما هو تال له ، ومعقود الكون به ، وكأنه صانع عن هذا الموضع الذى أومأ إليه ، وعقد غرضه عليه بقوله فى آخر البيت :

... ... ومسح بالأركان من هو ماسح

أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها ، وآرابنا التى أنضيناها ، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان ، وما هو لا حق ، وجار فى القربة من الله مجراه أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .

وأما البيت الثانى فإن فيه :

أخذنا بأطراف الحديث بيننا ... ...

---

(1) دلائل الإعجاز /٧٤ : ٧٦ ، كما أن فيها مجازا حكميا ، ينظر دلائل الإعجاز ٢٩٤ : ٢٩٦ – ط المدنى .

وفى هذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه ، وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب وتعنوا له ميعة الماضى الصليب وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم على قدر الحديث بين الأليفين ، والفكاهة بجمع كل المتواصلين ألا ترى إلى قول الهذلى :-

وإن حديثا منك - لو تعلمينه ... جنى النحل فى ألبان عوذ مطافل

وقال آخر :-

وحديثها كالغيث يسمعه ... راعى سفين تتابعت جدبا
فاصاح يرجو أن يكون حيا ... ويقول من فرح هيا ربا

وقال الآخر :-

وحدثتنى يا سعد عنها فزدتنى ... جنونا فزدنى من حديثك يا سعد

وقال المولد :

وحديثها السحر الحلال لو أنه ... لم يجن قتل المسلم المتحرز

الأبيات الثلاثة ، فإذا كان قدر الحديث - مرسلا - عندهم هذا على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله : (بأطراف الحديث) ، وذلك أن فى قوله : (أطراف الحديث) وحيا خفيا ، ورمزا حلوا ، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون ، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون ، من التعريض ، والتلويح والإيماء دون التصريح ، وذلك أصلى وأدمث ، واغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفا ، ومصارمة وجهراً ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم واشد تقدما فى نفوسهم من لفظهما ، وإن عذب موقعه ، وأنق له مستمعه .

نعم وفى قوله :-

... ... وسالت بأعناق المطى الأباطح

من الفصاحة مالا خفاء به ، والأمر فى هذا أسير ، وأعرف وأشهر فكأن العرب إنما تحلى ألفاظها ، وتدبجها ، وتشيها ، وتزخرفها عنايةً بالمعانى التى وراءها ، وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم - (إن من الشعر لحكما ، وإن من البيان لسحرا) [١] ، فإذا كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم - يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم ، التى جعلت مصايد وأشراكا للقلوب ، وسببا وسلما إلى تحصيل المطلوب ، عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعانى ، والمخدم - لا شك أشرف من الخادم . " [٢]

" هذا وقد سبق أن أشرنا إلى أن الاستعارة من طرق اختصار الكلام - والشاهد فيه استعارة - والذى جعلها كذلك أنها تبين المعنى الغامض ، وتخرج مالا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه الحاسة ، وما لم تتمكن به المعرفة إلى ما تتمكن به ، ويوجب اختصارا لا محالة ؛ لأنه لو عبر عنه على الحقيقة لاحتيج إلى شرح طويل يظهره بعد غموضه " . [٣]

ومن بديهات الدرس البلاغة : " أن المجاز إيجاز ، فكل مجاز إيجاز ولا ينعكس " . [٤]

ولعل الذى ذهب إلى المساواة فى (أخذنا بأطراف الحديث ... الخ) متأثر بما كتبه ابن قتيبة فإنه قال عنه : " هذه الألفاظ كما ترى ، أحسن شىء مخارج، ومطالع ، ومقاطع ، وإن نظرت إلى ما تحتها من المعنى وجدته : ولما قطعنا أيام منى ، واستلمنا الأركان ، وعالينا الإبل الأنضاء ، ومضى الناس لا ينتظر الغادى الرائح ، ابتدأنا فى الحديث ، وسارت المطى فى الأبطح " . [٥]

---

[١] سنن أبى داود /٥٠٠٧و ٥٠١٠ ، مسند أحمد ٢٦٩/١ و ٢٦٣/٤ .

[٢] الخصائص ٢١٨/١ : ٢٢٠- ت محمد على النجار ،ط: عالم الكتب ، بيروت لبنان ، ثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

[٣] مواد البيان / ١٦٩ .

[٤] بديع القرآن /١٨٠-ت : حفنى محمد شرف ، ط : نهضة مصر ١٩٥٧م .

[٥] الشعر والشعراء ٦٦/١ : ٦٧ - ت : أحمد محمد شاكر ، ط دار المعارف بمصر .

وأما عن قول زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن ظنها تخفى على الناس تعلم

فأين المساواة إذا من هذه الحكمة البالغة فى قول زهير هذا الذى يحمل بين طياته معنى كبيرا مفاده أن على الإنسان أن يكون حريصا على جمال مخبره فإن المظهر يخبر عنه ، وإن حسب أن هذه خصال يمكن سترها فإن ذلك أمر بعيد إذ إن الأخلاق روائح فواحة مهما حاول صاحبها كتمانها والتستر عليها أعلنت هى عن نفسها .

والبيت فيه إطناب بالاعتراض ، حيث إن جملة (وإن ظنها تخفى على الناس) ، جاءت اعتراضا بين الشرط وجوابه ، مما يستعصى معه جعل البيت من المساواة التى أطلقها عليه ابن أبى الأصبع ، لكن مراد ابن أبى الأصبع ليس كمراد المتأخرين ، إذ إن المساواة عنده معتبرة فى قسمى البلاغة الإيجاز والإطناب ، وليست قسما مستقلا بذاته .

وأما عن استشهادهم بقول الشاعر :-

الحمد لله إنى فى جوار فتى حامى الحقيقة نفاع وضرار
لا يرفع الطرف إلا عند مكرمة من الحياء ولا يغضى على عار

فمحل نظر ؛ لأن ابن رشيق حين استشهد به جعله على الضرب الأول من باب الإيجاز وهو المسمى عنده بالمساواة وهو ما لا يزيد معناه على لفظه.

ومن الجلى لذى عين أن هذا الشاهد فيه إيجاز بالحذف فى (ولا يغضى على عار) أصله : ولا يغضى الطرف ، وأما الإطناب ففى ذكر (حامى الحقيقة) ، ونقاع وضرار) ، و (من الحياء) .

أما عن الجملتين فالأمر فيهما ظاهر ، وأما عن الأخيرة ، فإنها جاءت للاحتراس من كون عدم رفع الطرف لمرض أصاب العين .

هذا غير الإشارات التى فى البيت ، والتى تتسامى بها النفس ، ويجد لها المتلقى صدى فى نفسه بما قدمت من معنى بديع ، يجده لا شك من أمعن النظر فى البيت ، حيث الاستهلال بالاقتباس بالبدء بـ(الحمد لله) ، والتنكير للتعظيم فى (فتى) الجامع لكل صفات الخير ، والتضاد فى (نفاع وضرار) ، والمجاز المرسل فى (الطرف) بإطلاق الجزء وإرادة الكل ، وأسلوب القصر فى (لا يرفع الطوف إلا عند مكرمة) ، ومعلوم أن أسلوب القصر يحمل بين طياته الإيجاز .

وغير ذلك من الألوان البلاغية التى يشتمل عليها الشاهد مما لا يتسع المجال لذكره تجعلنا نميل جانبا عن المساواة فى الشاهد ، ونرجح فيه الإطناب إلا فى الشطر الأول من البيت الثانى فإننا نرجح فيه جانب الإيجاز .

وأما عن استشهاد الهاشمى بقول الشاعر :-

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فكيفينا فى الرد عليه ما قاله ابن أبى الأصبع ، فقد أدرج هذا الشاهد تحت المساواة ، لكنه قسم البلاغة إلى قسمين : " إيجاز ، وإطناب ، والمساواة معتبرة فى القسمين معا " . [١]

صح وإن كان ابن أبى الأصبع لم يذكر إلى أى من القسمين ينتمى هذا الشاهد ، إلا أننى أرجح أنه من الإيجاز ، حيث عد من الأمثال السائرة ، والأمثال استعارة تمثيلية ، والاستعارة تعبير بإيجاز ، كما أن فيه إيجاز بالحذف إذ الأصل (ما كنت جاهلا به) . [٢]

وأما عن الاستشهاد بقول امرئ القيس : [٣]

فإن تكتموا الداء لا نخفه وإن تبعثوا الحرب لا نقعد
وإن تقتلونا نقتلكم وإن تقصدوا لدم نقصد

---

[١] التحرير والتحبير /١٩٩ .
[٢] عالم المعانى للدكتور / بسيونى قيود ٢/٢٧٧ .
[٣] ديوانه .

وأعـــددت للحـــرب وثابـــــة جـــواد للجثـــة والعـــــرود

فإن وضع قدامة والزنجانى له فى المساواة ، فإنها المساواة الدائـــرة بيـــن الإيجاز والإطناب ، ثم إن البيت يمكن جعله شاهدا على الإفراط فى الصفة لمـــا فيـــه من المبالغة فى (نقتل) : نفعل معدولة عن فاعل ، (وثابة) : فعالة معدولة فاعلـــة ، غير التعبير بـــ (إن) التى تفيد التقليل ، وفيها ما فيها من الإهانة للخصم ، مـــن حيث إنه لا يتوقع منه أن يحدث ذلك .

أيمكن بعد هذا أن نطلق على هذه الأمثلة أنها من المساواة !

والقول عندى أن المساواة لا وقوع ولا وجود لها أصلا فى القرآن الكريـــم ، ولا فى السنة النبوية المشرفة على قائلها – الصـــلاة والســـلام – ، لأن كـــلام رب العالمين فوق أن يحكم عليه ، إذ هو أعلى درجات الفصاحة والبلاغة التى لا تدانيـــها ولا تقرب منها درجة ، يليه كلام سيد المرسلين الذى أوتى جوامع الكلـــم ، فـــأعجز العرب والعجم .

وكذا لا توجد المساواة فى كلام البلغاء من البشر ، الذين آتـــاهم الله زمـــام البيان ، وفصاحة اللسان ، فسبكوا من القول ما هو الدر المكنون والذهب السيال .

وأما إن جوزنا وقوعها ففى كلام الدهماء والعامة من الناس الذين لا يؤبـــه بكلامهم ، مما يعد من سقط المتاع ؛ لما فاتهم من الضرب فـــى البلاغـــة بســـهم ، فجاءت كلماتهم على وفق القاعدة التى وضعها بعض البلاغيين لكلام الأوساط ، وأنـــه باب فى البلاغة لا يحمد ولا يذم .

وأما ما جاء من شواهد قيل : إنها للمساواة ، فإنها إما للإيجاز أو الإطناب.

الإيجـــاز

الإيجـاز :

من أوجز : " وجْزٌ : الخفيف من الكلام والأمر ... وقد وجز فى منطقـــه... وأوجز الكلام : قل ، وكلامه قلله " . (١)

والإيجاز من البلاغة بمكان ؛ لأن البلاغيين كما عدو الفصل والوصـــل هـــو البلاغة ، كذلك الإيجاز ، بل إن شئت فقل إن الأخير – الإيجاز – هو الأعم الأغلـــب عند جمهور البلاغيين ، فقد ذكر الجاحظ : أن معاوية سأل صحار بن عياش العبـــدى : ما تعدون البلاغة فيكم ؟

قال صحار : الإيجاز . (٢)

ونقل الجاحظ وأبو هلال أن جعفر بن يحيى قـــال لكتابـــه : " إن قدرتـــم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا " . (٣)

وقال الجاحظ : " وأحسن الكلام ما كان قليلة يغنيك عن كثيره " (٤)

ونقل الجاحظ عن ابن الأعرابى قال : " قال لى ابـــن الأعرابـــى : قـــال لـــى المفضل بن محمد الضبى : قلت لأعرابى منا : ما البلاغة ؟

قال : الإيجاز فى غير عجز ، والإطناب فى غير خطل . .

قال ابن الأعرابى : قلت للمفضل : ما الإيجاز عندك ؟

قال : حذف الفضول وتقريب البعيد . (٥)

---

(١) القاموس المحيط (وجز) ٢/٢٠٢– ط : الحلبى / نشر دار الجيل ، بيروت لبنان . مختار الصحاح للرازى (وجز) ٥١٨– ضبط سميرة خلف الموالى ، نشر المركز العربى للثقافة والعلوم .

(٢) البيان والتبين ١/٥٤ .

(٣) البيان والتبين ١/٦٣ ، والصناعتين /١٩٣ .

(٤) البيان والتبين ١/٤٧ – ط : الفتوح الأدبية .

(٥) البيان والتبين ١/٥٤ ، والعمدة ١/٢٤٢ .

ومن هنا كان عجب العرب بالإيجاز حتى أنه كان مذهبهم ، ولغة حياتهم ، يقول أبو عبيدة : " العرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه " [١] "واعتناء العرب بهذا النوع شديد ، بدليل وضعهم ألفاظا استغنوا بواحدها عن ألفاظ كثيرة ، بل غير متناهية ، كأدوات الاستفهام ، والشرط ونحوهما ؛ لأن قولك : أين زيد ؟ يغنى عن قولك : أفى الدار ، أم فى المسجد ، واستقراء جميع الأماكن كلها ... وقولك : من يقم أقم معه ، أغنى عن إن يقم زيد أو عمرو ، أو بكر ، أو فلان ، أو فلان أقم معه " . [٢] ويقول ابن جنى : " وأعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد[٣] ، ويقول هارون الرشيد : البلاغة التباعد عن الإطالة ، والتقرب من معنى البغية والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى " . [٤]

قال ابن الأعرابى : قيل لعبد الله بن عمر – رضى الله عنهما – لو دعوت الله لنا بدعوات ، فقال : اللهم ارحمنا ، وعافنا ، وارزقنا ، فقال رجل ، لو زدتنا يا أبا عبد الرحمن ، فقال : نعوذ بالله من الإسهاب " . [٥]

ومع شغف العرب بالإيجاز ، لكنهم مع هذا لم يهملوا شأن نقيضه فلكل من الإيجاز والإطناب مواضع تستلزمه وتطلبه ، وإلا لكان عين الخطأ ، ومنزل الحمق أن يكون الإيجاز هو المطلوب فى كل موضع ، وقد جمع الذكر الحكيم وهو أعلى درجات البلاغة ، وقمة قمم الفصاحة بينهما – على رأى الجمهور إذ يرون العلى القدير سبحانه يذكر الأمر بإيجاز فى موطن ، ثم يعود فيطنب فيه نفسه ، يقول ابن قتيبة الدينورى : " لو كان الإيجاز محمودا فى كل الأحوال لجرده الله تعالى فى القرآن الكريم ، ولم يفعل الله ذلك ، ولكنه أطال تارة للتوكيد ، وحذف تارة للإيجاز ، وكرر تارة للإفهام " .[٦]

---

(١) مجاز القرآن ١/١١١ – ت : د/ محمد فؤاد سزكين ، ط : مؤسسة الرسالة ، ثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
(٢) الإكسير /١٧٨ .
(٣) الخصائص ١/٨٣ .
(٤) سر الفصاحة /٢١٢ .
(٥) البيان والتبين ١/٥٤ .
(٦) أدب الكاتب /١٥ .

وذهب أبو هلال العسكرى – أيضاً – إلى أن : " الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما فى جميع الكلام ، وكل نوع منه ولكل واحد منهما موضع ، فالحاجة إلى الإيجاز فى موضعه ، كالحاجة إلى الإطناب فى مكانه ، فمن أزال التدبير فى ذلك عن وجهته واستعمل الإطناب فى موضع الإيجاز ، واستعمل الإيجاز فى موضع الإطناب أخطأ " [١].

الإيجاز فى سجل التاريخ :-

لما كانت البلاغة هى الإيجاز ، فإننا نجد البحث فيه قديم قدم الدرس البلاغى ، فقلما يخلو أصل من أصول التراث المعنى بدرس اللغة العربية إلا وعنى بذكر الإيجاز ، وتكاد تتحد هذه المصادر حول كون الإيجاز فى الاصطلاح لا يخرج عن التعبير باللفظ اليسير عن المعنى الكثير ، أو قصور البلاغة على الحقيقة وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل فى باب الهذر والخطل " [٢] ، أو " هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف " . [٣]

الرمانى والإيجاز :-

لكن هذه الكلمات فى الإيجاز إما أنها جاءت عرضا ، أو أنها جاءت بدراسة غير معللة ولا مبينة للداعى من وراء الإيجاز ، وما عرفنا أسبق إلى التعليل من الرمانى الذى عرف الإيجاز بأكثر من تعريف منها أنه : " البيان عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ –أو– إظهار المعنى الكثير باللفظ اليسير " [٤]، وبعد التعريف أخذ الرمانى فى الدراسة التطبيقية للإيجاز ببيان أقسامه ، ولوجاهة رأيه نرى أن ما قاله فى الإيجاز بعامة ، وفى القصر بخاصة ربما وجدناه بنصه عند كل من أبى هلال ،

---

[١] ينظر الصناعتين /١٩٣ .

[٢] مواد البيان /١٦٠ .

[٣] ينظر الصناعتين /١٩٣ وما بعدها .

[٤] النكت /٨٠ .

وابن سنان ، وابن رشيق ، وغيرهم ممن نقلوا كلامه ، أو كان كلام الرمانى هو مفتاح المغاليق أمام درسهم لهذا النوع .

وعلى الرغم من أن الرمانى مسبوق بغيره فى مبحث الإيجاز بقسميه ، إلا أن النوع الثانى وهو إيجاز القصر قد تبعه فيه كل من جاء بعده ، بل إن السبكى يذهب إلى أبعد من هذا فينسب كل الأقسام الخاصة بالإيجاز والإطناب ، والزيادة ، والتطويل ... الخ إلى الرمانى فيقول : " واعلم أن الذى ذكره المصنف من تقسيم الإيجاز إلى إيجاز قصر ، وإيجاز حذف ، وتقسيم تقليل اللفظ إلى إخلال وغيره ، وتقسيم زيادته إلى تطويل وغيره ، تبع فيه جميعه الرمانى " . [1]

والحق مع السبكى فإن ابن رشيق قد تبع الرمانى ونقل عنه تعريفه ، وامتدحه بقوله : " ونعم ما قال " [2] ، وإن كانت عبارة ابن رشيق فيها تعبير بالفحوى لا بنص الكلام الذى ذكره الرمانى " يقول ابن رشيق معرفا الإيجاز : " العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف " .

وإذا كان فريق من البلاغيين امتدح الرمانى نجد بعض البلاغيين يرى أن تعريف الرمانى للإيجاز غير واف بالغرض ، وأن هناك تعريفات أولى وأجدر بالحمد من تعريفه ، ومن هؤلاء الأفاضل الناقد البصير ابن سنان الذى قال : " ويجب أن نحد الإيجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبى الحسن الرمانى ، بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ .

وإنما كان حدنا أولى ، لأنا قد احترزنا بقولنا : إيضاح من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس فى فهمه ، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن

---

[1] عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٣/٢٠٢ .

[2] العمدة ١/٢٥٠ .

كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة " . [١]

وإن صح نقد ابن سنان إلا أننا نعتب عليه عتبا جميلا فى أنه ذكر تعريفا واحدا للرمانى وانتقده رغم إن الرمانى ذكر تعريفات عدة ، وكان على ابن سنان أن يشكر للرمانى جهده الذى وجدنا صداه لا يزال يتردد حتى إلى ما بعد عصر ابن سنان بأحد عشر قرنا من الزمان ، ولم يخل مؤلف جاء بعد مؤلف الرمانى ، إلا وله عليه فضل فى القديم أو الحديث .

فهذا العلامة الرازى يذكر تعريف الرمانى وإن لم ينسبه ، لأنه ربما اعتمد على من نقل عنه من أمثال ابن رشيق ، لأن ما ذكره ابن رشيق فى تعريفه للإيجاز نجده هو عند الرازى ، إذ حد الإيجاز بقوله : " إنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف " . [٢]

ومما نستنبطه من دراسة الرازى للإيجاز أنه أحدث شوبا من تعريف الرمانى ودرس عبد القاهر للنظم وفصل الفروق فى مزية إحدى العبارتين على الأخرى فى المعنى ، [٣] واكتفى الرازى بشاهد واحد عده من قبله ومن بعده فى إيجاز القصر .

ولا يزال يترجح لدى أن عبد القاهر الجرجانى قد انتفع بكلام الرمانى فى بلاغة الحذف ، وما صاغ من علل ، فمكن عبد القاهر أن يصوغ الفصل الذى أشرنا إليه .

ابن أبى الأصبع والإيجاز :-

ومع ازدياد موج الانتقاد ، والأخذ فى الاحتراز نجد من يأتى بعد ذلك يحاول تجنب الزلل ، فهذا ابن أبى الأصبع المصرى يتعرض للإيجاز ويعرفه بقوله : " دلالة

---

[١] سر الفصاحة /٢١١ .

[٢] نهاية الإيجاز /٢٤٦ – ت : د/ أحمد حجازى السقا ، المكتب الثقافى للنشر والتوزيع أولى ١٩٨٩ .

[٣] ينظر دلائل الإعجاز /٢٥٨ :٢٦١ – ت محمود محمد شاكر ، ط: المدنى .

الألفاظ القليلة على المعانى الكثيرة بالفاظ الحقيقة الصريحة ، لا بلفظ الإشـــارة ، ولا الإرداف ، ولا التمثيل ، ولا ضرب من ضروب الحذف ولا التغيير " [١] .

وما أظن أن ابن أبى الأصبع قد أحسن صنعا بهذه القيود التى وضعها ؛ لأنـه من المعلوم أن الإيجاز غير الإشارة ، وأن الإرداف إطناب ، وأن التمثيل اســـتعارة ، وأن الحذف أحد قسمى المجاز ، وكان الأولى به أن يسير سير أشياخه ، وإن كـــانت تعريفاتهم لم تبلغ الكمال إلا أنها كادت تقاربه .

وأغلب الظن أن ابن أبى الأصبع قد بدا له أن تعريفه يشوبه بعض النقـــص فاختار تعريف الرمانى الذى قال به ابن رشيق والرازى ؛ وانتهى ابن أبـــى الأصبـــع إلى ما انتهيا إليه من أن حد الإيجاز الأولى فيه أن يقال : " هو العبارة عن الغـــرض بأقل ما يمكن من الحروف " . [٢]

والحق أن درس ابن أبى الأصبع كم مختلط من القول جمع فيه مؤلفه بيـــن ما قاله الرمانى ، وعبد القاهر ، وابن رشيق ، والرازى ، وغيرهم ، ما كان أغنـــى القارئ عن مثل هذا ، لأن ابن أبى الأصبع فاته ما عناه من حيـــث إرادة الإيجـــاز ، فأطال فى الدرس أيما إطالة أورثت الملالة والسأم .

عبد الوهاب الزنجانى والإيجاز :-

ولا تزال آثار الرمانى وتأثيراته نراها عند من جاءوا بعـــده ومنـــهم عبـــد الوهاب الزنجانى الذى نقل ما ذكره ابن رشيق ، [٣] لكن الذى يحمد له أنه كان أكـــثر دقة من ابن رشيق ، والرازى ، والعز ، فى عرضه لأقسام الإيجاز – قصر وحذف – ، بخلاف العز بن عبد السلام ، الذى درس الإيجاز على أنه من أنواع المجاز ، ولـــم

---

[١] بديع القرآن / ١٨٥ ، وتحرير التحبير /٤٦٧ .

[٢] نفسه /١٩٢ .

[٣] معيار النظار فى علوم الأشعار ٢/٧٠ .

يعرفه ، ولم يقسمه كما فعل من سبقه ، واكتفى بذكر نماذج للحذف ، وأدلة الحذف التى زاد فيها وأفاض عن غيره -[١] كما ستعرف .

وإذا ما أراد بعض البلاغيين الخروج على التقليد ومحاولة الاجتهاد فى التعريف فإن ذلك يحمد لهم وإن لم يحالفهم كل التوفيق فى هذا الأمر ، ومنهم العلامة السكاكى الذى رد إلى متعارف الأوساط كما عرفنا من قبل عند درس المساواة ، فإنه لما تعرض للإيجاز عرفه بقوله : " أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط " . [٢]

عضد الدين الأيجى والإيجاز :-

ومع جلاء ووضوح نقد الخطيب لتعريف السكاكى ، وتأييد كثير من البلاغيين للخطيب ، إلا أننا نجد بعض البلاغيين لا يزال يصر على ترديد كلام السكاكى والقول به ، ومنهم عضد الدين الأيجى (٧٥٦هـ) ، الذى بين فى مقدمة كتابه أنه عنى بهذا الكتاب ليخرج لنا مختصرا فى (علم المعانى ، والبيان يتضمن مقاصد مفتاح العلوم " [٣] ، ورغم الجهد الذى بذله عضد الدين ، إذ ليس التلخيص بالأمر الهين الذى يستطيع أى شخص أن يملك بزمامه ، إلا أنه لم يحاول أن يعمل عقله فى النص ، وما كان إلا مجرد مُلَخِّص ، إذ لم يعقب على الرد متعارف الأوساط ، مع أنها رد إلى جهالة ، وأنه باب لا يحمد ولا يذم ، فكيف نعده من البلاغة ؟.

إن مالا يحمد ولا يذم يمكن أن نعد منه فى عصرنا النثر العلمى المقيد فى دفاتر كتب الكيمياء ، والأحياء ، والفيزياء ، والعلوم الإنسانية ، وما شاكل ذلك من العلوم التى لا يؤبه فيها بزيادة حرف أو نقصه ، أو تغيير ضبط ، فإن للأخير مثلا فروقا ذات قيمة بلاغية انظر فى كلمة (نعمة) بفتح النون وكسرها .

---

[١] الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز / ٢٠٨ - ط : دار الحديث بالقاهرة .

[٢] مفتاح العلوم /٢٧٧ .

[٣] الفوائد القيافية /١٠٩ .

هذا وإن كنت أرى أن ما هوجم به السكاكى ليس فى موضعه ، لأن السكاكى لم يقصد وضع تعريف يحدد القدر المعين لكل من الإيجاز والإطناب ، ويرجح ذلك القول ، أن قوله : (لكونهما نسبيين) يقصد الإيجاز والإطناب ، يتعذر التعريف ، وبالتالى فكل كلام يمكن أن يوصف بالإيجاز بالنسبة لغيره ، ولا حجة عنده لمن ذهب إلى أنه ليس كل نسبى تحول النسبية دون تعريفه وضرب مثلا بالأب والابن .

فأقول له : إن هذا قياس مع الفارق ، وصح قولك فإن هناك أمورا نسبيه يمكن تعريفها لكونها انحصرت داخل دائرة معينة بخلاف الإيجاز والإطناب ، فما أعده أن من الإيجاز قد لا يعده غيرى .

ابن الأثير والإيجاز : ▪

وأما ابن الأثير فقد عرف الإيجاز بأنه : " دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه " [١] ، وأرى أن تعريفه هذا غير جامع ولا مانع ، ولا يفى بالغرض ؛ لأنه لم يبين لنا من أى يكون التعبير ، فإن الناس على اختلاف طبقاتهم فى تعاملاتهم اليومية يقولون ألفاظا تدل على المعنى المراد ، وقد يكون فيها ركاكة لا تنم عن أية بلاغة ، وهذه الألفاظ تعوزها الفصاحة ، حتى درسه للأقسام تابع فيها غيره ، ولم نجد له جهدا مميزا ، فإنه ذكر أن الإيجاز ينقسم إلى قسمين : ما يحذف منه ، ومالا يحذف ، والأخير عنده ينقسم إلى قسمين : ما ساوى لفظه معناه ، وما زاد المعنى على اللفظ وهو المسمى بإيجاز القصر .

والقسم الأول : من القسم الثانى . [٢] هو ما عرف من قبل باسم المساواة [٣].

زين الدين الرازى والإيجاز :▪

أما زين الدين محمد بن أبى بكر الرازى فقد تعرض للإيجاز ولأقسامه ، أما عن حده للإيجاز فلم يزد عما قاله ابن رشيق ، وقد عرفنا من قبل انتقاد ابن سنان

---

[١] المثل السائر ٢/٧٠ .
[٢] نفسه ٢/٧٤ .
[٣] ينظر ما كتبناه ص /١٣ من هذا البحث .

وإن حمدا فإن المؤدى للكلام ما بين مفصح عن حاجته بركيك الكلام أو ببليغه وتلك مراتب متفاوته ، حتى البليغ من الكلام قسم إلى ثلاث طبقات . [١]

فهلا نظر ابن مالك إلى بلاغة القرآن الكريم التى تأتى بالمقصود من الكلام وهو أعلى درجات البلاغة فى الأمر الواحد – اليهود والنصارى – فيذكرهم مرة بكلمة واحدة : " غير المغضوب عليهم ولا الضالين " [٢] ، وأخرى بأسفار مطولة تظهر مخازيهم ، وعفن فكرهم ، وسوء نيتهم ، وخبث طويتهم ، وهو كلام أو كلمة إدراك المراد منه البليغ والعيى ، وذا ما عرفناه فى أوليات درسنا للبلاغة منها : " مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته".[٣]

وأما عن الجزء الثانى من التعريف ، فإنه صدر ، بـ (أو) وعلى أى معنى من معانى (أو) يقصد ابن مالك – الشك ، التخيير ، الإضراب ... الخ.

وهل بلاغة الكلام تعرف بحال المتكلم ؟

وهل قوله هذا يتفق مع ما ذكره من قبل فى منى البلاغة ؟

وهل من فروق شتى بين التوسيع والانبساط حتى يعطفهما ابن مالك بالواو ؟ وما علاقتهما بالإيجاز ؟

إن كان يقصد ابن مالك أنه لا حد لأقل الإيجاز ، فإنه ما يمكن أن كون إيجاز الشخص يكون إطنابا لغيره من حيث إن المقصود الإفهام ، ومن ثم فإن التعريف لم يبن عن ذلك ، ثم إنه ليست العبرة بحال المتكلم ، وليست هى مقياس البلاغة ، وإنما مقتضى الحال .

وأما عن دراسته لأقسام المجاز فقد تشابهت مع دراسة الرمانى ، وعلى ابن خلف الكتاب ، والسكاكى ، وابن الأثير ، إذ جعل الأقسام ثلاثة ، الثانى والثالث دمجهما الجمهور فى قسم واحد هو إيجاز القصر .

---

[١] النكت /٧٥ .

[٢] الفاتحة /٧ .

[٣] الإيضاح /٨٠ .

الطوفى بن سليمان والإيجاز :-

وغالب من جاء بعد هذا الرعيل مقلد لغيره ، فهذا الطوفى بن سليمان لم يخرج بتعريفه للإيجاز عما قال به الرمانى أو على بن خلف أو غيرهما ، فقد عرف الإيجاز بأنه : " التعبير عن المعنى الكامل بأقل ما يمكن من الحروف ، وقيل : دلالة اللفظ على المعنى من أقرب طرقه " [١] ، وكما فعل فى التعريف فعل فى الأقسام ، فقد نقل رأى غيره ولم نجد له جهداً يستوقفنا عنده .

الخطيب القزوينى والإيجاز :-

أما الخطيب القزوينى فإنه استهل درسه بذكر ما قاله السكاكى وانتهى إلى نقد تعريفه بأنه رد إلى جهالة ، وأن الخطيب يرى أن الإيجاز والإطناب من الأمور النسبية ، واكتفى بتعريف المساواة ، وما زاد عليها فهو إطناب وما نقص فهو إيجاز ، وعرف المساواة بقوله "أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير ، أو تتميم ، أو اعتراض " [٢] ، وترك استنباط تعريف الإيجاز لفطنة القارئ وما أدركه من معنى المساواة والتى هى واسطة بين الإيجاز والإطناب .

كما قسم الإيجاز إلى قسمين – قصر [٣] ، حذف [٤] – وأرى أنه أوفق التقسيمات وأولاها لما فيها من بعد عن كثرة التقسيمات التى لا طائل من خلفها .

سعد الدين التفتازانى والإيجاز :-

وأما أصحاب الشروح فأول ما يطالعنا الشيخ سعد الدين الذى عاش فى عباءة السكاكى والخطيب ، فساعة يؤيد هذا ، وأخرى يؤيد ذاك ، إذ نجده هنا فى

---

[١] الإكسير /١٧٨ .
[٢] الإيضاح /٢٨١ .
[٣] نفسه /٢٨٧ .
[٤] نفسه / ٢٩٠ .

مبحث الإيجاز فى المختصر يشدد النكير على الخطيب ومن تابعه فى انتقادهم للسكاكى فى كونه رد إلى متعارف الأوساط ، وهو رد إلى جهالة ، أو أن الإيجاز يرجع إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر – " إنى وهن العظم منى " [١] – فى أنه لا يعرف لكل مقام " أى مقدار يقتضى من البسط يقاس عليه ويرجع إليه .

أجاب سعد الدين على هذه الشبهة بقوله :

إن الألفاظ قوالب المعانى ، والأوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا .

وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط".[٢]

ولم تخرج عبارته فى المطول عن هذا المعنى غير بعض زيادة لا بأس من إيرادها لمزيد من الشرح يقول سعد الدين : " إن الألفاظ قوالب المعانى والقدرة على تأدية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر ، والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات ، إنما هو من دأب البلغاء ، وأما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية تدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة ، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم ، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا .

وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو بالنسبة إلى البلغاء فقط ، وهو يعرفون أن أى مقام يقتضى البسط ، وأن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط على ما مر نبذ من ذلك فى الأبواب السابقة فلا رد إلى الجهالة " . [٣]

---

[١] مريم /٤ .
[٢] المختصر (ضمن الشروح) ١٦٨/٣ : ١٦٩ .
[٣] المطول /٢٨٤ .

ولم يخرج فى المطول عما رآه فى المختصر ، إذ لا بأس عنده بالرد إلى المتعارف الأوساط " الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ، ولاعى وفهاهة " [١] ، وأن كلامهم لا يحمد ولا يذم ؛ " لأن غرضهم تأدية أصل المعانى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ، ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق " . [٢]

وبناء عليه لم يخرج تعريفه للإيجاز عن : " أداء المقصود بأقل من عبارة متعارف الأوساط . " [٣]

وتكلم الشيخ السكاكى عن الاختصار ، وفرق بينه وبين الإيجاز من حيث أن الأخير يرد إلى متعارف الأوساط – بينما الأول لكونه نسبيا هو الآخر فإنه يرد إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر – هذا ظاهر كلام السكاكى – لكن سعد الدين يرى أن هذا " وهم ؛ لأن السكاكى قد صرح بإطلاق الاختصار على كونه أقل من المتعارف أيضا ، نعم لو قيل : الإيجاز أخص باصطلاحه ؛ لأنه لم يطلقه على ما هو أقل بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب".[٤]

كلام سعد الدين وإن أعجب بعض الباحثين إلا أننا نحاوره .

إن كان كلام الأوساط الذين لا يوصفون بالبلاغة أو الفهاهة وإن علم لدى البلغاء أيكون مبرارا لرد الكلام إليهم ؟

إن المقياس فى إيجاز الكلام يرجع إلى المقام الوارد فيها دون النظر إلى ما هو أقل ما يمكن من تعبير ، فإن القرآن الكريم كله إيجاز بالنسبة لغيره ، ومع هذا عند التعرض لآياته نسم بعضها دون بعض بالإيجاز ، وكذلك كلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم – فقد ذكر الجاحظ قوله –صلى الله عليه وسلم – " نحن معاشر

---

[١] المطول / ٢٨٢ .

[٢] المطول /٢٨٢ .

[٣] نفسه .

[٤] نفسه /٢٨٣ .

الأنبياء بكاء " [١] – أى كلامنا مختصر على قدر الحاجة ، ومع هذا نجد فى كلام النبى –ﷺ– الوجيز من اللفظ ، والخطب الطوال .

وأما عن كون البلغاء يعرفون الحد الأدنى للتعبير فهذا أمر يتوقف على الوقوف على جميع اللهجات ، فإننا فى بلادنا كنا نرى أن (وهو كذلك) غاية الاختصار لكلام طويل أقره السامع ، حتى ذهبنا إلى إحدى البلاد فوجدنا عندهم (كه) التى تعنى (وهو كذلك) وهى أقل عددا ، ولو قالها قائل عندنا لاعتبرنا كلامه مدخولا بعيب من عيوب الفصاحة ، بينما لو رددنا (كه) إلى فصيح العربية لوجدناها تعطى معنى غير المتعارف عليه .

ومن ثم فإننا نرى أن كلام سعد الدين محل نظر ، وأن تعريف الإيجاز بحاجة إلى معاودة النظر فيه للوصول به إلى تعريف جامع مانع .

المغربى والإيجاز :-

وأما الشيخ المغربى فإنه تناول كلام العالمين الفاضلين السكاكى والخطيب بالدرس والتحليل ، ملتمسا المعاذير للسكاكى ، مبينا ضعف اعتراض الخطيب عليه ، كما علم عند الباحثين ضعف كلام السكاكى من حيث إن السكاكى لم يقصد وضع تعريف يعين القدر لكل من الإيجاز والإطناب بحيث لا يزيد ولا ينقص ، [٢] معللا بأنهما نسبيان بينهما علاقة وطيدة بحيث إذا ذكر أحدهما علم الآخر كالأبوة والبنوة ، فلا يوجد حد أدنى للإيجاز بأن الكلمة تكون موجزة بالنسبة لغيرها المطنبة ، بينما هى فى ذاتها مطنبة بالنسبة لغيرها الموجزة ، وهذه النسبة هى التى حالت دون تحقيق الحد ، ولكن هذا لا يمنع من شىء يضبطهما ، وهذا الشىء هو البناء على أو عرفى – متعارف الأوساط .

---

[١] ينظر البيان والتبين ولم أقف على تخريجه من كتب الحديث حتى مثول هذه النسخة للطباعة .

[٢] مواهب الفتاح ٣/١٦٠ .

وهذا الأمر العرفى لم يعتمد به ، لأنه لم يراع فيه مقتضيات الأحوال ، وانتهى الشيخ المغربى إلى أن " السكاكى لا يمنع تعريف الأمر النسبى مطلقا ، وإنما يمنعه على وجه مخصوص " . [١]

إذ إن الأمر النسبى وإن كان يمكن تحقيق معناه : " إذ كثيرا ما تحقق المعانى النسبية فى التعاريف ، وذلك أن تعرف تعريفات تليق بها " . [٢] إلا أنه التمس العذر للسكاكى بأن مراده بعدم إمكان التحقيق هو " تعيين المقدار " .[٣]

وتابع بالكلام عن الاختصار ، وأنه فى نظر السكاكى يرد إلى متعارف الأوساط ، وبناء عليه خلص المغربى إلى تعريف للإيجاز وهذا بدوره أسلمه إلى تعريف للكلام الموجز الذى يعد من الإيجاز المعتبر عند البلاغيين لا الإيجاز عند متعارف الأوساط وبيانهما كما يلى :-

" **الإيجاز** : أن يؤتى بالكلام بمبنى هو أقل من المتعارف فى ذلك المعنى ".[٤]

والكلام الموجز هو : " كلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ".[٥]

ولا أدرى لماذا تأبط المغربى الدفاع عن اتهام السكاكى بأنه رد إلى جهالة فقال : " إنا لا نسلم أن المتعارف غير معروف بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم، وذلك لأن الألفاظ قوالب المعانى فهى على قدرها فمن عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ ، وأى معنى يفرغ فى ذلك ، للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع ولو

---

[١] مواهب الفتاح (ضمن الشروح) ١٦٣/٣ .

[٢] نفسه ١٦٦/٣ .

[٣] نفسه ١٦٤/٣ .

[٤] مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) ١٦٤/٣.

[٥] نفسه ١٦٧/٣ .

كان عاميا ، فإن إدراك هذا القدر شأن كل أحد يطيق المحاورات ، لأنه لا دقة فيه ، بل إنما يحتاج فيه إلى معرفة الوضع فقط.

نعم التصرف فى اللطائف والدقائق الزائدة على أصل الوضع شأن البلغاء والمحققين ، ولا يتوقف المتعارف واستعماله على ذلك ، فالمتعارف معروف للفريقين عند كل حادثة فيقاس به ويصح التعريف به " . [١]

ويقول أيضا فى هذا المضمار :

" إنا لا نسلم أيضا عدم معرفة البلغاء لمقدار ما يقتضيه كل مقام عند عروض النظر فيه فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف معروفا بحسب البلغاء لكن يقال التعريف حينئذ مستغنى عنه لمعرفة البلغاء للإيجاز إلا أن يقال عرفوا معناه لا اسمه وفيه تعسف ، وعلى هذا فلا رد إلى الجهالة فيهما للعلم بالأول مطلقا ، وفى الثانى عند البلغاء " .[٢]

على الرغم من أن السكاكى أصاب فى أنه لم يعتبر المساواة حدا وسطا ، وإنما وقف على الإيجاز والإطناب ، إلا أن الكلام الذى قاله المغربى لاتجد له محلا ، لأنه لا علاقة لكون الألفاظ قوالب للمعانى فهى على قدرها ، وسهولة إدراك ذلك ، وبين الرد إلى متعارف الأوساط واتفاق كل الشراح على أن متعارف الأوساط هو مالا يحمد ولا يذم .

وأما عن قوله أن البلغاء يدركون الحد الأدنى للمجاز فهذا محل نظر ؛ لأن من راجع كتب البلاغة قديمها وحديثها يجد كثير اختلاف فى وجهات النظر إلى الأمثلة التى يوردونها ، فبعضهم يرى أن المثال إيجاز ، بينما يرى الآخر إطنابا ، وقد تناولنا ذلك بالإيضاح عند تعرضنا للمساواة ، ومن ثم فلا داعى لتمحل علل لا نرى لها محلا .

---

[١] مواهب الفتاح ١٦٧/٣ .

[٢] نفسه ١٦٧/٣ : ١٦٨ .

السبكى والإيجاز :-

وأما العلامة السبكى ، فقد تعرض لكون هذه الأساليب من إخراج الكلام على مقتضى الحال ، وتعرض لمعنى الإيجاز فى اللغة فقال : " أما فى اللغة فالإيجاز : التقصير ، تقول : أوجزت الكلام : أى قصرته ، وكلام موجز " . (١)

ثم ذكر تعريف الخطيب : " الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف – لكنه لم يسلم للخطيب بها ، وإنما له فيها رأى فقال : وفى هذه العبارة نظر ؛ لأن المتعارف هو الكلام فكأنه قال عبارة الكلام ، ولا يصح أن يكون من قولهم مسجد الجامع ؛ لأن المتعارف يذكر لا يصح أن يوصف به العبارة المؤنثة " . (٢)

وفى تعرضه للمعنى الاصطلاحى تعرض للاختصار ، وأن مرده أحيانا إلى كلام الأوساط ، وأحيانا يكون المقام خليقا بأبسط مما ذكر – هذا عند السكاكى – ، وأنهما فى نظر الخطيب رد إلى جهالة ، وأنه حذف الخبر من الثانى لدلالة الأول عليه ، ودخل السبكى فى افتراضات وجدال من حيث إن النسبى يتعذر حده أولا ، وشرط معرفة الإيجاز والإطناب كلام لا شىء فيه فيهما. (٣)

ثمت اعتراض آخر ذكره : المرتبة الوسطى بين الإيجاز والإطناب ، وهل هى محمودة أو لا ، فإن حمدت فتلك بلاغة ، وإن ذمت فلا ، وألحقت بأصوات البهائم .

وانتهى بعد هذه المقدمات إلي ما يلى :

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد ، وإن كان الإيجاز هو تقليل اللفظ مطلقا ولا فرق عند السكاكى بين الإيجاز والاختصار كما صر ح به الخطيبى.(٤)

---

(١) عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٣/١٦٠ .

(٢) نفسه ٣/١٦٣ .

(٣) نفسه ٣/١٦٧ .

(٤) نفسه ٣/١٦٩ .

أن كلمة (لفائدة) ، والتى جاءت بعد كلمة زيادة فى تعريف الإطناب ليست قصرا على الإطناب فقط ، وإنما هى للمصطلحات الثلاثة يقول :-

" والذى يظهر لى من كلامه وهو الصواب أن قوله (لفائدة) يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى ، وإن كانت عبارته تقتضى أن لفائدة يتعلق بزائد فليس كذلك بل يقال ... والإيجاز تأديته بلفظ ناقص واف لفائدة " . [١]

وإذا كان كذلك فإن السبكى يكون قد ارتضى أن يكون تعريف الإيجاز كما يلى :-

تأدية أصل المعنى بلفظ ناقص واف لفائدة ، لكننا إن وافقناه على (واف لفائدة) فإننا نرى أن (ناقص) لم تأت فى محلها ؛ لأن النقص عيب ، ولو قال بحروف أقل لكان أولى ، إذ إن الاختصار فى الألفاظ ، أو الحذف لا يعد نقصا .

الدسوقى والإيجاز :-

وأما الشيخ الدسوقى الذى وضع حاشية على شرح السعد ، وهو فيها متأثر كثيراً بكلام سعد الدين فى الإيجاز ، إذ نجده رغم ذكره تعريف الإيجاز بأنه : " أداء المقصود بأقل مما يليق بالمقام " [٢]، إلا أنه يرى أن إطلاق مثل هذا التعريف يقتضى أن الإيجاز مقبول مطلقا وليس كذلك ، إذ كيف يقبل عند عدم الفائدة ، وهذا دعاه إلى ترجيح رأى السبكى فى تقييده تعريف الإيجاز والإطناب والمساواة لفائدة ، وأعاد تعريف السبكى – والإيجاز تأديته بلفظ ناقص لفائدة – [٣] مما يجعلنا نوجه إليه ما وجهناه من نقد للعلامة السبكى .

ومن عجب أن شراح التلخيص ينتقدون صاحبه ، ويتحيزون إلى جانب السكاكى ومعاصر القزوينى – محمد بن على الجرجانى – ، الذى انتقد القزوينى ،

---

[١] عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٣/١٧٠ .

[٢] حاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص) ٣/١٦٧ .

[٣] نفسه ٣/١٧١ .

وتتبع المسائل البلاغية التى تكلم عنها فى كتاب كامل (الإشارات والتنبيهات) أغلبه فى نقد القزوينى والتصحيح عليه ، نجده فى درس الإيجاز يشيد ويعلى من شأن تعريف القزوينى ولم نجد له من شىء فيه بعد قوله (وقد أحسن المعاصر) إلا إضافة قيد وهو أن لابد وأن تكون العبارة وافية بأداء المعنى المراد وهى أقل منه – وعلل ذلك بقوله : لأنها لو كانت غير وافية ، كان إخلالا لا إيجازاً " [١] وهو قيد أفاده من الرمانى .

ابن القيم أو ابن النقيب والإيجاز :-

وأما فى الفوائد المشوق المنسوب لابن القيم ، فقد تعرض صاحبه للإيجاز على أنه أحد أقسام المجاز ، وقد تأثر فى درسه له بما ذكره ابن الأثير من قبل ، إذ نجده يقسمه إلى قسمين : " وجيز بلفظه ، ووجيز بحذف " [٢] ، أما الأخير فهو المعروف عند الجمهور بإيجاز الحذف ، وأما الأول فهو المعروف بإيجاز القصر ، وينقسم إلى قسمين عند مؤلف الفوائد المشوق :" أن يكون مساويا لمعناه وهو المقدر ، أو أقل منه وهو المقصور " . [٣]

الهاشمى والإيجاز :-

وإذا ما بلغ بنا التطواف إلى العصر الحديث ، واستهللناه بالسيد أحمد الهاشمى وجدناه يتعرض لما يجول بخواطر الإنسان ، وأن التعبير عنه لا يخرج عن طرق ثلاثة ، وابتدأ بالحديث عن الإيجاز ، واجتهد فى وضع تعريف له ربما يستدرك به ما فات غيره من عدم منع الحد لغيره ، وعن إحاطة التعريف لكل جوانب المعرف، فقال : " جمع المعانى المتكاثرة تحت اللفظ القليل الوافى بالغرض مع الإبانة والإفصاح " . [٤]

---

[١] الإشارات والتنبيهات /١٤٢: ١٤٣ .

[٢] الفوائد المشوق /٦٨ .

[٣] نفسه .

[٤] جواهر البلاغة /١٧٦ .

تتنافى مع الدرس نفسه ، أما أنه لو قال : والفصاحة ، لكان أقوم حيث مراعاة مقتضى الحال مع كون الكلمة والكلام فى خلو تام من العيوب المخلة بفصاحتهما .

حامد عونى والإيجاز :-

ولا أشك أن الأستاذ حامد عونى قد تنبه إلى أن الإبانة والإفصاح حشو غير مفسد للتعريف فأسقطه لما تعرض للإيجاز فقال عنه : " اندراج المعانى المتكاثرة ، تحت اللفظ القليل الوافى " . [1]

كما أنه تنبه فى التعريف أيضا لأمر ألا وهو أنه لما جعل (متعارف الأوساط) هو المقياس لمعرفة الإيجاز والإطناب قال فى تعريف الإيجاز (اندراج المعانى) وكأنها ليست مقصودة بفعل بليغ ، وإنما أتت عفو الخاطر ممن لا يدرى فى البلاغة شيئا بخلاف ما قاله السيد أحمد الهاشمى (جمع المعانى) ، ولا يكون ذلك إلا ببليغ متمرس صحب البلاغة وصاحبته فمكنته من استخراج جيد القول من رديئه .

وبذا نستطيع أن نقول إن الأستاذ حامد عونى لم يكن بين قوليه فى تعريف الإيجاز تناقض ؛ لأنه لما صدر كلامه بتعريف الإيجاز التقليدى : " أن يؤدى المعنى بعبارة أقل ما يستحق بحسب متعارف الأوساط " [2]، وافقه أن يقول فيما اجتهد فيه (اندراج المعانى) .

ولمزيد من الفائدة وتمامها نواصل السير معك أُخَيَّ المتلقى حول كتابات من عاصرناهم ، أو تتلمذنا على أيديهم ، فنهلنا من فيض ما أنعم الله به عليهم ، لنجمع لك إكسير فكر فى هذا السفر ؛ ليكون زادا يبلغك إلى أمهات الكتب .

الدكتور عبد الرازق أبو زيد والإيجاز :-

ويطالعنا الدكتور عبد الرازق أبو زيد بدرسه لهذا المبحث ، ويصدره بأنه من أهم مباحث البلاغة العربية ، لأن البلاغة فى مفهوم عرب البادية هى الإيجاز مع

---

[1] المناهج الواضح ١٤٩/٢ : ١٥٠ .
[2] المنهاج الواضح ١٤٩/٢ .

القدرة على الإطناب ، [١] ثم تناول الإيجاز فى اللغة وأنه التقصير ، ويعدد مصطلحاته عند البلاغيين القدامى ، وينتهى إلى أن هذه التعريفات جميعها وإن اختلفت من حيث اللفظ إلا أنها متفقة من حيث المعنى .

لكن الأستاذ الفاضل صدر العبارة السابقة قبل ذكر التعريفات ، وكان الأولى أن يذكر التعريفات أولا ثم يعقب بها ؛ حتى يتبصر القارئ معناها ويتفق معه فيما ذهب إليه .

وقد اجتهد الدكتور عبد الرازق فى استنباط تعريف من هذه التعريفات لعله يراه أن الأصلح والأوفق بهذا المعنى فقال : " هو التعبير عن المقصود بلفظ أقل من المتعارف واف بالمراد " [٢] ، ولا يزال هو الآخر – أكرمه الله – مقيد بقيد السكاكى وأصحاب مدرسته ، ولا أظنه – حياه الله – يجهل ما وجه من نقد إلى كلمة (متعارف) ، وأما زيادته (واف بالمراد) ، فلم يعلل لنا لماذا أتى بها ، وقد علم أن المتعارف لا يحمد ولا يذم ، والتقييد بأنه (واف بالمراد) يجعله يحمد ، فتلك بلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ولا يكون من متعارف الأوساط .

وبذا لم يصل بنا الدكتور عبد الرازق إلى تعريف نراه المرتضى عند البلاغيين بحيث لا تشوبه شائبة غيره من التعريفات التى وجهت إليها الانتقادات .

ولعل الدكتور عبد الرازق فى أخذه بهذا التعريف والقول به متأثر بأحد مصادره ، إذ إننا نجد كلامه بنصه وفصه عند سابقه الدكتور درويش الجندى – مع تصرف يسير – يقول الدكتور درويش عند تناوله لهذه المسألة : " الإيجاز لغة التقصير ، يقال : أوجز فى كلامه إذا قصره ، وفى اصطلاح علماء البلاغة : أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد مع الوفاء به " . [٣]

---

[١] علم المعانى /١٥٩ – نشر مكتبة الشباب بمصر . ط ثانية ١٩٩٦م .

[٢] علم المعانى /١٦١ .

[٣] علم المعانى /١٦٠ – ط: دار نهضة مصر / بدون تاريخ .

الدكتور درويش والإيجاز :-

ولكم كان الدكتور درويش أمينا مع نفسه حين أسند التعريف إلى البلاغيين على الرغم من أنه مأخوذ من فحوى كلامهم ، ثم تناول بعد الإيجاز ، وبين قيمته عند العرب ، وأنه لغة كلامهم ، وعرج إلى أن سر البلاغة فى الإيجاز يرجع إلى الاختصار والتركيز ، وأن الاختصار يسرع إلى نطقه الفكرة بأقل ما يمكن من الكلام، وأن الإيجاز طبيعة الشعوب السامية ، وأول فرق بين لغتهم ولغة غيرهم ، وأن الإيجاز له علاقة بالبيئة الصحراوية ، وأمية الأمة التى تستلزم العبارة القصيرة حتى يسهل عليها حملها ، يزيد على ذلك حرص نبى الإسلام – صلى الله عليه وسلم – على الأداء أو التعبير عن المراد بأوجز عبارة ، وأن الأدب العربى –شعره ونثره – يجمله الإيجاز إلا أن الشعر به أولى ، لكون إمكان أن يمثل كل بيت فى القصيدة وحدة مستقلة تثير ظلالا وأخيلة بما يحمله من معانى شتى تحت لفظ وجيز . [١]

الدكتور المحمدى الحناوى والإيجاز :-

أما أستاذ الدكتور المحمدى الحناوى – يرحمه الله – فإنه تعرض لمعنى الإيجاز فى البلاغة العربية ، ولم يخرج عما ارتضاه الأقدمون من تعريف ، غير شروط أضافها إليه ليعمل به نبه إليها من سبقوه ، يقول – يرحمه الله – عن الإيجاز : " تأدية المعنى المراد بلفظ أقل منه " . [٢]

وشرح أستاذنا التعريف بتعريف غيره فقال : " أى بأن توضع المعانى الكثيرة فى ألفاظ أقل منها " [٣] وما هذا الشرح إلا تصرف يسير فيما قاله الأستاذ حامد عونى ، ثم عقب أستاذنا بالشروط التى يجب تطبيقها حتى يعد هذا الكلام من الإيجاز فقال : " بشرط أن تكون الألفاظ وافية بالغرض ، مع الإبانة والإفصاح " . [٤]

---

(١) ينظر علم المعانى لدرويش الجندى /١٦٣ : ١٧٥ .
(٢) البلاغة العربية تاريخاً وقاعدة وتطبيقا ١١١/٢ – ط: مكتبة الحناوى بالجيزة ، أولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
(٣) نفسه .
(٤) البلاغة العربية ١١١/٢ .

وقد سبق أن ناقشنا هذا الكلام – فلينظر – لكننا ننبه المتلقى إلى أمر مهم ألا وهو : أن أستاذنا – يرحمه الله – قال : (المعنى المراد بلفظ أقل) هل يتم ذلك بكلام البلغاء ، أو أنه على حسب أوساط الناس كما ذهب إليه السكاكى وبعض من تبعه .

إن المقياس الذى ارتضاه أستاذنا للمساواة أو الإيجاز ، أو الإطناب هو عرف أوساط الناس ، وقد صرح بذلك عند بدء الكلام عن هذه المصطلحات فقال : "أى إن اللفظ يساوى المعنى فى عرف أوساط الناس " [١] ، وعليه فإن دراسته لهذه المسألة دراسة تقليدية ، لم تتجاوز ما صرح به من سبقه وبخاصة السيد أحمد الهاشمى ، والأستاذ حامد عونى .

الدكتور بسيونى فيود والإيجاز :-

وكذا فعل الدكتور بسيونى عبد الفتاح فيود فقد تأثر بالهاشمى وحامد عونى ولم يعلق ، ولم ينسب القول لقائله ، واكتفى بأن يقول : " وقد عرفوا الإيجاز بأنه : اندراج المعانى المتكاثرة تحت اللفظ القليل ... أو عرض المعانى الكثيرة فى ألفاظ قليلة مع الإبانة والإفصاح – وعلل ذلك بأنه – ليسهل تعلقها بالذهن وتذكرها عند الحاجة إليها فى المناسبات المختلفة " . [٢]

الدكتور عبد الفتاح لاشين والإيجاز :-

وأما الأستاذ الدكتور عبد الفتاح لاشين فإنه تعرض للإيجاز ، والإطناب ، والمساواة ، وبعد مقدمة ضافية بين فيها قيمة الإيجاز ، وتمذهب العرب به ، وأن الإيجاز فن ضارب فى التاريخ بجذور بعيدة يتعذر معها معرفة بدايته ، وكنت أتوقع من أستاذنا الكريم أن أجد جديدا عنده فى المعنى الاصطلاحى للإيجاز ، إلا أننى وجدته يعيد ما قاله السيد أحمد الهاشمى دون تعليل فقال : " وفى الاصطلاح اندراج المعانى المتكاثرة تحت اللفظ القليل " [٣] ، ثم أخذ فى ذكر أقسامه وأمثلة كل .

---

[١] علم المعانى ١١٠/٢ .

[٢] ينظر علم المعانى ٢٣٤/٢ – ط : مكتبة وهبة ١٩٨٧م .

[٣] المعانى فى ضوء أساليب القرآن /٢٥١ – ط : دار الفكر .

الدكتور عبد القادر حسين والإيجاز :-

وأما أستاذنا الأستاذ الدكتور / عبد القادر حسين محمد – أطال الله عمره ونفع به – فقد قدم لنا درسا قل إن وجدنا مناظرا له من حيث طرافة البحث وجدية الموضوع ، ومناقشته من كافة جوانبه ، استهله ببيان أن الإيجاز من أبواب البلاغة ، وأن التعبير لا يطلق عليه صفة الإيجاز إلا إذا كان له طريقان : أحدهما ، أقل ألفاظاً من الآخر " . [١]

بيد إن قلم أستاذنا جمح لا لسوء حفظ منه ، ولكن لكثرة المسائل التى تدافعت عليه تدافع حبيبات الماء عند خروجها من فوهة الزجاجة ، فلم يذكر الطريق الثانى – ولا أظن – أن أستاذنا أنسى ذلك ، ولعل ذلك سقط فى الطبع من الناسخ ، ولعل ذلك من الطبعة التى بين يدى .

ثم انتقل أستاذنا – بارك الله عليه – إلى مسألة أخرى ذات أهمية بالغة ألا وهى مقياس الحسن فى الإيجاز ، فقد انتقد كلام الرمانى فى كونه اعتبر الحسن فيما إذا قلت الحروف ، ونقصت الألفاظ بقوله : " إذا كانت البلاغة مرتبطة بالقلة أو الكثرة فى الألفاظ بأن الإشارة أكثر بلاغة من اللفظ ؛ لأنها تخلو من الألفاظ والحروف كلية ، وقد كان ينبغى ألا يكون عدد الحروف هو مقياس البلاغة ، بل ينبغى أن يكون مقياس الحسن والبلاغة فيما يحمله اللفظ من معنى ، وما يلقيه من ظلال ، وما يثيره من صورة وأفكار ، فكلما كانت الألفاظ أكثر إيحاء بالمعانى المقصودة ، والصور والأفكار المطلوبة كانت أدخل فى البلاغة ، وأقرب إلى الفصاحة ، وبهذا وحده يمكن إدراك الإيجاز بصورته الحقيقية " . [٢]

ولا نختلف مع أستاذنا وإن كنا نستأذنه فى أننا نرى كلام فضيلته فى غير الإيجاز ؛ لأنه كلما كان اللفظ موحيا بمعان عدة كلما كان وقعه أجمل وأحسن ، لكن الإيجاز لما كانت المعانى فيه متحدة وتساوت الدلالات ، ولم تعد ميزة هنا فى

---

[١] فن البلاغة /١٧٨– طبعة بتاريخ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

[٢] فن البلاغة /١٧٨ .

إيحاءات جديدة ، ومعان أخر يستبطنها اللفظ فإنه يحسن حين ذلك اللفظة الأقل عددا؛ لوفائها بالغرض ، ولكونها خرجت عن دائرة الغموض ، ولو كان غيرها يقوم مقامها، ويعطى معان أكثر مما أعطت لكان كذلك ، ولما ذهب العلماء إلى القول فى قوله تعالى : " ولكم فى القصاص حياة " [١]كل مذهب فى حسن الإيجاز وحسن السبك والرصف ، وعدوه أجمل وأفضل مما عدته العرب من مفاخرها فى الإيجاز ودلالته على المعنى ، وهو ما رآه أستاذنا فيما بعد حين قال : " إن الإيجاز يرقى فى الفضل والمزية على الإكثار إذا أمكن التعبير بكليهما فى المعنى الواحد " [٢]

ثم تعرض أستاذنا لأقسام الإيجاز ، ورأى أن الفضل فى السبق إلى هذا التقسيم يرجع إلى الرمانى ، وأن العلماء له تبع فى ذهابهم إلى أن الإيجاز ينقسم إلى قسمين : قصر وحذف ، وذهب إلى ما ذهب إليه الرمانى ، من أن إيجاز القصر أغمض من إيجاز الحذف ، وإن اكتنف إيجاز الحذف شىء من الغموض.

كما بين أستاذنا أن إيجاز الحذف سبق النحاة إلى معرفته وأن لهم فى اكتشافه فضلا ، بيد أن الرمانى تميز بحثه عنهم بالوقوف على العلة ، إذ أن النحاة اكتفوا بقولهم ، إن الحذف هذا للإيجاز .

وانتهى أستاذنا بعد هذا الدرس الناجح فى الإيجاز إلى أن معناه فى الاصطلاح هو : " أن يشتمل الكلام على المعانى الكثيرة التى يعبر عنها بألفاظ قليلة فتختصر الألفاظ ليأتى الكلام موجزاً " . [٣]

وبعد أن عرضنا لك ما قاله السابقون لنا ، وتبين لك وجهة نظرنا فى هذه التعريفات التى قالوها ، لعلك تسأل وبماذا تعرف الإيجاز ؟

إن الإيجاز لكونه ينقسم إلى قسمين : قصر وحذف – باتفاق الجمهور– **فإنهما يتفقان فى** : (أ) التعبير عن معنى . (ب) اللفظ القليل . (جـ) الإيجاز .

---

[١] البقرة /١٧٩ .

[٢] فن البلاغة /١٨٢ .

[٣] نفسه /١٩٢ .

ويختلفان فى : (أ) القصر : تعبير عن معنى دون تغيير فى العبارة بحذف أحد مكوناتها ، بينما الآخر على العكس .

وعليه فإنه يكون من العسير إدراجها تحت تعريف واحد ؛ لاختلاف أوصاف كل ، وليس من أمر سوى أن يوضع لكل قسم تعريفه الخاص به على غرار بلاغة المتكلم وبلاغة الكلام ، أو أن يذكر تعريف يشملهما باستخدام أو العاطفة بحيث يشير كل جزء فى التعريف إلى قسم بذاته كما فى (زرع زيد – ومات عمرو) فإنه لاختلاف وقوع الفعل من الفاعل حقيقة أو مجازا وضع النحاة التعريف ليشملهما معا فقالوا عنه : " ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه " . [1]

ولتمام الفائدة أرى فصل تعريف إيجاز القصر عن إيجاز الحذف ، بحيث يكون لكل قسم تعريفه الجامع لكل أفراد أجزائه ،ـ ولنبدأ بإيجاز القصر ، وطالما صدر التعريف بكلمة إيجاز فإن التعريف يأتى على وفق الترتيب فى اللفظ فيذكر ما يشير إلى الإيجاز ثم ما يشير إلى القصر ، ومثل ذلك فى إيجاز الحذف .

تعريف الإيجاز

أولاً : إيجاز القصر :

هو المعانى الكثيرة المقصودة المعبر عنها باللفظ الذى لا يوجد أقصر منه ليؤدى نفس المعنى .

أو : كلام يعطى أكبر معنى بلفظ لا يوجد أقصر منه .,

أو : التعبير بجوامع الكلم . وجوامع الكلم تعنى اللفظ الوجيز الذى يعطى معانى كثيرة .

---

[1] شذور الذهب لابن هشام / ٢٠٣ – ومذيل بمنتهى الأرب للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط : بدون تاريخ .

ولعل سائلا يسأل : لم قيدت التعريف الأول بـ(المقصـــودة) و (لا يوجـد أقصر منه) ؟

أما عن (المقصودة) ، ليخرج بها كلام أوساط الناس الذى يصل إلـى حـد إلى إيجاز القصر ، فإنه لا ينظر إليه لكونه باب فى البلاغة لا يحمد ولا يذم ، وأمـا عن (لا يوجد أقصر منه) احترازٌ من كون الإيجاز عند شخص بينما هو إطناب عند آخر – كما أوضحنا من قبل – .

سبب حسن إيجاز القصر : كما قال السيوطى : " إنه يدل على التمكـن فى الفصاحة " [١] .

وأغلب آى القرآن الكريم جاء على الإيجاز ، لكن العلماء أكثروا من القـول فى قوله تعالى : " ولكم فى القصاص حياة " [٢] ، وذلك لوجود كلمة قالتها العـرب ، وعدتها من أوجز ما قالته ، ولا نعيد هنا ما قالوه ونحيلك لموطنه إن أردت [٣].

وإنما نحملك أُخَيَّ المتلقى نحو شواهد أخر منـها قولـه تعـالى : " هـدى للمتقين" [٤] ، إن الإيجاز ليس فى الآية كلها أو فى بعضها المذكور وإنما كما ذهـب الزمخشرى إلا أن " الإيجاز فى ذكر المتقين " [٥] ؛ لأن المتقين هم الذين اتقـوا الله ، وهم " خائفون غضبه واستعدوا لطلب مرضاته واستجابة طلبه " [٦] ، والتقوى لفـظ جامع لفعل الخيرات ، وترك المنهيات ، والوقوف حيث طلب الله ، وعدم الوجود عند ما نهى الله ، والتحلى بكل حلى ، والتخلى عن كل رضى – وقل ما شئت فى كل خـير يفعله المؤمن –.

---

[١] الإتقان ٨١٠/٢ .

[٢] البقرة / بعض الآية ١٧٩ .

[٣] ينظر الصناعتين /١٩٥ ، النكت /٧٧ ، الطراز ١٢٧/٢ ،الإيضاح/٢٨٧ ، الإشارات /١٤٥ ، الإتقـان ٨١٠/٢ ، دلائل الإعجاز /٢٦١ ، ٢٨٩ ، ٤٢٨ ، ٥٤٧ ، نهاية الإيجاز /٢٤٦ .

[٤] البقرة / بعض الآية ٢ .

[٥] الكشاف ٤٦/١–ط : دار الكتب العلمية أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

[٦] التحرير والتنوير ٢٢٦/١/١ .

ومنه قوله تعالى : " ألا له الخلق والأمر " [١] ، جملة مستأنفة كالتذييل للكلام السابق : " وافتتحت الجملة بحرف التنبيه لتعى نفوس السامعين هذا الكلام الجامع ، واللام الجارة لضمير الجلالة لام الملك ، وتقديم المسند هنا لتخصيصه بالمسند إليه والتعريف فى الخلق والأمر تعريف الجنس ، فتفيد الجملة قصر جنس الخلق وجنس الأمر على الكون فى ملك الله تعالى ، فليس لغيره شىء من هذا الجنس ، وهو قصر إضافى معناه : ليس لآلهتهم شئ من الخلق ولا من الأمر .

وأما قصر الجنس فى الواقع على الكون فى ملك الله تعالى فذلك يرجع فيه إلى القرائن ، فالخلق مقصور حقيقة على الكون فى ملكه تعالى ، وأما الأمر فهو مقصور على الكون فى ملك الله قصرا ادعائيا ؛ لأن لكثير من الموجودات تدبير أمور كثيرة ، ولكن لما كان المدبر مخلوقا لله تعالى كان تدبيره راجعا إلى تدبير الله".[٢]

وعساك فكرت فى عالم الإنسان والحيوان والجماد ، السفلى ، والعلوى ، وكل واحد من هذه العوالم يحتاج لبيان قدرة إبداع الخلق ، والتدبير مما لا يمكن الإحاطة بعلمه من عالم الملك والملكوت .

وحسبك هذا من الذكر الحكيم ، وإن أردت مزيداً فاقعد بين يديه لترى إيجازه[٣].

وقد ذهب الإمام العلوى إلى وقوع إيجاز القصر فى الحديث الشريف ، ومأثور كلام العرب فقال : " ومن هذا قوله -ﷺ- (لا ضرر ولا ضرار فى

---

[١] الأعراف / بعض الآية ٥٤ .

[٢] التحرير والتنوير ٥/٩/١٧٠:١٦٩ .

[٣] ينظر على سبيل المثال ما قاله البلاغيون فى معنى الآيات الآتية : البقرة /١٦٤و١٧٩و٢٢٤ . الأنعام /١٣و٥٩و٦٧و٨٢- الأعراف /٣١،١٩٩ . يونس ١٨و٢٣ ، هود ٤٤ . يوسف ٣٢و٨٠ ، الرعد /٤ . الحجر /٩٤ . النحل /٩٠ . الحج /٢٨ . المؤمنون /٩١ . النمل /١٨ . الروم /٢٢ . فاطر /٤٣ . غافر/١٨ الزخرف /٤٣و٧١ . المنافقون /٤ . النازعات /٣١ : ٣٣ . الإخلاص ١ : ٣ .

ومنه قوله تعالى : " ألا له الخلق والأمر " [١] ، جملة مستأنفة كالتذييل للكلام السابق : " وافتتحت الجملة بحرف التنبيه لتعى نفوس السامعين هذا الكلام الجامع ، واللام الجارة لضمير الجلالة لام الملك ، وتقديم المسند هنا لتخصيصه بالمسند إليه والتعريف فى الخلق والأمر تعريف الجنس ، فتفيد الجملة قصر جنس الخلق وجنس الأمر على الكون فى ملك الله تعالى ، فليس لغيره شيء من هذا الجنس ، وهو قصر إضافى معناه : ليس لآلهتهم شئ من الخلق ولا من الأمر .

وأما قصر الجنس فى الواقع على الكون فى ملك الله تعالى فذلك يرجع فيه إلى القرائن ، فالخلق مقصور حقيقة على الكون فى ملكه تعالى ، وأما الأمر فهو مقصور على الكون فى ملك الله قصرا ادعائيا ؛ لأن لكثير من الموجودات تدبير أمور كثيرة ، ولكن لما كان المدبر مخلوقا لله تعالى كان تدبيره راجعا إلى تدبير الله". [٢]

وعساك فكرت فى عالم الإنسان والحيوان والجماد ، السفلى ، والعلوى ، وكل واحد من هذه العوالم يحتاج لبيان قدرة إبداع الخلق ، والتدبير مما لا يمكن الإحاطة بعلمه من عالم الملك والملكوت .

وحسبك هذا من الذكر الحكيم ، وإن أردت مزيداً فاقعد بين يديه لترى إيجازه[٣].

وقد ذهب الإمام العلوى إلى وقوع إيجاز القصر فى الحديث الشريف ، ومأثور كلام العرب فقال : " ومن هذا قوله -ﷺ- (لا ضرر ولا ضرار فى

---

[١] الأعراف / بعض الآية ٥٤ .

[٢] التحرير والتنوير ٥/٩/١٧٠:١٦٩ .

[٣] ينظر على سبيل المثال ما قاله البلاغيون فى معنى الآيات الآتية : البقرة /١٦٤و١٧٩و٢٢٤ . الأنعام /١٣و٥٩و٦٧و٨٢- الأعراف /٣١،١٩٩ . يونس ١٨و٢٣ ، هود ٤٤ . يوسف ٣٢و٨٠ ، الرعد /٤ . الحجر /٩٤ . النحل /٩٠ . الحج /٢٨ . المؤمنون /٩١ . النمل /١٨ . الروم /٢٢ . فاطر /٤٣ . غافر/١٨ الزخرف /٤٣و٧١ . المنافقون /٤ . النازعات /٣١ : ٣٣ . الإخلاص ١ : ٣ .

الإسلام)[١] ومعنى قوله (لا ضرر) أى لا ينبغى لأحد أن يضر غيره ، ومعنى قوله (لا ضرار فى الإسلام) أنه لا ينبغى لك أن تضر أحدا ، ولا ينبغى له أن يضرك ، ومن هذا قوله – ﷺ – : (المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء ، وعودا كل جسم ما اعتاد)[٢] ، فهذه الألفاظ الثلاثة قد جمعت من المعانى الحكيمة ، والأسرار الطبية، مالا يحيط بوصفه إلا الله ، ومن هذا قوله – عليه السلام – (الطمع فقر ، واليأس غنى)[٣] ، فهذا من جوامع الكلم التى خص بها .

المثال الثالث : ما ورد من كلام أمير المؤمنين – كرم الله وجهه – من الكلام القصير كقوله – عليه السلام – : من عرف نفسه فقد عرف قدره ... الخ .

المثال الرابع : ما أثر عن أهل البلاغة قال بعض الأعراب : اللهم هب لى حقك وأرض عنى خلقك ، فقال الرسول – صلى الله عليه وسلم – هذا هو البلاغة ... الخ .

المثال الخامس : ما ورد فيه من المنظوم ، وهذا كقول السموأل بن عادبا الغسانى :

**وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها

**فليس إلى حسن الثناء سبيل

فهذا البيت قد اشتمل على مكارم الأخلاق من سماحة ، وشجاعة ، وتواضع ، وحلم وصبر ، وتكلف ، واحتمال المكاره ، فإن هذه الأمور كلها مما تضيم النفوس لما يحصل فى تحملها من المشقة والعناء " ... الخ . [٤]

---

[١] نصب الراية للزيلعى ٣٨٤/٤ : ٣٨٦ – المكتبة الإسلامية . واراواء الغليل للألبانى ٤١١/٣ – ط:المكتب الإسلامى – .

[٢] الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للسيوطى /١٤٤ – ط الحلبى بمصر والسلسلة الضعيفة للألبانى /٢٥٢– نشر المكتب الإسلامى – .

[٣] لم أقف عليه .

[٤] ينظر الطراز ١٢٦/٢ : ١٣٠ (بتصرف) .

وقد توسع فريق من العلماء فى درسهم لإيجاز القصر وعدوا منه : الإشارة[١] ، والتضمين [٢] ، والحصر أو القصر [٣] ، والعطف ، والنائب عن الفاعل، والضمير وباب علمت ، والتنازع ، وأدوات الاستفهام ، واطراح المفعول ، والمثنى والجمع [٤]، والاتساع . [٥]

ثانياً : إيجاز الحذف :-

وأما عن الإيجاز بالحذف فإننا لازلنا عند رأينا من إفراده بتعريف له بذاته يخرجه عن إيجاز القصر ، وأسوتنا فى ذلك الزمانى لما قال :" والإيجاز على وجهين: حذف ، وقصر .

فالحذف : إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام .

والقصر : بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف"[٦].

وعليه فإننا نرى أن إيجاز الحذف هو : التعبير عن المعانى الكثيرة بألفاظ قليلة لحذف فيها لفائدة بغير إخلال دل عليه دليل .

و(وقع فيها حذف) ليخرج إيجاز القصر ، و(دل عليه دليل) احتراز مما خالف فيه بعض النحاة فقال : " إنما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها أو أحد ركنيها ، أو يفيد معنى فيها هى مبنية عليه نحو : (تالله تفتأ) [٧] ، أما الفضلة فلا يشترط لحذفها وجدان دليل ، بل يشترط ألا يكون فى حذفها ضرر معنوى أو صناعى " . [٨]

---

(١) نقد الشعر /١٥٢ – ت كمال مصطفى ، ط ثالثة ١٩٧٨م . والبرهان فى وجود البيان /١٥٤ .
(٢) إعجاز القرآن للبلاقلانى /٢٧٣ .
(٣) المثل السائر ٢/٦٨ : ١١٩ .
(٤) عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٣/١٨٩ : ١٩٠ .
(٥) تحرير التحبير /٤٥٤ .
(٦) النكت /٧٦ .
(٧) يوسف /٨٥ .
(٨) الإتقان ٢/٨٢٥ .

و(لفائدة) احتراز من العبث ، والعبث نتيجة الانشغال عن المهم الذى عنى به الإيجاز ، وذلك يتضح عند تعرضنا لبعض فوائد الإيجاز .

صور الحذف

أولاً : حذف الاسم :

فى علاجنا لأمثلة الحذف تابعت العلامة السيوطى فى درسه ؛ لمنهجه الوسط بين التوسع فى الدرس وغيره ، بخلاف الذين أفرطوا فيه ، وكما قالوا يكفى من القلادة ما أحاط بالعنق ، فإننا نشير مجرد إشارة نظراً لطبيعة البحث وعلى القارئ الطلعة المريد للمزيد أن يرجع إلى محله .

حذف المضاف : ومنه قوله تعالى : " حرمت عليكم أمهاتكم " [١] قال الرازى " المراد " تحريم نكاحهن " [٢] ، قال ابن جنى عن حذف المضاف : " وذلك كثير واسع . [٣] وقد أكبر من درسه أبو محمد عز الدين بن عبد السلام ، [٤] ، وقد يتكرر حذف المضاف نحو قوله تعالى " فقبضت قبضة من أثر الرسول " [٥] ، أى من تراب أثر حافر فرس الرسول.[٦]

حذف المضاف إليه :وذلك فى نحو قوله تعالى : " لله الأمر من قبل ومن بعد " [٧] ، أى من قبل ذلك ومن بعده [٨] ، أى من قبل الغلب ومن بعده [٩] .

---

[١] النساء /٢٣ .

[٢] مفاتيح الغيب ٥/١٠/٢١: ٢٢ .

[٣] الخصائص ٢/٣٦٢ .

[٤] ينظر الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز .

[٥] طه /٩٦ .

[٦] الخصائص ٢/٣٦٢ .

[٧] الروم /٤ .

[٨] الخصائص ٢/٣٦٣ .

[٩] الإتقان ٢/٨٣٣ .

حذف المبتدأ : يكثر فى جواب الاستفهام كقوله تعالى : " وما أدراك ماهيه ، نار حامية " [١] ، وبعد القول ، مثل : " وقالوا أساطير الأولين " [٢] ، وبعد ما الخبر صفة له فى المعنى ، نحو : " صم بكم عمى " [٣] ، ووقع فى غير ذلك نحو قوله جل شأنه : " ولا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد . متاع قليل "[٤].

حذف الخبر : وذلك فى النعت المقطوع إلى الرفع فإنه يجب حذفه ، نحو قوله سبحانه : " أكلها دائم وظلها " [٥] أى : وظلها دائم .

وقد يحتمل الأمرين معا بتأويل النص على حذف المبتدأ ، أو على حذف الخبر ، وذلك نحو : " فصبر جميل " [٦] أى : فصبر جميل أجمل ، أو : فأمرى صبر جميل ، ومثله قوله تعالى : " طاعة وقول معروف " [٧] ، قال ابن جنى : " إن شئت كان على : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، وإن شئت كان على : أمرنا طاعة وقول معروف " [٨] .

حذف خبر إن : وذلك مع النكرة خاصة كما فى قول الأعشى :

إن محلا وإن مرتحلا ... وإن فى السفر إذا مضوا مهلا

أى إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا .[٩]

---

[١] القارعة /١٠ :١١ .

[٢] الفرقان /٥ .

[٣] البقرة /١٨ .

[٤] آل عمران /١٩٦: ١٩٧ .

[٥] الرعد /٣٥ .

[٦] يوسف /١٨ .

[٧] محمد /٢١ .

[٨] الخصائص ٣٦٢/٢ .

[٩] ينظر الخصائص ٣٧٣/٢ ودلائل الإعجاز /٣٢١.

وجوز بعض النحويين حذف خبر إن مع المعرفة ، وضرب ابن جنى لذلك مثلا قال : " يحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم : إن الناس ألب عليكم فمن لكم ؟

قالوا : إن زيدا ، وإن عمرا ، أى : إن لنا زيداً ، وإن لنا عمرا " [١]

حذف خبر كان : وذلك فى قول الفرزدق [٢]

أسكران كان ابن المراغة إذهجا تميما ببطن الشام أم متساكر

قال ابن جنى : " ألا ترى أن تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثانى فقال : كان ابن المراغة ، و(ابن المراغة) هذا الظاهر خبر كان الظاهرة ، وخبر كان المضمرة محذوف معها ؛ لأن (كان) الثانية دلت على الأولى ، وكذلك الخبر الثانى الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف " [٣] .

حذف الموصوف : نحو قوله تعالى : " وعندهم قاصرات الطرف عين"[٤]، أى حور قاصرات الطرف ، ومثله : " أن اعمل سابغات " [٥] ، أى اعمل دروعا سابغات ، وقد ذهب ابن جنى إلى أن حذف الموصوف قليل ، ويكون حذفه " متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم كان حذفه غير لائق بالحديث " [٦] .

حذف الصفة : نحو قوله تعالى : " يأخذ كل سفينة غصبا " [٧] أى كل سفينة صالحة ، بدليل أنه قرئ بهذه القراءة – وإن كانت شاذة –[٨].

---

(١) الخصائص ٣/٣٧٤ .

(٢) ديوانه / ، والخزانة /٦٥ ، والكتاب ١/٢٣ .

(٣) الخصائص ٢/٣٧٥ .

(٤) الصافات /٤٨ .

(٥) سبأ /١١ .

(٦) الخصائص ٢/٣٦٦ .

(٧) الكهف /٧٩ .

(٨)

وتحذف الصفة إن دلت الحال عليها مثل قولهم : سير عليه ليـــل ، [١] ، أى ليل طويل وذلك لما يحس من كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح ، والتفخيـــم ، والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك ، ومثله قول الناس فـــى أحاديثـــهم عن رجل بالثناء عليه : كان والله رجلا ، فإن قرينة الحال هنا تحتـــم وتـــدل علـــى الصفة المحذوفة – شجاعا ، كريما ، عالما ... الخ .

وقد ذهب فريق إلى وقوع حذف الصفة فى الحديث الشريف ، كما فى قولـــه – ﷺ – : " لا صلاة لجار المسجد إلا فـــى المســـجد " [٢]، أى لا صـــلاة كاملـــة أو فاضلة[٣] ، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : " لا صلاة لمنفرد خلف الصـف"[٤] ، أى لا صلاة صحيحة ، أو لا صلاة كاملة .

حذف المستثنى : وذلك نحو قولهم : جاءنى زيد ليـــس إلا ، وليـــس غير؛ أى ليس إلا إياه ، وليس غيره . [٥]

حذف التمييز : نحو كم صمت ؟ ، أى كم يومـــا ، وقـــال تعـــالى : "عليها تسعة عشر " [٦] قال جار الله : " تسعة عشـــر ملكـــا ، وقيـــل صنفـــا مـــن الملائكة.[٧]

حذف المعطوف عليه : وذلك نحو قوله تعـــالى :" أن اضـــرب بعصـــاك البحر فانفلق " [٨] ، أى فضرب فانفلق ؛ لأنه كالمعلوم مـــن الكـــلام إذ لا يجـــوز أن ينفلق من غير ضرب . [٩]

---

[١] ينظر الكتاب لسيبويه ١١٥/١ .
[٢] فتح البارى ٤٣٩/١ ، السنن الكبرى للبيهقى ٧٥/٣ – تصوير بيروت– . وسنن الدار قطنى ٤٢٠/١ – الطباعة الفنية المتحدة – .
[٣] الخصائص ٣٧٢/٢ .
[٤] الرواية الموجودة هى : " لا صلاة لفرد خلف الصف "مسند أحمد ٢٣/٤ ، والســـنن الكـــبرى للبيـــهقى ١٠٥/٣ .
[٥] ينظر الخصائص ٣٧٣/٢ ومغنى اللبيب ٦٣٤/٢ .
[٦] المدثر /٣٠ .
[٧] الكشاف ٦٣٨/٤ .
[٨] الشعراء /٦٣ .
[٩] مفاتيح الغيب ١٢٠/٢٤/١٢ .

حذف المعطوف مع العاطف : وذلك كقوله تعالى : " لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل " [١] قال جار الله : " ومن أنفق من بعد الفتح فحذف لوضوح الدلالة " [٢] ويقول الظاهر مبيناً وضوح الدلالة ، وعلة الحذف " إيجاز الدلالة فعل التسوية عليه"[٣] ومنه قول العرب : راكب الناقة طليحان . [٤]

حذف المبدل منه : قال السيوطى : " خرج عليه : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب) [٥] ، أى لما تصفه ، والكذب بدل من الهاء [٦] " ويقول ابن هشام " إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف ، أى لما تصفه ... وقيل فى (الكذب) إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه ، أى لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم ... الخ " [٧] .

حذف الفاعل : قال السيوطى عنه : " لا يجوز إلا فى فاعل المصدر ، نحو : (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) [٨] ، أى دعائه الخير ، وجوزه الكسائى مطلقا لدليل ، وخرج عليه : (إذا بلغت التراقى) [٩] ، أى الروح".[١٠]

حذف المفعول : يكثر ذلك فى مفعول الإرادة والمشيئة – كما ستعرف– وإن كان يرد فى غيرهما كذلك كما فى قوله تعالى : " إن الذين اتخذوا العجل "[١١]،

---

[١] الحديد /١٠ .

[٢] الكشاف ٤/٤٦٢ .

[٣] التحرير والتنوير ١٣/٢٧/٣٧٥ .

[٤] ينظر الخصائص ١/٢٨٩ .

[٥] النحل /١١٦ .

[٦] الإتقان ٢/٨٣٥ .

[٧] مغنى اللبيب ٢/٦٢٩ – ت: محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط : دار أحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان – وينظر إعراب القرآن لمحيى الدين الدرويش ٥/٣٨٠ – ط : دار اليمامة ، رابعة ١٤١٥هـ/١٩٩٤ .

[٨] فصلت /٤٩ .

[٩] القيامة /٢٦ .

[١٠] ينظر الإتقان ٢/٨٣٥ وإعراب القرآن ١٠/٣٠٥ وشذور الذهب /٢١٤ .

[١١] الأعراف /١٥٢ .

قال الطاهر بن عاشور : " والذين اتخذوا العجل هم الذين عبدوه ، فالمفعول الثـــانى لـــ(اتخذوا) محذوف اختصارا ، أى اتخذوه إلها ".[١]

حذف الحال : ويكثر إذا كان قولا / نحو : " والملائكة يدخلـــون عليـــهم من كل باب سلام عليكم [٢] " ، فإن جملة (سلام عليكم) : " فى محل نصب مقـــول القول لقول مقدر ، أى يقولون : سلام عليكم ، والجملة المقدرة فـــى محـــل نصـــب حال". [٣]

حذف المنادى : وذلك مثل قوله جل شأنه : " أَلاَ يَـــا اسْـــجُدُوا " [٤] ، على قراءة من قرأ " بتخفيف ألا ، فهى حرف تنبيه واستفتاح ، و(يا) حرف نـــداء والمنادى محذوف ، و (اسجدوا) فعل أمر " [٥] ، هذا بخلاف ما ذهب إليه ابن جنـى من كون " (يا) هنا أخلصت للتنبيه مجردا من النـــداء ، فـــإن (يـــا) تكـــون للنـــداء وللتنبيه.[٦]

حذف العائد : ويقع ذلك فى أربعة أبواب :

الصلة : نحو : (أهذا الذى بعض الله رسولا) [٧] ، أى بعثه .

والصفة : نحو " واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس " [٨] ، أى فيه .

والخبر : نحو : (وكلا وعد الله الحسنى) [٩] ، أى فيه .

---

[١] التحرير والتنوير ١١٩/٩/٥ .
[٢] الرعد /٢٣ : ٢٤ .
[٣] الجدول لمحمود صاق ١٢٢/١٣/٧ - ط دار الرشيد بيروت ، رابعة ١٤١٨هـــ/ ١٩٩٨م .
[٤] النمل /٢٥ .
[٥] إعراب القرآن لمحيى الدين الدرويش ١٩٢/٧ .
[٦] الخصائص ١٩٦/٢،٣٧٦ .
[٧] الفرقان /٤١ .
[٨] البقرة /٤٨ .
[٩] الحديد /١٠ .

والحال : [١]" يجوز حذف الرابط لفظا ، لا تقديرا ، إذا كان ضميرا مفهوما من السياق نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلة ، بخمسين قرشا ، أى كيلة منه".[٢]

حذف مخصوص نعم : وذلك نحو قوله تعالت صفاته : " إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب " [٣] : " إن واسمها ، وجملة (وجدناه) فعل وفاعل ومفعول به أول و (صابرا) مفعول به ثان ، و (نعم العبد) فعل وفاعل ، والمخصوص بالمدح محذوف للعلم به أى هو " . [٤]

حذف الموصول : نحو قوله سبحانه : " آمنا بالذى أنزل إلينا ، وأنزل إليكم " [٥] " أى وبالذى أنزل إليكم " [٦] : " ففى الكلام حذف الموصول الاسمى ، أى والذى أنزل إليكم " [٧] .

ثانياً : حذف الفعل :

أن يفسر الفعل المذكور فعلا محذوفا كقوله تعالى : " إذا السماء انشقت" [٨] فإن (إذا ظرف لما يستقبل من الزمان والسماء فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت " . [٩]

ويكثر فى جواب الاستفهام نحو : " وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا " [١٠] : " قرأ الجمهور (خيراً) بالنصب ، أى : أنزل خيرا ، قال الزمخشوى :

---

[١] الإتقان ٨٣٦/٢ .
[٢] النحو الوافى لعباس حسن ٤١١/٢ – ط : دار العارف بمصر – .
[٣] ص/٤٤ .
[٤] إعراب القرآن ٣٦٨/٨ .
[٥] العنكبوت /٤٦ .
[٦] روح المعانى ٣/٢١/١١ – ط: دار الفكر ، بيروت ، لبنان –.
[٧] إعراب القرآن ٤٤٠/٧ .
[٨] الانشقاق : ١ .
[٩] إعراب القرآن ٤٢٢/١٠ .
[١٠] النمل /٣٠ .

فإن قلت : لم نصب هذا ، ورفع الأول ؟ - يقصد : (وإذا قيل لهم ماذا أنـزل ربكـم قالوا أساطيرُ الأولين) [١] - قلت : فصلا بين جواب المقر وجواب الجاحد ، يعنـى : أن هؤلاء لما سئلوا : لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السـؤال مكشـوفا مفعـولا للإنزال فقالوا : خيرا ، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقـالوا : هـو أسـاطير الأولين ، وليس من الإنزال فى شىء " . [٢]

وأكثر منه حذف القول ، نحو قوله جل شأنه : " وإذ يرفع إبراهيم القواعـد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم "[٣] : " أى يقولان ربنـا ، وهذا الفعل فى محل النصب على الحال ، وقد أظهره عبد الله فى قراءتـه ، ومعنـاه يرفعانها قائلين ربنا " . [٤]

ويأتى فى غير ذلك مثل قوله تعالى : " والذين تبوءو الدار والإيمان"[٥]، فإنه لا يقال : تبوأ الإيمان ، وإنما تحمل الآية على وجوه نختار منها ما يتلاءم مع درسنا ، وهو المذهب المرتضى عند جمهور المفسرين حيث " جعلوا المعطوف عاملا مقدرا يدل عليه الكلام ، تقديره : وأخلصوا الإيمان على نحو قول الراجز :

علفتهـا تبنـا ومـاء بـاردا

- والتقدير وسقيتها ماء - ، وقول عبد الله بن الزبعرى :

يـاليت زوجـك قـد غـدا متقلـدا سـيفا ورمحـا

أى : وممسكا رمحا " [٦] .

---

[١] النحل /٢٤ .

[٢] البحر المحيط ٥٢٥/٦ - ط: دارالفكر ، بيروت ، لبنان ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.-.

وينظر الكشاف ٥٧٩/٢- ط : دار الكتب العلمية -.

[٣] البقرة /١٢٧ .

[٤] الكشاف ١٨٦/١ .

[٥] الحشر /٩ .

[٦] ينظر التحرير والتنوير ٩٠/٢٨/١٣ ، ومفاتيح الغيب ٢٤٩/٢٩/١٥ ، والكشاف ٤٩٢/٤ .

ثالثاً : حذف الحرف :

ذكر السيوطى نقلا عن ابن جنى أن أبا على أخبره بقول أبى بكر : " حذف الحرف ليس بقياس ، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به " [١]، لكن السيوطى لم يبين لنا رأيه ، لكن المتأمل فى الخصائص لا يشك أن ابن جنى يقول بالحذف للحروف [٢] ومنها :

حذف همزة الاستفهام : وذلك فى قراءة ابن محيصن : " سواء عليهم أنذرتهم " [٣] ، وفى الآية قراءات أخرى غير ذلك [٤] ، ومنه من الشعر قول عمران بن حطان : [٥]

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر ... أتونى وقالوا : من ربيعة أو مضر

يريد أمن ربيعة . [٦]

حذف الموصول الحرفى : قال السيوطى ، قال ابن مالك ، لا يجوز إلا فى أن نحو : " ومن آياته يريكم البرق " [٧].

حذف الجار : قال ابن هشام : " يكثر ويطرد مع أنَّ وأن نحو : (يمنون عليك أن أسلموا) [٨] ، أى : بأن ، ومثله : (بل الله يمن عليكم أن هداكم)[٩]

---

[١] ينظر الإتقان ٨٣٧/٢ ، والمحتسب .
[٢] ينظر الخصائص ٢٨٠/٢ .
[٣] البقرة /٦ .
[٤] ينظر كتب القراءات والكشاف ٥٦/١ .
[٥] شعر عمران بن حطان والكامل لابن ألثير ٨٧/٧ .
[٦] الخصائص ٢٨١/٢ .
[٧] الروم /٢٤ .
[٨] الحجرات /١٧ .
[٩] الشعراء /٨٢ .

(والذى أطمع أن يغفر لى) [١] ، (ونطمع أن يدخلنا ربنا) [٢] (وأن المساجد لله)[٣] ، أى : ولأن المساجد لله ، (أيعدكم أنكم إذا متم) [٤] ، أى بأنكم .

وجاء فى غيرهما نحو : (قدرناه منازل) [٥] ، أى قدرنا له (ويبغونها عوجا)[٦] ، أى : يبغون لها ، وقوله تعالى :(إنما ذلكم الشيطان يخوف أوليـاءه)[٧] ، أى يخوفكم بأوليائه .

وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبه – وقد قيل له كيف أصبحت – خير عافاك الله ... الخ " . [٨]

حذف العاطف : وما يكون ذلك إلا لعلة تقتضى ذلك فإن المتأمل فى قوله سبحانه : " وجوه يؤمئذ ناعمة ، لسعيها راضية ، فى جنة عالية " [٩] ، فإنه يتبادر فى بادئ الرأى أن حق هذه الجملة أن تعطف على جملة (وجوه يومئذ خاشعة) ، بالواو ؛ لأنها مشاركة لها فى حكم البيان لحديث الغاشية كما عطفت جملة (ووجوه يومئذ عليها غبرة) على جملة (وجوه يومئذ مسفرة) فى سورة عبس ، نتيجة أن يسأل عن وجوه فصلها عن التى قلبها ، ووجه الفصل التنبيه على أن المقصود من الاستفهام فى (هل أتاك حديث الغاشية) الإعلام بحال المعرض بتهديدهم وهم أصحاب الوجوه الخاشعة ، فلما حصل ذلك الإعلام بجملة (وجوه يومئذ خاشعة) إلى آخرها تم المقصود ، فجاءت الجملة بعدها مقصودة ؛ لأنها

---

(١) المائدة /٨٤ .

(٢) الجن /١٨ .

(٣) المؤمنون /٣٥ .

(٤)

(٥) يس / ٣٩ .

(٦) الأعراف /٤٥ وهود /١٩ .

(٧) آل عمران /١٧٥ .

(٨) مغنى اللبيب ٢/٦٤٠ .

(٩) الغاشية /٨ : ١٠ .

جعلت استئنافا بيانيا ، جوابا عن سؤال مقدر تثيره الجملة السابقة فيتساءل السامع : هل من حديث الغاشية ماهو مغاير لهذا الهول ؟

أى : ماهو أنس ونعيم لقوم آخرين " . [١]

حذف حرف النداء : وذلك نحو قوله تعالى : " وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير " [٢] ، والشاهد هنا (رب) فهى : " منادى مضاف إلى الياء ، وحذف منه حرف النداء ، والمضاف إلى الياء فيه لغات أحسنها : أن تحذف منه ياء الإضافة ، ويدل عليه بالكسرة ، فيتجزأ بها ؛ لأن النداء موضع تخفيف " [٣] ، وقد ذهب الكرمانى إلى أنه " كثر حذف (يا) فى القرآن من الرب ؛ تنزيها وتعظيما ؛ لأن فى النداء طرفا من الأمر " . [٤]

حذف (قد) فى الماضى إذا وقع حالا : وذلك نحو قوله جل شأنه : " قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون " [٥] ، فإن الواو فى (واتبعك) ، واو الحال : " وحقها أن يضمر بعدها (قد) [٦] على تقدير حكاية قول المشركين ، بينما ترك ذكر (قد) ، ليبين أنهم على خلاف ذلك ، وحذف (قد) هنا على مذهب البصريين ، بينما اشترط الكوفيون أن يكون ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان .

وأحيانا تحذف مع قد اللام ، وذلك فى الماضى المثبت المجاب به القسم ، وعلة اضمارهما طول الكلام مما يحسن الحذف كما فى قوله تعالى : " قتل أصحاب الأخدود " [٧]فإن للمفسرين فيها أقوالا جعلت البلاغيين يصرفونها إلى الإنشائية على

---

[١] التحرير والتنوير ٢٩٨/٣٠/١٥ .

[٢] البقرة /١٢٦ .

[٣] البحر المحيط ٦١٢/١ .

[٤] الأتقان ٨٣٨/٢ .

[٥] الشعراء : ١١١ .

[٦] مفاتيح الغيب ١٣٤/٢٤/١٢ .

[٧] البروج /٤ .

أنها دعاء على الظالمين الفعلة، أو على أنها خبرية إذا اعتبرناها شاهدا على حذف اللام وقد ، ويكون التقدير : لقد قتل .

وأما قوله تعالى : " قد أفلح من زكاها " [١] فقد حذفت اللام لطول الكلام .[٢]

حذف (لا) النافية : وذلك فى جواب القسم ، إذا كان المنفى مضارعا كما فى قوله سبحانه : " تالله تفتأ " [٣] ، أى : لا تفتأ ، ومنه قول امرئ القيس: [٤]

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأس لديك وأوصالى

والتقدير : لا أبرح .

وورد حذفها – لا – فى غير القسم ، كما فى قوله تعالى :" وعلى الذين يطيقونه فدية " [٥] ، وقد ذهب المفسرون فى هذه الآية مذاهب شتى – ينظر فى محله – .

حذف لام التوطئة : وذلك نحو قوله تعالى : " وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن " [٦] والمقصود بلام التوطئة هى الموطئة للقسم ، وتحذف لوجود (واو) القسم ، وتقدير المقسم به للعلم به ، ووجود جواب القسم ، والآية هنا على تقدير : " ولئن لم ينتهوا [٧] ، ومثلها : " وإن أطعتموهم إنكم لمشركون " [٨] ، وكذا قوله جل شأنه : " وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين " [٩] .

---

[١] الشمس /٩ .

[٢] إعراب القرآن ٤٩٦/١٠ ، والاتقان ٨٣٩/٢ .

[٣] يوسف /٨٥ .

[٤] ديوانه .

[٥] البقرة /١٨٤ .

[٦] المائدة /٧٣ .

[٧] إعراب القرآن ٥٣٣/٢ .

[٨] الأنعام /١٢١ .

[٩] الأعراف /٢٣ .

حذف لام الأمر – الطلب : وقد جعلوا منه قوله تعالى : " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة " [١] ، وكذا قوله سبحانه : " وقل لعبادى يقولوا "[٢] والمسألة هنا محل خلاف فقد ذهب النحاة إلى أن الشاهد هنا يمكن أن يكون جواب شرط محذوف ، أو جواب طلب ، وقد ذهب ابن هشام إلى أن حذف لام الأمر وقف على الشعر ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر : [٣]

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

فالشاهد هنا (تفد) فعل مضارع معتل مجزوم بلام الأمر المحذوفة تخفيفا .

حذف نون التوكيد : عند من قرأ : " ألم نشرح لك صدرك " [٤] بفتح الحاء ، وقد ذكر الزمخشرى أن أبا جعفر المنصور قرأ بها [٥] ورد عليه بأنه : "لعله بين الحاء ، وأشبعها فى مخرجها فظن السامع أنه فتحها " [٦] ، أما ابن عطية فانه خرج قراءة (فتح الحاء) على : " ألم نشرحن ، فأبدل من النون ألفا ، ثم حذفها تخفيفا ، فيكون مثل ما أنشده أبو زيد فى نوادره من قول الراجز :

من أى يومى من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر

لكنه اعتبر هذا القراءة مرذولة . [٧]

حذف التنوين : فى قراءة عمارة بن عقيل لقوله تعالى : "ولا الليل سابق النهار " [٨] لـ (سابق) بدون تنوين ، وحذف التنوين هنا لأنه أخف.[٩]

---

[١] إبراهيم /٣١ .
[٢] الإسراء /٥٣ .
[٣] ينظر نفى اللبيب ٦٤١/٢ .
[٤] الشرح /١ .
[٥] الكشاف ٧٥٩/٤ .
[٦] البحر المحيط ٥٠٠/١٠ .
[٧] ينظر .
[٨] يس / ٤٠ .
[٩] ينظر البحر المحيط ٦٩/٩ .

ومثله قراءة أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبى اسحاق وغيرهم لقوله تعالى : " قل هو الله أحد ، الله الصمد " [١] ، بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف . [٢]

حذف نون الجمع : قال بذلك الزمخشرى العلامة عند تعرضه لقوله تعالى : " وما هم بضارين به من أحد " [٣] ، فقد ذكر أن " قرأ الأعمش : وما هم بضارى ، بطرح النون والإضافة إلى أحد والفصل بينهما بالظرف ، فإن قلت : كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن ؟ .

قلت : جعل الجار جزءا من المجرور " . [٤]

أما أبو حيان فإنه يرى أن تخريج الزمخشرى هذا ليس بجيد وحجته : " أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، والجار والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضاف إليه ، لأنه مشغول بعامل جر ، فهو مؤثر فيه لا الإضافة ، وأما جعل حرف الجر جزء من المجرور ، فهذا ليس بشىء ؛ لأنه مؤثر فيه ، وجزء الشىء لا يؤثر فى الشىء ". [٥]

ومع اعتراض أبى حيان على جار الله العلامة إلا أنه التمس لقراءة الأعمش مخرجا ولم يضعفها ، ورأى أن حذف النون فى (ضارين) للتخفيف ؛ لأن له نظيرا فى نظم العرب ونثرها ، فمن النثر قول العرب : قطا قطا بيضك ثنتا وبيضى مائتا ، يريدون : ثنتان ومائتان . [٦]

---

[١] الاخلاص /١ : ٢ .

[٢] البحر المحيط ٥٧١/١٠ .

[٣] البقرة /١٠٢ .

[٤] الكشاف ١٧٣/١.

[٥] ينظر البحر المحيط ٥٣٣/١ .

[٦] نفسه .

رابعا : حذف أكثر من كلمة :

حذف مضافين : ومنه قوله تعالى : " فقبضت قبضة من أثر الرسول"[١] قال أبو حيان : " أى من تراب أثر حافر فرس الرسول " [٢] ، ومثله قوله تعالى : "فإنها من تقوى القلوب " [٣] ، أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ، وقوله سبحانه : " تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت " [٤] ، أى كدوران عينه ، وكذا : " وتجعلون رزقكم " أى بدل شكر رزقكم .

حذف ثلاثة متضايقات : وذلك فى نحو قوله تعالى : " فكان قاب قوسين أو أدنى " [٥] ، قال جار الله العلامة : " فإن قلت : كيف تقدير قوله (فكان قاب قوسين) ؟ .

قلت : تقديره فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين ، فحذفت هذه المضافات كما قال أبو على فى قوله :

وقد جعلتنى من حريمة أصبعا

أى : ذا مقدار مسافة أصبع " . [٦]

حذف مفعولي باب ظن : ذهب عباس حسن إلى أن " الاختصار أصل بلاغى لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه " [٧] ، وبناء عليه جوز حذف مفعولى (ظن) أو إحدى أخواتها ، وضرب لذلك مثلا بقوله : هل علمت الطيارة سابحة فى ماء الأنهار ؟

---

(١) طه /٩٦ .

(٢) البحر المحيط ٣٧٧/٧ ، والخصائص ٣٦٢/٢ .

(٣) الحج /٣٢ .

(٤) الأحزاب /١٩ .

(٥) النجم /٩ .

(٦) الكشاف ٤١٠/٤ .

(٧) النحو الوافى ٥٦/٢ .

فتجيب : نعم علمت ، أى علمت الطيارة سابحة ، وضرب أهل الفن لذلك مثلا قوله تعالى : " أين شركائى الذين كنتم تزعمون " [١] ، قال ابو حيان: " ومفعولا (تزعمون) محذوفان ، أحدهما العائد على الموصول ، والتقدير : تزعمونهم شركاء" . [٢]

حذف الجار مع المجرور : قال السيوطى فى معنى قوله تعالى (خلطوا عملا صالحا) ، أى بسئ ، (وآخر سيئا) [٣] ، أى بصالح . [٤]

حذف جواب الاستفهام : وذلك مثل قوله سبحانه : "وإذا ما أنزلت سورة نظر بعضهم إلى بعض هل يراكم من أحد ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم"[٥] وقد جمعت هذه الآية ما بين حذف الصفة فى قوله (سورة) فإنها على تقدير تفضحهم [٦] ، وحذف أكثر من كلمة دلت عليها القرينة ، فإنها - والله أعلم - على تقدير : " وإذا ما أنزلت سورة فيها فضيحة أرهم نظر بعضهم إلى بعض بخائنة الأعين مستفهمين متعجبين من اطلاع النبى -صلى الله عليه وسلم - على أسرارهم، أى هل يراكم من أحد إذا خلوتم ودبرتم أموركم [٧].

وحذف جواب الاستفهام ويكون التقدير: هل يراكم من أحد ؟ جوابه: لا يرانا من أحد بدليل قوله (ثم انصرفوا) ؛ لأنهم لم ينصرفوا إلا بعد تأكدهم من أنه لا أحد يراهم " . [٨]

---

[١] القصص /٦٢ .

[٢] البحر المحيط ٣١٨/٨ .

[٣] التوبة /١٠٢ .

[٤] ينظر الاتقان ٨٤٠/٢ .

[٥] التوبة /١٢٧ .

[٦] البحر المحيط ٥٣١/٥ .

[٧] التحرير والتنوير ٦٩/١١/٦ .

[٨] علم المعانى ٢٤٥/٢ .

حذف حرف الشرط وفعله : قال ابن هشام : " وهو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعونى يحببكم الله) [١] ، أى فإن تتبعونى يحببكم الله – وجعل منه ابن هشام- (فاتبعونى أهدك) [٢] و(ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل). [٣]

وجاء بدونه – أى بدون الطلب – نحو : (إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون) [٤] ، أى فإن لم يتأت إخلاص العبادة لى فى هذه البلدة فاعبدون فى غيرها". [٥]

حذف جواب الشرط : وقد استشهد جار الله الزمخشرى عليه بقوله تعالى " فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء " [٦]قال : " منها بآية فافعل .. وحذف جواب (إن) كما تقول : إن شئت أن تقوم إلى فلان نزوره". [٧]

وحذف جواب الشرط لا يتقيد بكونه جازما ، بل يأت أيضا فى غير الجازم ، كما فى قوله سبحانه : " ولوترى إذا المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم " [٨] يقول الزمخشرى : " لو الامتناعية قد حذف جوابها ، وهو : لرأيت أمرا فظيعا ، أو: لرأيت أسوأ حال ترى " . [٩]

حذف جملة القسم : ومنه قوله تعالى : " ص والقرآن ذى الذكر "[١٠] ، يقول جار الله عند التعرض لهذه الآية : " كلام ظاهره متنافر غير منتظم ، فما وجه انتظامه ؟

---

[١] آل عمرنا /٣١ .
[٢] مريم /٤٣ .
[٣] إبراهيم /٤٤ .
[٤] العنكبوت /٥٦ .
[٥] مغنى اللبيب ٦٤٦/٢ .
[٦] الأنعام /٣٥ .
[٧] الكشاف ١٩/٢ .
[٨] السجدة /١٢ .
[٩] الكشاف ٤٩٥/٣ .
[١٠] ص /١ .

قلت : فيه وجهان :-

أحدهما : أن يكون ذكر اسم هذا الحرف من حروف المعجم على سبيل التحدى والتنبيه على الإعجاز كما مر فى أول الكتاب ، ثم اتبعه القسم محذوف الجواب لدلالة التحدى عليه ، كأنه قال (والقرآن ذى الذكر) إنه لكلام معجز .

الثانى : أن يكون (ص) خبر مبتدأ محذوف ، على أنها اسم للسورة ، كأنه قال : هذه ص ، يعنى هذه السورة التى أعجزت العرب ، والقرآن ذى الذكر ، كما تقول : هذا حاتم والله ، تريد : هذا هو المشهور بالسخاء والله ، وكذلك إذا أقسم بها كأنه قال : أقسمت بص والقرآن ذى الذكر إنه لمعجز " [١] ، وعلى كلا التأويلين يكون المحذوف جملة جواب القسم .

ومثل ذلك فى قوله تعالى : " والنازعات غرقا " [٢] ، أى لتبعثن ، بدليل الكلام بعد الآية عن القيامة [٣] ، وكذلك قوله سبحانه : " ق والقرآن المجيد"[٤] ، فقد بين الزمخشرى أن الكلام فيها كالكلام فى (ص والقرآن ذى الذكر) ؛ لالتقائهما فى أسلوب واحد . [٥]

حذف جملة مسببة عن مذكور : وذلك مثل قوله سبحانه : " ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون " [٦] والآية فيها غير ما ذكر ادعاء بأنها مكررة ؛ لأنه قال سبحانه فى الآية قبلها " ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين " [٧] ، قال أبو حيان " وتتعلق هذه اللام – ليحق – بمحذوف تقديره ليحق الحق (ويبطل الباطل) فعل ذلك أى ما فعله إلا لهما ... وليس هذا بتكرير

---

[١] الكشاف ٤/٦٧ .
[٢] النازعات /١ .
[٣] ينظر الكشاف ٤/٦٨٠ .
[٤] ق / ١ .
[٥] ينظر الكشاف ٤/٣٧٠ .
[٦] الانفال / ٨ .
[٧] الأنفال /٧ .

لاختلاف المعنيين " [١] ، وهو نفسه كلام صاحب الكشاف أو تكون الجملة محذوفة عن سبب لمذكور : نحو قوله تعالى : " فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت " [٢] ، أى فضربه بها فانفجرت فقوله تعالى : (فانفجرت) جملة مذكورة حذفت قبلها جملة مضمونها سبب لمضمون هذه المذكورة ، وهذا إن قدر (فضربه بها) كما قدرنا فيكون قوله : فضربه ، جملة مضمونها سبب لمضمون فانفجرت وهو مذكور ، وهو جائز فيصح التمثيل ويجوز أن يقدر الكلام على وجه آخر فلا يكون مما نحن فيه ، وذلك بأن يجعل فانفجرت جوابا لشرط محذوف فيكون التقدير : فإن ضربت فقد انفجرت وعلى هذا التقدير يكون هذا الكلام مما حذف فيه شرط وهو جزء الجملة " [٣] .

حذف جمل كثيرة : واستشهد له البلاغيون بقوله جل شأنه : " وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون ، يوسف أيها الصديق افتنا " [٤] فإن الآية الكريمة فيها من بديع الإيجاز ، إذ إنها لم تتعرض لإرساله ، وسفره ووصوله ، ولقائه بيوسف – عليه السلام – وسؤاله له بقوله: (يوسف) وقد أشار العلامة الزمخشرى إلى هذه المعانى بقوله : " المعنى فأرسلوه إلى يوسف، فأتاه فقال يوسف . [٥]

ومما استشهد به البلاغيون على هذا النوع من الحذف أيضاً قول الله –جل شأنه وعظم– : " أذهب بكتابى هذا فألقة إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ، قالت يا أيها الملأ أنى ألقى إلى كتاب كريم [٦] ، قال أبو حيان : " فى الكلام حذف

---

[١] البحر المحيط ٢٧٧/٥ .

[٢] البقرة /٦٠ .

[٣] شروح التلخيص ١٩٧/٣ : ١٩٩(مواهب الفتاح) .

[٤] يوسف /٤٥: ٤٦ .

[٥] الكشاف ٤٥٧/٢ .

[٦] النمل/ ٢٨ : ٢٩ .

تقديره : فأخذ الهدهد الكتاب وذهب به إلى بلقيس وقومها وألقاه إليهم كما أمره سليمان .. فأخذت الكتاب ونادت أشراف قومها : قالت يا أيها الملأ " . [١]

هذا وقد توسع القاضى التنوخى فى الحذف فقال : " وكل ذى جواب جوز حذف جوابه "[٢] ومنها باب الإغراء ، وباب التحذير ، وباب نعم وبئس وباب التنازع ، وباب الاختصاص ، والنصب على المدح . [٣]

خاتمة :

ذهب الخطيب ، وشراح تلخيصه ، والسيوطى ، وغيرهم إلى أن الحذف على وجهين :

أحدهما : أن لا يقام شىء مقام المحذوف كما سبق .

الثانى : أن يقام مقامه ما يدل عليه كقوله تعالى : (فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم) [٤] ، ليس الإبلاغ هو الجواب ، لتقدمه على قوليهم ، والتقدير : فإن تولوا فلا لوم على ؛ لأنى قد أبلغتكم أو فلا عذر لكم عند ربكم ؛ لأنى قد أبلغتكم ، وقوله : (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل منة قبلك)[٥] أى فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك ، وقوله : (وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين) [٦] ، أى فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين . [٧]

أدلة الحذف :

بعد أن عرضنا نماذج لحذف الحرف ، والفعل ، والاسم ، يتبادر إلى الذهن سؤال وبم يعرف الحذف ؟

---

[١] البحر المحيط ٢٣٣/٨: ٢٣٤ .
[٢] عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) ٢٠٢/٣ .
[٣] نفسه .
[٤] هود / ٥٧ .
[٥] فاطر / ٤ .
[٦] الأنفال /٣٨ .
[٧] ينظر شروح التلخيص ٢٠١/٣ ، الإيضاح /٢٩٩ ، الإتقان ٨٤١/٢ .

إن المتأمل فى أمثلة الحذف يجد طرقا شتى لإدراك الحذف ، وتقدير المحذوف تتمثل فيما يلى :-

١- ما يدل العقل على حذفه والمقصود الأظهر على تعيينه : وذلك مثل قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة " [١] وقوله تعالى : " حرمت عليكم أمهاتكم " [٢] ، فإن الجامع بين الآيتين هو التحريم ، لكن العقل يأبى أن يكون التحريم فى الآية الأولى كما فى الآية الثانية ، فإن العقل يقتضى فى الأولى تحريم الأكل ، بدليل جواز الانتفاع بجلدها كما ورد فى الحديث " هلا أخذتم إهابها فدبغتموه وانتفعتم به " [٣]، بينما فى الآية الثانية حرم عليكم نكاح أمهاتكم .

٢- ما يدل العقل عليه بمجرده : وذلك مثل قوله تعالى : " وجاء ربك والملك صفا صفا " [٤] ، وقوله تعالى : " هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام"[٥] وما شابه ذلك من آيات فى الذكر الحكيم ، فإن العقل يدل بمجرده بدون استدعاء قرينة من حال أو من واقع على أنه يستحيل فى حقه تعالى المجئ ، وإنما يصرف ذلك المجئ إلى الأمر ، أو العذاب ، أو البأس ، أو ما شابه ذلك مما يتناسب مع سياق الآية الكريم .

٣- ما يدل على المحذوف الوقوع أو الحدث : وذلك فى مثل قوله تعالى : " وما أفاء الله على رسوله منهم " [٦] " تقديره وأى شىء أفاء الله على رسوله من أموالهم ، ويدل على هذا المحذوف أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم - لم يملك رقاب بنى النضير ، ولم يكونوا من جملة الفىء وأن الذى أفاء الله عليهم

---

[١] المائدة /٣ .

[٢] النساء /٢٣ .

[٣] صحيح البخارى ١٥٨/٢ -ط: دار الفكر - السنن الكبرى للبيهقى ٢٠/١ ، ٧٠ .

[٤] الفجر /٢٢ .

[٥] البقرة /٢١٠ .

[٦] الحشر /٦ .

إنما كان أموالهم "[١]، ومثل ما مر من قبل من تقدير فى قوله تعالى : "فقبضت قبضة من أثر الرسول " . [٢]

٤- ما يدل العقل على حذفه والعادة على تعيينه : كقوله تعالى : " فذلكن الذى لمتننى فيه " [٣] ، فقد دل العقل على الحذف فيه : " لأن اللوم على الأعيان لا يصح ، وإنما يلام الإنسان على كسبه وفعله فيحتمل أن يكون المقدر لمتننى فى حبه لقولهن : (قد شغفها حبا)، ويحتمل أن يكون لمتننى فى مراودته لقولهن: (تراود فتاها عن نفسه) ، ويحتمل أن يكون لمتننى فى شأنه وأمره فيدخل فيه المراودة والحب ، والعادة دالة على تعيين المراودة ؛ لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه فى العادة لقهره وغلبته ، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التى يقدر الإنسان أن يدفعها عن نفسه بخلاف المحبة ، ولذلك لا يقدر الشأن والأمر ؛ لأنه لو قدر لدخلت فيه المحبة " . [٤]

٥- ما تدل العادة على حذفه وتعيينه : وذلك مثل قوله تعالى : " لو نعلم قتالا لا تبعناكم" ، فإن هذا يعتبر عيبا فى حقهم لو حمل الكلام على ظاهره ؛ لأنهم كانوا أخبر الناس بفنون القتال ، فاقتضت العادة أن يقدر الحذف كما قدره مجاهد : لو نعرف مكان قتال يريدون أنكم تقاتلونهم فى موضع لا يصلح للقتال ، ونخشى عليكم منه ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن لا يخرج من المدينة ، وأن الحزم البقاء فيها .

٦- ما يدل عليه السياق : ومنه قوله تعالى : " فمن يملك لكم من الله شيئا"[٥] ، أى فمن يملك لكم من دفع مراد الله شيئا ، أو من دفع فتنة الله شيئا بدليل قوله : "

---

[١] الإشارة إلى الإيجاز /٤ .

[٢] طه / ٩٦ .

[٣] يوسف /٣٢ .

[٤] ينظر الإشارة إلى الإيجاز /٥ ، والتحرير والتنوير ٢٤٦/١٢/٦ ، والكشاف ٤٤٤/٢ ، ومفاتيح الغيب ١٠٤/١٨/٩ .

[٥] الفتح / ١١ .

إن أراد بكم ضرا أو أراد بكم نفعا " [١]، ومنه قوله تعالى : " ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً " [٢] ، فإن تقدير المحذوف فلن تملك له من دفع مراد الله شيئا أو من دفع فتنة الله شيئا .

٧- ما دل العقل على حذفه والشرع على تعيينه : وذلك مثل قوله سبحانه " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين ... الخ " [٣] حيث دل العقل على الحذف فيه ، إذ لا يصح النهى عن الأعيان ودل الشرع على الصلة لقوله – صلى الله عليه وسلم – لأسماء – رضى الله عنها – لما سألته عن صلة أمها وهى مشركة : (صلى أمك) فكان التقدير : لا ينهاكم الله عن صلة الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، إنما ينهاكم الله عن صلة الذين قاتلوكم .. الخ

٨- ما دل الشرع على حذفه وتعيينه : ومثاله قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى " [٤] ، فإن الآية الكريمة – والله أعلم – على تأويل : لا تقربوا مواضع الصلاة وأنتم سكارى .

ويضاف إلى ذلك : ألا يستقيم الكلام بدون الحذف ولا يصح المعنى إلا به : مثل قوله تعالى : " فلما استيأسوا منه خلصوا نجيا " [٥] أى فلما استيأسوا من رده، وكذلك قوله سبحانه : " ومن قبل ما فرطتم فى يوسف " [٦] ، أى فى حفظ يوسف.

ولعلك أيها القارئ الكريم تسأل : ولم هذا الحذف ، والجرى وراء النص لتلمس تقدير يتفق وجلال النص ، أليس فى ذلك مشقة تضنى الفكر ؟ .

---

(١)

(٢) المائدة /٤١ .

(٣) الممتحنة /٨، ٩ .

(٤) النساء /٤٣ .

(٥) يوسف /٨٠ .

(٦) يوسف /٨٠ .

بلى إن فى الأمر مشقة ، بيد إنها تشحذ الفكر ، وتدفع بالنفس للغوص وراء الجوهر من اللفظ لاستخراج الدر المقدر الذى يتفق ونظمه ، وهذه المشقة تعود بفوائد جمة ولعلك إن رجعت إلى أحوال حذف المسند والمسند إليه لا تضح لك الأمر؛ تعرض من ثم فقد وكثير من البلاغيين لتلك الفوائد نجملها بحملها فيما يلى :

فوائد الإيجاز بالحذف :

- مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث : ولك أن تتخيل المحذوف المقدر مذكورا فى النص ، لتبين لك كيف إنه يذهب ببهائه ، ويقضى على روائه ، ولرأيت النص عطلا من مجامع الحسن ، وبديع التراكيب .

- التنبيه إلى أن الاشتغال بذكره يفضى إلى تفويت المهم : ويتضح لك هذا الأمر فى مراجعتك لباب (التحذير والإغراء) ، فإن قولك (أسد) ، فإن لو اشتغلت بذكر المحذوف لفوت على من تحذره فرصة الهرب ولوقع فيما لا يحمد عقباد ، ومنه فى القرآن الكريم : " ناقة الله وسقياها " [١] ، قال الزمخشرى : " نصب على التحذير ، كقولك الأسد الأسد ، والصبى الصبى ، بإضمار : ذروا أو احذروا عقرها (وسقياها) ، فلا تزووها عنها ، ولا تستأثروا بها عليها " [٢] .

- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام : قال حازم القرطاجنى : " ربما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه [٣]، أو يقصد به تعديد الأشياء فيكون فى تعدادها طول وسآمة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال وتترك النفس لتجول بخواطرها وتهيم بخيالها ، ويأخذ المحذوف كل مأخذ من تعجيب وتهويل ، نعيم أو عذاب كما فى قوله تعالى : (حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها) [٤] و (حتى إذا جاءوها وفتحت

---

[١] الشمس /١٣ .

[٢] الكشاف ٤/٧٤٨ .

[٣] ينظر البرهان للزركشى ٣/ ١٠٤ ت: محمد ابو الفضل إبراهيم ط: دار الجيل ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

[٤] الزمر /٧٣ .

أبوابها) فقد ترك ذكر جواب الشرط فى الحالين للتفخيم والتهويل فى ذكر المتحدث عنه .

- التخفيف لكثرة دوران المحذوف فى الكلام : كما فى حذف (ياء) النداء فى مثل قوله تعالى : " يوسف أعرض عن هذا " [١] ، و(نون) أكن فى " لم أك بغيا"[٢] ، و (نون الجمع) فى : " و المقيمى الصلاة "[٣] ، و (ياء) فى : "والليل إذا يسر " [٤] ، وسأل المؤرج السدوسى الأخفش عن هذه الآية فقال : عادة العرب أنها إذا عدلت بالشئ وعن معناه نقصت حروفه : والليل لما كان لا يسرى وإنما يسرى فيه نقص منه حرف .

- كونه لا يصلح إلا له : مثل " عالم الغيب والشهادة " [٥] ، أى " هو عالم الغيب ، وارتفاعه على المدح "[٦] ، وقوله تعالى : " فعال لما يريد " [٧]، أى : " -فعال - خبر مبتدأ محذوف " [٨] والأحسن جعل هذه المرفوعات أخبارا عن هو " [٩] فقد حذف للدلالة عليه -.

ومنها شهرته ، حتى يكون ذكره ، وعدمه سواء : قال الزمخشرى : وهو نوع من دلالة الحال ، التى لسانها انطق من لسان المقال ، وحمل عليه قراءه حمزة " تساءلون به والأرحام " [١٠]، لأن هذا مكان شهر بتكرر الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر. [١١] .

---

(١) يوسف /٢٩ .
(٢) مريم /٢٠
(٣) الحج /٣٥
(٤) الفجر /٤ .
(٥) الأنعام /٧٣ .
(٦) الكشاف ٢/٣٧ .
(٧) البروج /١٦ .
(٨) الكشاف ٤/٧٢٠ .
(٩) البحر المحيط ١٠/٤٤٦ .
(١٠) النساء /١ .
(١١) الكشاف ١/٤٥٢ .

- ومنها صيانته عن ذكره تشريفا له : كقوله تعالى : " قال فرعون ومارب العلمين ، قال رب السماوات [١] " ، أى : (هو رب) ، (والله ربكم) ، (والله رب المشرق) ؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال فأضمر اسم الله تعظيما وتفخيما [٢] . ومثله فى عروس الأفراح بقوله تعالى : " رب أرنى أنظر إليك " [٣]، أى ذاتك . [٤] .

- ومنها صيانة للسان عنه تحقيرا له : نحو (صم بكم) [٥] ، أى هم ، أو المنافقون [٦].

- ومنها قصد العموم : نحو : " وإياك نستعين " [٧] ، أى على العبادة ، [٨] ، وعلى أمور بأكملها ، و (و الله يدعو إلى دار السلام) [٩] ، أى كل واحد.[٩]

- ومنها رعاية الفاصلة : نحو : " ما ودعك ربك وما قلى " [١٠] ، أى وماقلاك[١١].

- ومنها قصد البيان بعد الإبهام : كما فى فعل المشيئة ، نحو : "ولو شاء لهداكم"[١٢] ، أى ولو شاء هدايتكم ، وأنه إذا سمع السامع ، (ولو شاء) تعلقت نفسه بمشاء انبهم عليه ، لا يدرى ما هو ، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك .

وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط ؛ لأن مفعول المشيئة مذكور فى جوابها .

---

[١] الشعراء /٢٤ : ٢٩ .
[٢] إعراب القرآن للدرويش ٦٥/٧ .
[٣] الأعراف /١٤٣ .
[٤] الكشاف ١٤٧/٢ .
[٥] البقرة /١٨ .
[٦] الكشاف ٨٣/١ .
[٧] الفاتحة /٥ .
[٨] الكشاف ٢٢/١ : ٢٣ .
[٩] يونس /٢٥ .
[٩] ينظر البحر المحيط ٤٠/٦ .
[١٠] الضحى /٢ .
[١١] مفاتيح الغيب١٩٠/٣١/١٦ .
[١٢] النحل /٩ .

وقد يكون مع غيراداة الشرط- استدلالا بغير الجواب نحو: (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) [١]وقد ذكر أهل البيان : معقول المشيئة والإرادة لايذكر ألا إذا كان غريبا أو عظيما نحو: (المن شاء منكم أن يستقيم [٢]قال السيوطى: وإنما اطرد أو كثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال :ألانه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء . فى المشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن يكون إلا مشيئة الجواب ولذلك كانت الإرادة مثلها فى أطراد حذف مفعولها – ذكره الزملكانى والتنوخى فى الأقصى القريب قالوا : وإذا حذف بعد (لو) فهو المذكور فى جوابها أبدا . وأورد في عروس الأفراح (قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة)[٣]فإن المعنى لوشاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة . لأن المعنى معين على ذلك .[٤]

شرط الإيجاز:

- ولعلك بعد أن درست الإيجاز معناه , وأقسامه , وطرائق معرفة الحذف وقد مربك من الأمثلة ما هو فى الدرجة العليا من البلاغة . وما كان ذلك إلا إنه: ليس فيه إخلال بالتراكيب ، فإن العرب مع رغبتهم وميلهم إلى الإيجاز ، ونزول القرآن الكريم بلغتهم وعلى إيجازهم . إلا أننا لم نجد فى التراكيب القرآنية ولا فى الأحاديث النبوية إيجاز جاء مخلا بالمطلوب ، فان الجملة مهما بلغت وجازتها لابد فيها من تمام الفائدة. ولن يكون ذلك إلا بسلامة التراكيب مما يشينها ، وأن لا تخرج عن المطابقة لمقتضى الحال.

- والجملة فى القران الكريم أو الحديث الشريف مهما بلغت وجازتها بوقوع حذف فيها أولا فإنها أعطت تمام الفائدة المرجوة , لكونها جاءت على أبهى صورة مشتملة على إيحاءات وظلال بعيدة . قد نفضت عنها كل ما يشينها . وقد أصابت موقعها.ولعل أول من تنبه لشرط الإيجاز العلامة الجاحظ الذى نبه مريد

---

[١] البقرة/٢٥٥

[٢] التكوير/٢٨

[٣] فصلت /١٤

[٤] الإتقان ٢/ ٨٢٠ .

الإيجاز ألا تشغله قلة عدد الحروف فيريد أن يعرب فيعجم ولذا يقول : والإيجـــاز ليس يعنى به قلة عدد الحروف واللفظ ، وإنما ينبغى للمتكلم أن يحذف بقدر مـالا يكون سببا لإغلاقه .[١]

- وهذا ما نبه إليه ابن جنى أيضا فى حديثه عن الكلام فقال :إنما هو للجمل التـوام ... إنما يعنى به المفيد .... والإطاله والإيجاز جميعا إنما هما فى كل كلام مفيـد مستقل بنفسه .

- ولو بلغ به الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته . مع أنـــه لابد فيه من تركيب الجملة . فإن نقصت عن ذلك لم يكن هنـــاك استحســان ولا استغراب "[٢]وبذا يرى ابن جنى أن للإيجاز شرطين .

أ) أن يكون مفيداً .

ب) أن يكون مستقلا بنفسه . ولا يعنيه لمقياس الحسن قلة عدد الحروف المكتفـــى بها الرمانى لتحقيق الإجاز[٣]وإن صح كلام الرمانى فى الحسن لكن لا يتحقق بـــه شرط الإجاز ويمثل السابقين تعرض على بن خلف له فقال : والإيجاز شـــرطه ألا يخل بشىء من المعنى المفاض فيه [٤].ولذا تحرز الرمانى فى تعريفه للإيجـــاز بأنه تقليل الكلام من غير إخلال لا بالمعنى [٥]ولا يقع الإخلال بالمعنى إلا إذا كـان هناك تعقيد معنوى جاء الإخلال فى تراكيب الكلام مما يتعذر معه الفهم .

- ورأى الخطيب وشراح تلخيصه وغيرهم أن الإيجاز " يكون اللفظ ناقصـــا عنـــه أصل المراد ، وافيا به "[٦].

---

[١] الحيوان ٩١/١-ط الحلبى بمصر-.

[٢] ينظر الخصائص ٣٠,٢٧,٢٨/١

[٣] النكت/٨٠

[٤] مواد البيان /٧٠

[٥] النكت /٧٦ والبرهان للزركشى ١١١/٣.

[٦] ينظر الإيضاح /٢٨٠ شروح التلخيص ١٧/٣ المطول /٢٨٤.

واشترط أستاذنا الدكتور المحمدى – يرحمه الله – أن الإيجاز ليعتد به فـــى باب البلاغة " أن تكون الألفاظ وافيه بالغرض مع الإبانة والإفصاح "[١]هذا بخلاف مـــا تقدم من شرط أيجاز الحذف .

تنبيه :-

– واعلم –زادك الله علما – بعد أن " عرفت الإيجاز ومراتبه , وتأملت ما جاء فـــى القرآن منه – عرفت فضيلته على سائر الكلام ، وهو علوه على غيره من ســائر الكلام ، وعلوه على غيره من أنواع البيان , والإيجاز تهذيب الكلام بما يحســـن به البيان والإيجاز تصفية الكلام من الكدر ، وتخليصها من الدرن [٢]إنه لا ينبغـــى للكاتب أن يكون ذاهبا فى كتاباته مذهب القرآن فى الحـــذف .وذلـــك لاختـــلاف الأعصر ، ولضعف الثقافات عند الناس ، فإن من فعل ذلك وأن علم– رمى فـــى عصرنا بالجهل والحمق .

– وعلى كاتب الرسائل أن يعلم : أن القران نزل بلغة العرب فخوطبوا بالمتعـــارف بينهم . وليس كذلك حكم الرسائل .وإنما ينبغى له أن يعرف أحكامه . ويكون الـــذى يستعمله من الإيجاز جمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ القليلة"[٣]وإياك والتماس الغريب والتقعر لتوجز واعلم أن البلاغة هى : التى إذا سمعها الجـــاهل ظـــن أنـــه يحســـن مثلها.[٤] واعلم أن الكلام لا يستوجب اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه . ولفظـــه معناه . ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك .[٥]

---

[١] البلاغة العربية ١١١/٢

[٢] النكت /٨٠

[٣] مواد البيان /١٧١

[٤] آمالى المرتضى ١٣٧/١–ب محمد آبو الفضل إبراهيم ط دار الفكر العربى ١٩٩٨م

[٥] العمدة ٢٤٥/١

- واعلم انه كما قالوا يكفيك من القلادة ما أحـاط بـالعنق . واعلـم أن الانفجـار المعرفى فى شتى العلوم قد ولد من المعانى ما لم يتوصل إليها الأقدمون وقديمـا قالوا :" المعانى أبدا تتردد وتتولد والكلام يفتح بعضه بعضا .[١]

- هذا بخلاف الشعر فان الإطالة فيه أفضل من الإيجاز ، لأن " المطيل من الشـعراء أهيب فى النفوس من الموجز وأن أجاد ، على أن للموجز من فضل الاختصار ما ينكره المطيل"[٢]

ثبت المصادر والمراجع

١-الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى – ت : مصطفى ديب البغا ، ط : دار ابن كثير سوريا وبيروت .

٢-أدب الكاتب لابن قتيبة الدينورى .

٣-ارواء الغليل للألبانى - ط : المكتب الإسلامى –.

٤- أساس البلاغة للزمخشرى ط: در صادر ،بيروت . لبنان.

٥- الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع – المجاز للعز بن عبد السـلام – ط : دار الحديث بالقاهرة –.

٦- الإشارات والتنبيهات لمحمد بن على الجرجانى – ت : د/ عبد القادر حسـين . ط: نهضة مصر:

٧- أعجاز القران للباقلانى –ت: السيد احمد صقر .ط: دار المعارف بمصر .

٨-إعـراب القـرآن لمحيـى الديـن الدرويـش –ط: دار اليمامـة رابعـة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م-.

---

[١] ينظر العمدة ٢٤٥/١

[٢] نفسه ١٨٨/١

٩-الإكسير فى علم التفسير للطوفـــى – ت : د/عبـد القـادر حسـين .ط: الآداب بمصر- .

١٠- آمالى المرتضى-ت: محمد أبو الفضل إبراهيم .ط: دار الفكر العربى.

١١- الإيضاح للخطيب القزوينى-ط: دار الكتاب المصرى اللبنانى.

١٢- البحر المحيـــط لأبـــى حيـــان –ط: دار الفكـــر العربـــى , بـــيروت لبنـــان ١٤١٢ه/١٩٩٢م- .

١٣- بديع القران لابن أبى الإصبع –ت: حفنى محمد شرف ,ط: نهضة مصر-.

١٤- البرهان لبدر الدين الزركشى-ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ,ط: دار الجيـــل ١٤٠٨هـــ/١٩٨٨م.

١٥- البلاغة للمبرد –ت : د/ رمضان عبد التـــواب .ط: ثانيـــه ١٤٠٥ه/١٩٨٥م نشر مكتبة.الثقافة الدينية بمصر.

١٦- البلاغة الشعرية فى البيان والتبيين للجاحظ: تـــأليف /محمـــد علـــى ذكـــى الصباغ ، نشر المكتبةالعصرية ، بيروت لبنان-.

١٧- البلاغة العربية (تاريخا وقاعدة وتطبيقا) للدكتور المحمـــدى الحنـــاوى – ط: مكتبة الحناوى بجيزة مصر-.

١٨- البيان والتبيين للجاحظ –ط: الفتوح الأدبية.

١٩- البيان والتبيين للجاحظ-ت: عبد السلام هارون -.

٢٠- تحرير التحبير لابن أبى الأصبع المصرى –ت: حفنـــى محمـــد شـــرف –ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-.

٢١- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور –ط: بدون تاريخ.

٢٢- التفســـير الكبـــير أو مفـــاتيح الغيـــب –ط: دار الكتـــب العلميـــة أولـــى ١٤١١هـــ/١٩٩٠م .

٢٣- الجدول لمحمود صافى – ط: دار الرشيد بيروت لبنان ، الرابعة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

٢٤- جواهر البلاغة للهاشمى –ط: الأصوالى ، دمنهور ، مصر-.

٢٥- حاشية لدسوقى (ضمن شروح التلخيص) –ط: دار السرور بيروت لبنان.

٢٦- الحيوان للجاحظ –": الحلبى بمصر.

٢٧- الخصائص لابن جنى –ت: محمد على النجار .ط: عالم الكتب بيروت لبنان ثالثه ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ .

٢٨- الدرالمنثور للسيوطى – ط : دار الفكر بيروت .

٢٩- الدرر المنثورة للسيوطى – ط الحلبى .

٣٠- دلائل الإعجاز لعبد القاهر –ت: محمود محمد شاكر ط: المدنى .

٣١- ديوان زهير بن أبى سلمى – ط: دار الكتب المصرية.

٣٢- ديوان طرفة .

٣٣- ديوان النابغة الذبيانى.

٣٤- ديوان أمرئ القيس.

٣٥- روح المعانى للألوسى- ط: دار الفكر . بيروت .

٣٦- روضه الفصاحة–ت : دار احمد النادى شعلة .ط: دار الطباعة المحمدية أولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢.

٣٧- سر الفصاحة –ط: دار الكتب العلمية .

٣٨- سنن ابى داود – ط : بيروت ، لبنان – .

٣٩- سنن الدار قطنى – الطباعة الفنية المتحدة – .

٤٠- السنن الكبرى للبيهقى – تصوير بيروت – .

٤١- سنن الدارمى – ط : دار الريان للتراث – .

٤٢- السلسلة الضعيفة للألبانى .

٤٣- شروح التلخيص –ط: دار السرور بيروت ، لبنان-.

٤٤- شذور الذهب لابن هشام ومذيل بمنتهى الأرب للشيخ محيى الدين عبد الحميد –ط: بدون تاريخ .

٤٥- شعر عمران بن حطان.

٤٦- الشعر والشعراء لابن قتيبة –ت : أحمد محمد شاكر .ط: دار المعارف بمصر .

٤٧- صحيح البخارى – ط: دار الفكر-

٤٨- صحيح مسلم –ط: دار الحديث- .

٤٩- الصناعتين لأبى هلال –ت:در مفيد قميحة . ط: دار الكتب العلمية بيروت:

٥٠- الطراز للإمام العلوى اليمنى –ط: دار المقتطف .

٥١- الطراز للإمام العلوى اليمنى-ط: دار الكتب العلمية .

٥٢- عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص).

٥٣- علم المعانى الدكتور درويش الجندى .

٥٤- علم المعانى للدكتور- عبد الرازق أبو زيد – نشر مكتبة الشباب بمصر.

٥٥- علم المعانى –دار نهضة مصر.

٥٦- علم المعانى للدكتور بسيونى فيود – مكتبه وهبه ١٩٨٧م .

٥٧- العمدة لابن رشيق –ت: محمد محيى الدين عبد الحميد .ط: دار الجيل . بيروت لبنان-.

٥٨- فتح البارى لابن حجر – ط: دار الكتب العلمية – لبنان – .

٥٩- فن البلاغة للدكتور عبد القادر حسين –ط: بدون تاريخ .

٦٠- الفوائد الغياثية -ت: د/ عاشق حسين . دار الكتاب المصرى اللبنانى .

٦١- الفوائد المشوق (المنسوب لابن القيم) نشر مكتبة وهبة . .

٦٢- القاموس المحيط للفيروز آباوى -ط الحلبى بمصر نشر دار الجيل بيروت لبنان.

٦٣- الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر - ط: دار المعرفة ، لبنان - .

٦٤- الكامل لابن الأثير -ط : بيروت.

٦٥- الكتاب لسيبويه.

٦٦- الكشاف للزمخشرى -ط: دار الكتب العلمية أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م-.

٦٧- كنز العمال للمنقى الهندى - ط: التراث الإسلامى -.

٦٨- النحو الوافى لعباس حسن -ط: دار المعارف بمصر- .

٦٩- المثل السائر لابن الأثير - ت : محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت ، لبنان .

٧٠- مجاز القرآن لأبى عبيدة - ت : د/ محمد فؤاد سزكين ط/ مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة ثانية ١٤٠١ه/١٩٨١م .

٧١- مختار الصحاح للرازى - ضبط د/ سميرة خلف الموالى نشر المركز العربى للثقافة والعلوم .

٧٢- مختصر سعد الدين (ضمن شروح التلخيص) .

٧٣- مستدرك الحاكم- بيروت - مسند أحمد - المطبعة الميمنية .

٧٤- المصباح لابن مالك -ت: د/ حسنى عبد الجليل يوسف ط: الآداب بمصر .

٧٥- المصطلحات البلاغية للدكتور احمد مطلوب ط: المجمع العلمى العراقى أولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

٧٦- المطول لسعد الدين التفتازانى -ط: احمد كامل بتركيا.

٧٧- المعانى فى ضوء أساليب القران للدكتور عبد الفتاح لاشين دار الفكر مصر.

٧٨- معجم مفردات ألفاظ القران للراغب الأصفهانى ، ضبط إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية أولى١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٧٩- معيار النظار فى علوم الأشعار .ت" در محمد على رزق خفاجى , ط: دار المعارف بمصر .

٨٠- مغنى اللبيب لابن هشام -ت/محمد محيى الدين عبد الحميد . ط : دار أخبار التراث العربى لبنان .

٨١- مفتاح العلوم للسكاكى - شرح نعيم زر زور - ط دار الكتب العلمية .

٨٢- المقاييس البلاغية عند الجاحظ للدكتور فوزى السيد عبد ربه .ط: التوفيق النموذجية .

٨٣- المنهاج الواضح الأستاذ حامد عونى - نشر مكتبة الجامعة الأزهرية ١٩٨٢م .

٨٤- مواد البيان لعلى بن خلف الكاتب - ت : د/ حسين عبد اللطيف منشوارت جامعه الفاتح ليبيا.

٨٥- مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) .

٨٦- نصب الراية للزيلعى - المكتبة الإسلامية - .

٨٧- نقد الشعر لقدامة بن جعفر ت: كمال مصطفى نشر الخانجى ط/ ثالثة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

٨٨- النكت للرمانى (ضمن ثلاث رسائل إعجاز القرآن) ت: محمد خلف الله وآخرين ط:دار المعارف .

٨٩- نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز للرازى -ت: د/ احمد حجازى السقا المكتب الثقافى للنشر والتوزيع أولى ١٩٨٩م